



مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني التقرير النهائي



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



فريق المؤتمر

اللجنة المشرفة:

سمير حليلة - رئيس مجلس الأمناء
جواد ناجي - عضو مجلس الأمناء
نبيل قسيس - مدير عام المعهد

المنسق:

رجا الخالدي

اللجنة العلمية:

رجا الخالدي
سام بحور
سامية البيطمة
سمير عيد الله
عيد الهادي يوسف
لؤي شبانة
محمد نصر
محمود الجعفري
مسيب جميل
نبيل قسيس
نعمان كنفاني

مساعدو البحث:

اروى ابو هشيش
بشار غراية
حبيب حن
سلام صلاح
علي جبارين

سكرتاريا:

حنين المصري
ديالا جرار
لينا عبد الله
محمد ناصر

الرعاة:



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

2016

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

ISBN 978-9950-374-68-3

تقديم

في بداية هذا العام، تنبه "ماس" إلى أن فترة طويلة قد انقضت منذ عقد مؤتمرًا لدراسة الوضع الاقتصادي وطرح رؤيته كمعهد متخصص في مسار الأمور ذات العلاقة، وهناك أسباب لذلك. وكان المعهد قد عقد عدة مؤتمرات حول "الرؤية الاقتصادية الفلسطينية" بعناوين مختلفة منذ تأسيسه، ولكن توصل المتابعون منذ فترة إلى أن التنمية الشاملة تحت الاحتلال غير ممكنة، وتدهور الوضع الاقتصادي مؤخراً أوجب طرح السؤال: ما هي التنمية الاقتصادية الممكنة تحت الظروف القائمة والمتوقعة على المدى المتوسط؟ فالاقتصاد الفلسطيني في وضع صعب وهناك معوقات ومحبطات للاستثمار، والاهم من ذلك أن مؤشرات الفقر والبطالة تنذر بالخطر.

من المعروف أن جهات دولية حاولت في السنتين الماضيتين طرح خطط تنمية اقتصادية يبدو ان تلك الطروحات لم تجد أرضاً خصبه رغم الظهور الإعلامي البارز لها. هذا وقد عقد "ماس" في نيسان 2014 ندوة بعنوان "زحمة" الخطط والمبادرات التنموية لفلسطين: نقاط الالتقاء والاختلاف" وعرض فيها خطة التنمية الوطنية والمبادرات والخطط الدولية، وهي خطط تلتقي في تشخيص الواقع والتعرف على مكامن الضعف والخلل ورصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات (وخاصة الاحتلال الإسرائيلي) التي تعيق النهوض بالاقتصاد ومسببات التراجع في المؤشرات، والتأثيرات التي تطال مختلف الفئات والشرائح المجتمعية. في المقابل هناك اختلاف جلي بين تلك الخطط في مقترحات الحل وكيفية التعامل مع التحديات التي تم تشخيصها بتوافق. وتزداد حدة الاختلاف لدى الحديث عن الإطار أو السياق العام لتنفيذ الخطط.

ومن هنا، جاء موقف "ماس" من انه من الضروري تحديد السياق العام لتنفيذ أي خطة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني في ظل تعثر العملية السياسية وضبابية المشهد السياسي بما يضمن تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتمكينه اقتصادياً في مواجهة الاحتلال وسياساته. والسياسات العام هو استمرار المعوقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي على المدى المتوسط.

وتم عقد ورشة عمل داخلية في المعهد لبحث فكرة عقد مؤتمر يجيب عن السؤال حول ما الذي يجب عمله في هذا الطرف وكان هناك ترحيب شامل بالفكرة ويعقد مؤتمر يهدف لوضع "رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني". والرؤية المقصودة لا تتعلق بالوجهة نفسها بل بكيفية السير نحوها. وتم الاتفاق على بعض اتجاهات العمل ومنها: اعتماد أكثر على الذات. بطالة اقل وفقر اقل؛ مساواة أكثر بين المواطنين وفي ما بين المناطق من حيث الوضع المعيشي والاقتصادي؛ انفتاح تجاري على المحيط العربي وما وراء؛ تعليم يخدم التنمية بشكل أفضل؛ اجتذاب استثمارات من الخارج؛ واستغلال كل ما تنتجه الاتفاقية الاقتصادية (برتوكول باريس). وكان هناك إدراك للحاجة لمشاركة المؤسسات الاقتصادية الرسمية، سواء حكومية أو مؤسسات دولة، والقطاع الخاص الفلسطيني بما في ذلك من الشتات، والمؤسسات البحثية في الضفة والقطاع.

أما الرؤية، فهي التعرف على التحديات القابلة للتذليل أو لتخفيف وطأتها، وتحديد السياسات اللازم تطبيقها لهذا الغرض والآليات والتدخلات اللازمة لوضع هذه السياسات في حيز التنفيذ، وكل ذلك في إطار زمني متوسط المدى (حتى 5 سنوات). أما التحديات التي يستوجب مجابتهها زمناً أطول، فلم تكن ضمن البرنامج المقترح إعداده.

وقد تم عرض الموضوع على دولة رئيس الوزراء ورحب بذلك ودعم الفكرة، وكذلك الأمر بالنسبة لجهات مهتمة في القطاع الخاص تعهدت بتمويل المؤتمر وهي: شركة اتحاد المقاولين، بنك فلسطين المحدود، شركة المشروبات الوطنية، مؤسسة فلسطين للتنمية (PSDF)، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية كراعين أساسيين، بالإضافة إلى كل من شركة بيرزيت للأدوية، وشركة صفد، وشركة نصار، ومجموعة سنقرط العالمية كراعين إضافيين للمؤتمر. وبدأ العمل بعد ذلك بكل جد على الإعداد للمؤتمر وشكلت لجنة مشرفة من ثلاثة أعضاء من مجلس أمناء المعهد وإدارته وتم تكليف منسق البحوث في المعهد منسقاً للمؤتمر واستنفر طاقم العاملين في المعهد ليقوم كل بدوره لإنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه.

ومن أجل التعريف بالمؤتمر وأهدافه وحشد الدعم له تم توظيف شركة "إعلام تام" لوضع وتنفيذ خطة إعلامية وكذلك شركة "الناشر" للمساعدة في تنظيم الحدث (الندوات وورش العمل التحضيرية وكذلك المؤتمر نفسه وحفل العشاء الكبير الذي سبقه) وفي نهاية المطاف عقد المؤتمر كما هو مخطط له وكان ناجحاً جداً.

ويحتوي هذا الملف على تقرير عن المؤتمر ومحتوياته، علماً بأن المواد الأخرى التي تحتوي على الأبحاث التحضيرية ومواد البحث للمؤتمر قد تم توزيعها ويمكن الحصول عليها من الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمعهد.

ويسرني بالنيابة عن المعهد بجميع هيئاته، مجلس أمناء وإدارة وباحثين وموظفين، ان أتوجه بالشكر لدولة رئيس الوزراء على رعايته للمؤتمر وعلى دعمه المستمر والذي توجه بتبني توصيات المؤتمر وتشكيل "فريق العمل الوطني للتنمية الاقتصادية" لمتابعة توصياته، كما نشكر جميع الداعمين والمشاركين والباحثين والخبراء من خارج المعهد الذين شاركوا في إعداد أوراق البحث والملخصات التي عرضت وبحثت في جلسات النقاش. وكمدبر للمعهد أود أن أشيد بجميع العاملين في "ماس" لالتزامهم وحرصهم وعملهم الدؤوب لإنجاح المؤتمر.

د. نبيل قسيس

المدير العام

ملخص

يحتوي هذا التقرير النهائي لأعمال مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 "تحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني" على كافة الوثائق الخاصة بالمؤتمر والتي أعدت سواء في المرحلة التحضيرية أو خلال المؤتمر، والذي يشكل، إذا ما أضفنا إليه الكتاب الذي صدر تمهيداً للمؤتمر والمتضمن للأوراق العلمية التحضيرية، توثيقاً متكاملًا لهذا الجهد المميز. فقد أوردنا فيه مجمل الاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن المداولات التي تمت خلال الفترة التحضيرية (بين آذار وآب 2016) وخلال انعقاد المؤتمر. وتتضمن الفصول الأربعة الرئيسية للتقرير الكلمات في الجلسة الافتتاحية لكل من رئيس الوزراء ومدير عام المعهد وأمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المحاضرة العلمية التي ألقاها الاقتصادي الفلسطيني د. جورج العبد عشية المؤتمر بمناسبة انعقاده وتقارير الجلسات الحوارية الأربع للمؤتمر، من ثم نص البيان الختامي الصادر عن المؤتمر في 31 آب 2016.

أما ملاحق التقرير فتتضمن وثيقة عمل المؤتمر الرئيسية "أطر السياسات الاقتصادية" التي تتكون من رزمة متكاملة من السياسات والتدخلات ذات الأولوية على المدى القصير والمتوسط (ملحق 2). كما يحتوي التقرير على ملخص تفصيلي للمداخلات والنقاشات التي دارت خلال الندوات التحضيرية المتخصصة الأربع التي عقدها المعهد وشارك فيها العديد من الخبراء والمسؤولين من مختلف القطاعات لفحص متانة ومصداقية الاستنتاجات والتوصيات التي تبلورت خلال العملية التحضيرية (ملحق 3). بالإضافة إلى برنامج المؤتمر وأسماء المشاركين المسجلين (ملحق 1)، نورد في ختام التقرير قائمة مفصلة للتغطية الإعلامية الواسعة التي حظي بها المؤتمر (ملحق 4) والملصقات التثقيفية التي تسلط الضوء على أبرز قضايا وتوجهات المؤتمر (ملحق 5).

المحتويات

1	1. الجلسة الافتتاحية للمؤتمر
3	- كلمة المدير العام
7	- كلمة أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
11	- كلمة رئيس الوزراء
	2. محاضرة افتتاحية لاقتصادي بارز عشية المؤتمر
17	الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل (د. جورج توفيق العبد)
39	3. تقارير جلسات المؤتمر الأربعة
55	4. البيان الختامي الصادر عن المؤتمر
59	الملاحق
61	ملحق 1: أ. برنامج المؤتمر
63	ب. أسماء المشاركين في المؤتمر
71	ملحق 2: أطر السياسات الاقتصادية
113	ملحق 3: الندوات التحضيرية
115	أ. وقائع الندوات التحضيرية
151	ب. المشاركون في الندوات التحضيرية
157	ملحق 4: التغطية الصحفية
159	ملحق 5: الملصقات الخاصة بالمؤتمر

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

كلمة مدير عام ماس

د. نبيل قسيس

دولة د. رامي الحمد الله، رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني،
السيد إبراهيم برهم، أمين سرّ المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.
السيدات والسادة.. الوزراء، السفراء والقناصل، وممثلو المؤسسات الحكومية،
ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأهلي والأكاديمي،
والمؤسسات الدولية في فلسطين،
والمؤسسات الإعلامية المحلية والعربية والدولية،

الأخوات والأخوة مع حفظ الألقاب،

نرحب بكم في هذا اللقاء... في مؤتمر ماس الاقتصادي...والذي نأمل أن يكون فاتحة للعمل الجاد على الأرض ما
بين مختلف الأخوة والشركاء في كافة محافظات الوطن... نرحب بالحضور في رام الله وفي قطاع غزة... شاكرين
لكم اهتمامكم وتواجدكم معنا اليوم لنتشاور ولنتشارك الرؤية نحو النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في مواجهة التحديات
الاقتصادية في فلسطين.

ولا شك أنّ معظمكم مطلع من موقعه على المؤشرات الاقتصادية وعلى الوضع الاقتصادي الراهن... حيث نشهد
زيادة في نسب البطالة والفقر... واتساعاً في الفجوات التنموية... سواء على الصعيد الجغرافي أو المجتمعي...
وتراجعاً في النمو الاقتصادي بما يشمل قطاعات اقتصادية هامة... وبشكل عام فإن الأرقام تتحدث عن مرحلة
أصعب إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

ونحن في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"... ومن منطلق إطلاعنا كمرکز متخصص في
الدراسات الاقتصادية... كنا نستشعر هذا الخطر كغيرنا في مختلف القطاعات الاقتصادية... ونلمس تداعيات هذه
الأزمة على الوضع المعيشي في مختلف محافظات الوطن... ومن هنا انطلقنا وبحثنا أكثر عن إمكانية أن نفعل شيئاً
ما على الأرض... أن نخرج نحن كفلسطينيين بمقترحات وحلول ممكنة للتطبيق... وبالإمكانات والأدوات والموارد
المتوفرة... والجميع يدرك أن فلسطين تزخر بالموارد والكفاءات والخبرات ورأس المال... وكانت النتيجة: نعم هناك
شيء يمكن فعله.

وللتعمق أكثر... وحتى نركّز الفكرة... كان لا بدّ من الخروج بمقترح لرؤية وطنية اقتصادية جديدة... فمن المُحال أن
نسمح ببقاء الوضع على ما هو عليه دون المبادرة الجماعية لتغيير هذا الوضع... لذا دعونا الشركاء وأصحاب الشأن
الاقتصادي... تحدثنا بداية مع دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله... والذي أبدى اهتمامه ومباركته لهذه
الخطوة... وخطب الوزراء المعنيين ودعاهم للمشاركة في هذا الجهد... كذلك تحدثنا مع الشركاء من ممثلي

القطاعات الاقتصادية المختلفة... وممثلي المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الأهلية... والأكاديميين والخبراء في الشأن الاقتصادي... وكان الجميع مرحباً ومهتماً.... وهكذا انطلقت الندوات المتخصصة والتحضيرية للمؤتمر منذ شهر نيسان الماضي... وعقدنا لقاءات تشاورية مستمرة.

وعُرضت خلال الندوات التحضيرية الأربع... أوراق عمل أشرف على إعدادها باحثون من معهد ماس ومن خارج المعهد من خبراء وأكاديميين... حيث ناقشت الندوة الأولى ورقة تشخيصية تناولت التحديات الاقتصادية والخطط والسياسات الراهنة للتعامل معها... وعرضت الندوة الثانية ورقة علاجية اقتصادية-اجتماعية حول الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الاجتماعية ذات العلاقة وانعكاسات البطالة والفجوات التنموية على الفقر ومستوى المعيشة... الندوة الثالثة استعرضت ورقة خاصة ببيئة الأعمال والإصلاحات الهيكلية القانونية والتنظيمية لتطوير قطاع الأعمال وسبل معالجة المعوقات أمام انسياب التجارة الخارجية مع الأسواق الإقليمية والعالمية... بينما استعرضت الورقة العلاجية الأخيرة تحديات تراجع النمو الاقتصادي والمعوقات في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية ذات العلاقة... وقد قمنا بتوزيع كتاب خاص بأوراق العمل التحضيرية.. ويحوي الدراسات الفنية التي تم إعدادها ومراجعتها خلال الندوات التحضيرية للمؤتمر... الكتاب مرفق في رزمة المؤتمر.

وهكذا قمنا بشراكة مع الحضور والشركاء في هذه الندوات بمراجعة هذه الأوراق... ومناقشة الحلول والسياسات والآليات الممكنة.. لئيم بعد ذلك استخلاص الخطط والبرامج المقترحة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمجتمعية وفق مراحل زمنية... وطبعاً وفق ما هو ممكن في الطرف الراهن.... ومن ثم تمت صياغة وثيقة أطر السياسات الاقتصادية... والتي تشمل أهداف عملية وسياسات وإجراءات وتدخلات مقترحة... وبإمكانكم الاطلاع عليها في رزمة المؤتمر التي تم توزيعها عليكم.

خلال معظم هذه الجهود كنا نتشارك الخطوات والآراء والحلول الممكنة من أجل تنقيح الوثيقة مع ممثلي القطاعات الاقتصادية في محافظات الوطن بما فيها قطاع غزة والقدس... وتُمثل هذه الوثيقة مرجعاً لمختلف القطاعات الاقتصادية وأصحاب الشأن للاسترشاد بها في وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية... كما تُمثل برنامج عمل يشمل مقترحات لتدخلات وإجراءات وسياسات يمكن تبنيها وتنفيذها بسواعد وعقول فلسطينية وبرأس مال فلسطيني... لكنها بحاجة لإرادة موحدة من أجل الخروج من هذا المأزق الاقتصادي.

السيدات والسادة الكرام،

كلنا يعرف أن بناء دولة تحت الاحتلال هو طريق مليء بالتحديات والصعوبات... ونعرف أن هناك قضايا قد تكون مستعصية وتحتاج تدخلات من نوع آخر... ربما على المستوى السياسي مثلاً... وهناك تدخلات لا يمكن تحقيقها دون العمل بشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص... لكن ما نحاول فعله اليوم... هو إطلاق جرس الإنذار لما سيؤول إليه الوضع الاقتصادي والوضع الاقتصادي الاجتماعي إذا بقينا منتظرين الحلول من الخارج.

وكما تعرفون... ونحن ننادي دوماً بصمود المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني... فإن لا شيء من ذلك سيتحقق في ظل هذا الظرف الصعب... بل على العكس فالأمور تتجه لسيناريوهات أصعب... وما نقدمه اليوم كمعهد أبحاث ودراسات... هو خلاصة جهود تراكمية تشاورية بُنيت على دراسات وأبحاث متخصصة... لنضع بين أيديكم... وخاصة أصحاب القرار وأصحاب الشأن الاقتصادي... لنضع وثيقة تحمل في طياتها أفكاراً ومقترحات لتدخلات وسياسات وإجراءات وأدوات ستُسهّم في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية... سيما الفقر والبطالة... إضافة إلى تعزيز قطاعات اقتصادية صناعية وإنتاجية... وتحسين مستوى الخدمات في قطاعات أخرى.

هذه الوثيقة تشمل مقترحات لتدخلات في مختلف المناطق... في الضفة وقطاع غزة... نعم هناك تحديات وصعوبات لتنفيذ حلول ومشاريع في بعض المناطق نظراً لسيطرة الاحتلال على الأرض والموارد... وكذلك استمرار الانقسام الذي كان تحدياً لنا أيضاً في الخروج بهذه الرؤية... لكننا ندعو كافة المسؤولين اليوم في الضفة وقطاع غزة إلى تجاوز الانقسام والمبادرة إلى وضع أولويات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي على رأس كافة الأولويات... لأن الجميع اليوم مسؤول عن تغيير هذا الوضع الحالي الصعب.

الأخوات والأخوة،

نحن نسعى من خلال هذه الرؤية المقترحة إلى التوصل لتوافق وإجماع حول برنامج عمل اقتصادي تنموي على المدى القريب والمتوسط لمعالجة الإشكاليات الاقتصادية-الاجتماعية القابلة للتدليل أو للتخفيف من وطأتها... ومن دون ذلك ومن دون تجاوز العقبات التي بمقدورنا أن نتحكم بها نحن داخلياً... فإن محاولات الجميع لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني ولدعم المجتمع وتمكينه من الصمود سنظل مجرد شعارات ننادي بها.

نحن ندعو كافة الشركاء... في كل بقعة من فلسطين إلى المبادرة للعمل... والاستفادة من هذه الجهود وهذه الرؤية... من أجل إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من خطر الانهيار... وتقوية الفرصة على أي محاولة لزعزعة ما تبقى من مقومات الوحدة والصمود.

وهناك الكثير مما يمكن عمله لمواجهة التحديات الاقتصادية... ولا نتقصنا إلا الإرادة الموحدة والجادة... حتى نقدّم ما يمكن أن نفخر به للأجيال القادمة في فلسطين... بمقدورنا فعل شيء حقيقي على الأرض... على الرغم من وجود الاحتلال... وعلى الرغم من غياب أي أفق لحل سياسي قريب... إلا أنه بمقدورنا أن نحقق ذلك... دون أن نعفي الاحتلال الإسرائيلي من مسؤوليته كدولة احتلال... ودون أن نسقط دور والتزام الجهات المانحة والدولية تجاه أبناء شعبنا... كونها مسؤولة عن الاتفاقيات الدولية والتي تؤكد حقنا في التحرر وإقامة دولتنا المستقلة وفق القوانين الدولية.

الضيف الكريم،

اسمحوا لي قبل أن أختتم... أن أشكر كل من شارك في هذه الجهود... دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله... الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية... المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص والقطاع الأهلي... الخبراء

والمختصين والأكاديميين الفلسطينيين... وسائل الإعلام الفلسطيني والذين تؤكد أهمية دورهم ليكونوا شركاء فاعلين بعد انتهاء هذا المؤتمر... فكلنا مدعوون لنتابع العمل والشراكة لتطوير الرؤى والسياسات والتدخلات لتحقيق الهدف الذي نسعى إليه... ومن هنا نؤكد على ضرورة المتابعة حتى لا نخذل أبناء شعبنا... وأن نتبنى هذه الأفكار والمقترحات والتي جاءت لتمهيد الطريق أمام الجميع للعمل الفعلي على الأرض.

أما عن كيفية المتابعة لتنفيذ التدخلات والإجراءات المقترحة لمواجهة الإشكالات الاقتصادية... أو ما قد يتم تعديله أو إضافته على هذه المقترحات... فسنتركها حتى ختام جلسات مؤتمرنا هذا اليوم.

اسمحولي لي أيضاً أن أشكر السادة الشركاء في دعم مؤتمرنا هذا... وقدموا رعاية أساسية للمؤتمر؛ وهم بنك فلسطين المحدود، شركة المقاولون المتحدون (CCC)، شركة المشروبات الوطنية، مؤسسة فلسطين للتنمية (PSDF)، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية... كما نشكر المؤسسات التي ساهمت برعاية إضافية للمؤتمر وهي شركة بيرزيت للأدوية، وشركة صفد، وشركة نصار، ومجموعة سنقرط العالمية.

شكراً لكم جميعاً على تواجدكم معنا هنا في رام الله وفي غزة... وأدعوكم للمشاركة الفاعلة في جلسات المؤتمر حتى نصل إلى إجماع على برنامج عمل قابل للتنفيذ... ونحن في معهد ماس سنظل شركاء معكم في مجال تخصصنا حتى نحقق الهدف من هذه الجهود.... وشكراً.

كلمة أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع العام

إبراهيم برهم

دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً... اسمحوا لي وبالنيابة عن مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص أن أتقدم بالشكر إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس ممثلاً بمجلس الأمناء ورئيس المعهد وكافة العاملين وجميع الباحثين، على هذه الجهود القيمة والمبادرة الصريحة والواقعية، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الحكومة الفلسطينية التي رعت ودعمت هذا المؤتمر المهم ضمن سعيها الحريص على خلق بيئة اقتصادية سليمة.

يعتبر هذا المؤتمر بمثابة انطلاقة اقتصادية شاملة تتبع من حرصنا جميعاً على استمرار العمل والمثابرة، لتطوير أداء اقتصادنا الوطني ورسم نهج مستقبلي وتأمين الحياة الكريمة، لأبناء وبنات فلسطين، فقد بات ملحاً القيام بوضع وتنفيذ تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الفلسطيني للفتترات القادمة، وفق إطار متكامل يعزز أركان الاقتصاد الوطني، ويُحسّن من تنافسيته، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية التي تعزز وجودنا على هذه الأرض.

دولة رئيس الوزراء

السيدات والسادة الحضور

إن ضرورة العمل ضمن النهج التشاركي والتشاورى في مقارنة التصور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني، هي رسالة إلى كل الحريصين على التنمية الاقتصادية سواء كانوا اقتصاديين أو سياسيين، لحشد الهمم، وإعانة الحكومة بأرائهم ومقترحاتهم في هذا الشأن الوطني، فالحاجة ماسة لكل فكرٍ نيرٍ مشترك، فقد احتل مفهوم التنمية الاقتصادية مكاناً بارزاً على المستوى الدولي، وغدا موضع اهتمامٍ كثيرٍ من الحكومات التي اعتبرتتها مطلباً أساسياً، وتوجهاً لا مناصَ منه، لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الأجيال، لاسيما الأجيال القادمة. وفي هذا السياق، تعدّ البطالة ومعدلاتها، من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنمية الاقتصادية ومستواها في أي دولةٍ من دول العالم، وتقضي الضرورة رسم سياساتٍ تشغيليةٍ مشتركةٍ ومكاملةٍ تأخذ بالاعتبار خصوصية فلسطين وسعيها نحو بناء دولة مستقلة، وهذا بطبيعة الحال يدعو إلى جهود وتكاتف ممنهج وأكثر فاعلية بهدف خلق فرص عمل دائمة وثابتة.

الأخوات والإخوة الحضور،

ينعقد المؤتمر اليوم تحت عنوان "نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني" بتأييد ورعاية من الحكومة الفلسطينية وبدعم من جميع الشركاء في القطاعين الخاص والأهلي، تلك الرؤية تتطلب إحداث تحولات اقتصادية

جذرية، وإقامة شراكة اقتصادية حقيقية، تساعد في الوصول إلى تنمية اجتماعية ، وهذا الأمر لن يكون سهلاً إلا إذا أرسينا قواعداً لمأسسة الحوار الاجتماعي والاقتصادي وبارادة سياسية.

ونظراً لتأثر الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من التعقيدات المتشابكة والملازمة لحالة الاقتصاد الفلسطيني من حيث البنية والشكل، نتيجة للسياسة الإسرائيلية المبرمجة والتي تهدف إلى إخضاعه وإضعافه بهدف عرقلة مسيرتنا نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فيجب أن نتذكر دائماً أن بناء اقتصاد فلسطيني قادر على مجابهة هذه التحديات، ويدعم مسيرة البناء والدولة ليس بالمهمة المستحيلة، إذا ما تم وضع وتنفيذ حزمة من السياسات الملائمة للوضع الفلسطيني والأخذ بعين الاعتبار مصفوفة التحديات التي تعيق الوصول إلى أهدافنا الوطنية.

ومن هنا فإن أهمية تحقيق التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر، وخصوصاً أن المواضيع المطروحة تحاكي الواقع وأن تنفيذ التوصيات ذات العلاقة ستساهم في إعادة توجيه الأمور بشكل أكثر فعالية، فالكثير من المسؤوليات ملقاة على عاتق القطاع العام كما هو الحال تماماً للقطاع الخاص وكذلك كافة الجهات ذات العلاقة، وحتى يقوم كل بدوره لتحقيق النتائج المرجوة يجب العمل معاً لتحقيق هذه التوصيات. وهنا نؤكد أهمية ما تم الاتفاق عليه مع دولة رئيس الوزراء وهو وضع آلية واضحة مع تشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر لضمان تنفيذ ناجح ومدروس للتوصيات.

دولة رئيس الوزراء

السيدات والسادة

كل ذلك يتطلب الوقوف على واقع مقوماتنا الاقتصادية من قدرات وموارد وفرص متاحة حتى يتسنى لنا استغلالها الاستغلال الأمثل، من خلال تمكين الموارد المتاحة وأهمها الإنسان الفلسطيني الذي هو أبرز مقومات الاقتصاد الوطني والذي يقود مسيرتها، كما أن الاستغلال الأمثل للأرض والمساحات والمناطق التي يمكن استغلالها يعتبر فرصة للعديد من الاستثمارات المناسبة .

كما يتطلب ذلك وبالإحاح معالجة القضايا العالقة وأوجه الخلل الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، على مستوى إصلاح التشوهات الداخلية المعرقة لمسيرة النمو الاقتصادي وتجاوز مرحلة الانقسام وإنهاءها، وبذل أقصى جهد للاستفادة من التطورات العلمية والتقنية الحديثة والخبرات المتاحة، بما يخدم أهدافنا ومصالحنا الوطنية.

دولة رئيس الوزراء

الحضور الكريم

لا يخفى على أحد الجهود الوطنية التخصصية التي بذلت على أكثر من صعيد، فعلى صعيد تنمية الصادرات فقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير وهي الإستراتيجية الأولى المتخصصة في هذا الشأن والتي بالمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، تم إنشاء المجلس الفلسطيني للصادرات الفلسطينية وقد بدأ هذا المجلس بمباشرة أعماله لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

وعلى صعيد البنية التحتية للجودة ، فقد تم إعداد السياسة الوطنية للجودة، وتكمن أهميتها في إنشاء وتنظيم وتنسيق عمل المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال البنية التحتية للجودة ، بما يتلاءم مع الأنظمة والممارسات الدولية. وعلى صعيد الخطة الوطنية لتحفيز المنتج الوطني والتي بتنفيذها يتم تعزيز منافسة المنتج الوطني أمام المنتج المستورد ويساهم أيضا بتعزيز القدرة التنافسية لشركائنا في الأسواق الخارجية.

الحضور الكريم

أنا نؤكد أن القطاع الخاص على استعداد تام ليكون شريكا رئيسيا في تنفيذ توصيات هذا المؤتمر بما يخدم مصالحنا الوطنية، ويعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويقوي صمودنا أمام التحديات الاقتصادية والسياسية.

وأرجو أن لا يفوتني قبل أن أنهى حديثي أن أتقدم من زملائي في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بالشكر والتقدير، على الجهود التي قدموها في التحضير لهذا المؤتمر مؤكداين وجوب استغلال الأجواء الإيجابية والبناءة بين القطاعين العام والخاص للنهوض يداً بيد باقتصادنا الوطني وبناء دولتنا الحبيبة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني

رامي حمد الله

معالي الدكتور نبيل قسيس، مدير عام معهد ماس الأخوات والأخوة أعضاء مجلس الأمناء السيدات والسادة رؤساء وممثلو مؤسسات القطاع الخاص، وسيدات ورجال الأعمال الحضور الكريم جميعاً،،

كم أشعر بالفخر والسعادة، وأنا أتواجد اليوم، مع هذا الحشد المميز من قادة العمل الاقتصادي من رجال وسيدات الأعمال وممثلين عن القطاعين العام والأهلي، وبين نخبة كبيرة من الأكاديميين والأعضاء ضيوف فلسطين. أرحب بكم جميعاً، وأنقل لكم تحيات سيادة الرئيس الأخ محمود عباس واعتزازه الكبير بمؤتمر ماس الاقتصادي 2016، الذي تلتقي فيه الجهود لبسورة السياسات وخطط العمل للتصدي للتحديات والمعوقات التي تعترض اقتصادنا الوطني، ويمثل خطوة هامة نحو التأسيس لشراكة الصمود والبناء الذاتي. وأؤكد لكم دعم سيادته المطلق لبرنامج الحكومة الاقتصادي ولجهودها المتواصلة في بناء واستنهاض اقتصادنا الوطني وتطوير قطاعاته. فالحكومة تضي في بسورة وتنفيذ خططها وبرامج عملها، بتوجيهات مباشرة وتنسيق تام مع سيادة الرئيس.

السيدات والسادة،

لقد أحسن معهد ماس عملاً عندما بادر إلى تنظيم وعقد هذا المؤتمر الاقتصادي الهام في ظل هذه الظروف الصعبة، وبعد انقطاع طويل عن تنظيم هكذا مؤتمرات. حيث انبثقت الحاجة لهذا المؤتمر، انطلاقاً من ضرورة بسورة رؤية اقتصادية مشتركة لاجتياز مخاطر الوضع الراهن، والبناء على المكتسبات التي تحققت في المرحلة السابقة، وإدراك أطراف التنمية في بلادنا بأهمية وضرورة صياغة برنامج وطني متوسط المدى، يتصدى للتحديات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، كما يأتي في وقت تواصل فيه الحكومة عملها الجاد لتحسين بيئة الأعمال وتكريس مناخ مشجع ومحفز للاستثمار ولدعم القطاع الخاص، وضمان نمو وتوسع أنشطته ومبادراته.

لا يخفى عليكم، أيها الأخوات والأخوة، ما تمر به فلسطين، بشعبها ومؤسساتها من ظروف بالغة الدقة والخطورة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصعيده لانتهاكاته وممارساته التعسفية التي تُعرقّل تطلعاتنا الوطنية في البناء والتطوير، وتقفض إمكانية إقامة دولة فلسطين المستقلة والمتواصلة جغرافياً والقادرة على الحياة، وذلك عبر استمرار التوسع الاستيطاني، وبناء جدار العزل والفصل العنصري، واستباحة أرضنا، ومن خلال الاغلاقات، ومصادرة المزيد من الأرض والموارد، وهدم المنازل والمنشآت، لا سيما في المناطق المسماة (ج)، التي تُشكل نحو 64% من مساحة الضفة الغربية، والتي كانت آخرها هدم اثنتي عشرة منشأة في تجمع المعازي في جبع، شرق القدس المحتلة.

يأتي ذلك، في وقت تتعرض فيه مدينة القدس لأبشع مخططات التهجير والافتلاع وطمس الهوية، وتنتهك حرمة مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وترزخ غزة تحت حصار ظالم يخنق أهلنا فيها، ويصادر مقومات الحياة منها، ويمنع الحكومة من مواصلة تنفيذ خطط وبرامج إعادة الإعمار.

هذا وتستمر معاناة أسرانا البواسل في سجون الإحتلال ومعتقلاته، وفي مقدمتهم الأسرى المضربين عن الطعام، الشقيقين محمد ومحمود البلبول الذين مضى على إضرابيهما حوالي ستين يوماً، والأسيرين عياد الهريمي ومالك القاضي المضربين منذ ثمانية وأربعين يوماً. إننا نحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياة هؤلاء الأسرى، ونطالب دول العالم ومُنظماته الحقوقية إلزام إسرائيل بإنهاء سياسة الاعتقالات الإدارية، التي تشكل وسيلة للعقاب الجماعي، وتُمثل استهتاراً فاضحاً بإجراءات المحاكمة العادلة وبكرامة وحقوق الأسير.

الأعزاء جميعاً،

لا شك بأنكم على دراية واسعة وكاملة بمدى تأثير الإجراءات الإسرائيلية التي أشرت إليها، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإعاقتها لعملية التنمية والتطوير في فلسطين، وهو ما بدا ظاهراً بالتراجع الحاصل في معدلات النمو، مع تراجع في حجم الاستثمارات المحلية والخارجية، مما ساهم في إدخال الاقتصاد الوطني مجدداً في حالة من الركود. وهو ما يُحتم علينا جميعاً، في القطاع الحكومي والخاص والأهلي، توظيف طاقاتنا وإمكانياتنا المتنوعة، كل حسب اختصاصه ووظائفه، لتجاوز المعوقات جميعها، ورفع معدلات نمو اقتصادنا الوطني، وخلق المزيد من فرص العمل ودعم الرياديين والمُبادرين، بل والعمل معاً، على تحقيق تنمية مُستدامة، تحقق لأبناء شعبنا حياةً كريمةً تليقُ بنضاله وتضحياته.

إننا نرى في مؤتمر ماس الاقتصادي، فضاءً رحباً ومُلتقاً واسعاً، للإطلاق نحو هدفنا جميعاً، في بلورة سياساتٍ وخططٍ عملٍ تساهم في التخفيف من حدة هذه التحديات التي تُثقل كاهل المواطن، وتعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي وإستيطانه التوسعي، من خلال استخدام خبرات وطاقات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وتطوير مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لشركائه ومؤسساته.

أودُ التوقف عند محطةٍ أساسيةٍ في عُمر وعمل الحكومة، تمتدُ بين (2013 - 2016)، التي شهدت ولا تزال جموداً سياسياً، رُغم الإنجازات والمكتسبات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية على مستوى الاعتراف الدولي بدولة فلسطين والانضمام إلى عددٍ واسعٍ ومُتنامي من المنظمات والمُهادت والاتفاقيات الدولية. لكن عجز الأُسرة الدولية عن نجدة شعبنا والانتصار لحقوقه المشروعة، أطلق العنان لإسرائيل لتشديد قبضتها، والإمعان في إجراءاتها التعسفية ضد شعبنا ومؤسساتنا ومواردنا، وكان الأسوأ على الإطلاق، هو العدوانُ الغاشمُ الذي شنته على غزة قبل عامين، والذي خَلَف آلاف الشهداء والجرحى، وترك دماراً هائلاً في البنية التحتية، وبالمنازل والمُنشآت والمؤسسات.

لقد راكم كلُّ هذا، المعاناة الإنسانية في فلسطين، وتفاقمَت صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما زاد حجم المسؤولية المُلقاة على عاتق الحكومة خاصةً في ظل محدودية الموارد وتراجع المساعدات الخارجية إلى مستوى غير

مسبوق (حيث وصلت نسبة الانخفاض هذا العام إلى حوالي 62% عن المستوى الذي كانت عليه عام 2011) إضافة إلى وصول فقط 36% من التعهدات الدولية لإعادة إعمار غزة، مما تسبب في تعطيل وتأخير جملة من التدخلات التي كان من المزمع تنفيذها.

الخُصُورُ الكَرِيمُ،

بالرغم من الظلم والألم الذي يتعرّض له شعبنا في كل مكان، إلا أنه أثبت قدرته على مُراكمَةِ الإنجازاتِ والعملِ والبناءِ، وواصلت الحكومة، بلورة الأولويات والبرامج لاستنهاض اقتصادنا الوطني، وقد تمكّنت، على مدار السنوات الماضية، من مُراكمَةِ الكثير من الإنجازات، خاصةً في مجالات تطوير بيئة المال والأعمال، من خلال حزمة واسعة من التشريعات والقوانين المُحفزة، مثل إقرار قانون تشجيع الاستثمار المُعدل لعام 2014، الذي جاء بتوافقٍ كاملٍ مع مؤسسات القطاع الخاص، إضافةً إلى تخفيض ضريبة الدخل. وفي غمارِ الصِعابِ والحصارِ الماليِّ والسياسيِّ، تمكنا أيضاً من تنفيذ شبكةٍ مُتناميةٍ من مشاريع البنية التحتية في الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحيِّ. كما اتخذنا خطواتٍ كبرى لمأسسة وتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية.

وقد عملنا مع القطاع الخاص والدول المانحة على إقامة عددٍ من المناطق الصناعية، وبلورنا برامج متنوعة لتنمية الصادرات ودعم المنتج الوطني، وأقربنا الإستراتيجية الوطنية للتصدير، ونعملُ حالياً، من خلال وزارة الاقتصاد الوطني وبالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، على إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية، ونحثُ الخُطى، بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية والقطاع المصرفي، لتوسيع حجم التسهيلات المالية وتمويل المشاريع الإنتاجية، والمشاريع الصغيرة عموماً.

لقد نجحنا أيضاً في تخفيض حجم المديونية، وانتظنا في تسديد مستحقات القطاع الخاص والبنوك، وفي صرف الرواتب الشهرية لموظفي الدولة، وأقربنا العديد من القوانين والتشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، من ضمنها قانون الأموال المنقولة، وقريباً إنشاء الله قانون الضمان الاجتماعي، ووسعنا مكونات برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ليشمل عناصر جديدة لتمكين المرأة وتشغيل الشباب الخريجين ورعاية الرياديين والمُبدعين. وأطلقنا برنامجاً وطنياً لرعاية الرياديين، وتم حشد الموارد المالية اللازمة له. وهو قيد التنفيذ.

وفي سياق الإستخدام الأمثل للموارد وتقليص الإعتماد على المساعدات الخارجية، قمنا بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة بكافة مكوناته، والنهوض بمنظومة المواصفات والمقاييس الخاصة به، وتشجيع الاستثمار بالطاقة المُتجددة، وزيادة الوعي بأهمية ترشيد الطاقة وضبط الفاقد. وفي قطاع المياه، قمنا أيضاً بتحديث الإطار القانوني الناظم له والفصل بين المستويين الإشرافي والتنفيذي، وبلورة القوانين والإجراءات الرادعة للتعدي على الشبكات، وحماية الشبكات القائمة، وتعميم الوعي بأهمية ترشيد استخدام المياه.

إننا حريصون على أن يُتوجَ الجهدُ المُتواصلُ الذي بذلناه جميعاً لتعزيز صمود ومنعة شعبنا والإرتقاء بمستوى معيشته، بإجراء الإنتخابات المحلية في موعدها المُقرر في الثامن من تشرين أول، وإنجاح هذا الإستحقاق الديمقراطي

الذي يُمثلُ مدخلاً هاماً لتكريس الوفاق الوطني وتعزيز المشاركة السياسية. وستعمل كافة مؤسساتنا الوطنية، المدنية والأمنية منها، على ضمان سير هذه الانتخابات بكل نزاهة وشفافية. ونشيدُ بنجاح المرحلة الأولى من التحضيرات والإعداد لها، وأدعو كافة أبناء شعبنا إلى مواصلة هذا النهج من المسؤولية والإلتزام، في مرحلة الدعاية الانتخابية وصولاً ليوم الاقتراع.

الأخوات والأخوة،

إنّ المخططة الثانية هي التي ركزنا فيها العمل على "صياغة أجندة سياسات وطنية وإستراتيجيات قطاعية للأعوام 2017 - 2022 تحت شعار "المواطن أولاً"، والتي جاءت نتيجة لعملية تشاورية عريضة مع كافة الشركاء والمعنيين، المحليين والدوليين من داخل الحكومة وخارجها، حيث تمثل أجندة السياسات الوطنية هذه، برنامج عمل للحكومة من أجل الإنسان والحرية والازدهار، وترتكز على ثلاثة محاور هي: الطريق إلى الاستقلال، الإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.

وفي إطار محور الطريق إلى الاستقلال، نسعى إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنهاء الاحتلال من خلال تصعيد الجهود الوطنية والدولية لإنهاء الاحتلال وبسط السيادة الفلسطينية على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967، بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين المستقلة، إلى جانب العمل مع كافة الشركاء لتفعيل آليات مساءلة الاحتلال أمام الأطر والمحاكم الدولية. وفي ذات السياق، نسعى لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز وحدة الأرض والشعب الفلسطيني مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما تواجدوا وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال، كما نسعى لترسيخ الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين، وتكريس المكانة الدولية لها، من خلال تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية وتعزيز العلاقات الثنائية لدولتنا.

وتلتزم الحكومة في إطار محور الإصلاح وتحسين جودة الخدمات، بالعمل على تطوير استجابة الحكومة للمواطن من خلال تعزيز استجابة الهيئات المحلية لأبناء شعبنا، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة لهم مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات. كما نسعى لتعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

ولتحقيق التنمية المستدامة، فإننا نسعى لبناء اقتصاد مستقل وقوي، من خلال دعم المنتج الفلسطيني وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وتكريس بيئة استثمارية ملائمة تساعد على تطوير الصناعة الفلسطينية وتوفير فرص عمل لائقة للجميع. وتحثُ العدالة الاجتماعية جوهر أجندة السياسات الوطنية، حيث نلتزم بالعمل على الحد من الفقر، وتوفير نُظُم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول الجميع للعدالة، مع العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتأمين مستقبل أفضل للشباب الفلسطيني. كما نلتزم بالعمل على توفير تعليم جيد وشامل للجميع، مع التركيز على التعليم المبكر لأطفالنا، وتحسين نوعية التعليم وتسهيل التحاق الخريجين بسوق العمل. ونسعى أيضاً، لتوفير خدمات رعاية صحية شاملة وذات جودة ومُتاحة للجميع. كما نعمل على تأمين كافة مقومات الصمود للمواطنين في أرضهم، وذلك بتوفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات

الأساسية للتجمعات السكانية، والنهوض بالزراعة والمُجمعات الريفية، وضمان الاستدامة البيئية في إطار إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني.

لقد تُوجت هذه الجهود، بمشاركة الحكومة، في الإعداد والتحضير لعقد هذا المؤتمر الاقتصادي الهام، بالتعاون والتنسيق مع معهد ماس والقطاعين الخاص والأهلي، للوصول لمخرجات وتوصيات لتذليل القيود التي تُعيق نمو وتطور واستقلال الاقتصاد الفلسطيني، على المدى القريب إلى المتوسط. وبحيث نتمكن من خلال هذا المؤتمر، من تحديد آليات تنفيذ للحلول والتدخلات المقترحة، وتوزيع المسؤوليات والأدوار، وفقاً للاختصاص ما بين القطاعين العام والخاص، مع تحديد السقف الزمني اللازم لذلك.

ولضمان ذلك، أعلن اليوم، أمامكم جميعاً، ومن على هذا المنبر، عن تشكيل إطار شراكة إستراتيجية دائمة، تمثل شراكة الصمود والبناء الوطني، بحيث يضم ممثلين عن الأطراف الفاعلة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، لمأسسة وتفعيل التعاون بيننا جميعاً، ومتابعة نتائج وتوصيات المؤتمر وضمان إدخالها إلى حيز التنفيذ الفعلي. فنحن ملتزمون بتحمل مسؤولياتنا في تنفيذ ما يُقره المؤتمر من سياسات اقتصادية ومالية أو برامج ومشاريع، وكل ما يتعلق بتحسين وتطوير بيئة الأعمال.

في نهاية كلمتي، أشكر وأحيي معهد ماس ومديره العام الدكتور نبيل قسيس، وأشكر كذلك مؤسسات القطاع الخاص والأهلي، والأكاديميين والمشاركين من خارج فلسطين الذين يساهمون في تحمل مسؤولية بناء الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز صمود وبقاء شعبنا.

كُلّي ثقةً بأننا، ومن خلال هذه الشراكة الوطنية، التي نضع اليوم أهم ركائزها من خلال مؤتمر ماس، سنتمكن من تحقيق نمو وثبات اقتصادنا الوطني وتطوير قطاعاته الحيوية وتعزيز البنية التشريعية والقانونية لتحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي. وأتمنى منكم جميعاً المزيد من تركيز الاهتمام بدعم صمود أهلنا في القدس ورفع مؤسساتها وتشجيع الاستثمار فيها، واحملوا معنا في كل منبر ومحفل، وبين شركائكم في الوطن والمهجر، رسالة القدس وألمها وأهمية التصدي لإحتياجاتها وتعزيز صمود أهلها في مواجهة محاولات الإقتلاع والتهجير.

بُوركتكم جميعاً،

شُكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محاضرة افتتاحية لاقتصادي بارز عشية المؤتمر الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل

د. جورج توفيق العبد

يطرح هذا المؤتمر الهام الذي يعقده "ماس"، برأيي، عنواناً طموحاً، ومناسباً للظروف التي نعيشها الآن. فالمؤتمر يهدف إلى صياغة "رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الفلسطيني من ركود مقلق كما وتشهد فيه المنطقة العربية انتشاراً غير مسبوق للاقتتال والعنف. كما يأتي المؤتمر أيضاً في الوقت المناسب، إذ أن اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي (والتي سنشير إليها لاحقاً بإطار "أوسلو")، والتي ألفت بظلمها على التطورات السياسية والاقتصادية منذ مطلع التسعينات، قد تجاوزت فترة استحقاقها وبهذا فقد حان الوقت لإلقاء نظرة جديدة على هذه الاتفاقيات سعياً لوضع إطار هيكلي جديد لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

1- الإطار الهيكلي لاتفاقيات أوسلو: النتائج الاقتصادية

إن إطار أوسلو، وكما نبه الكثيرون حين إطلاقه، هو اتفاق عديد المثالب، كما أن التطورات التي تبعتها أكدت على صواب رأي الناقد في حينه. فاتفاق أوسلو يمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً مقيداً ومحصوراً في مناطق محددة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس هذا فقط، إذ أن قدرة الفلسطيني على ممارسة التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي حددها الاتفاق، اشترطت بتأمين حماية أمن الإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنين. بينما يعطي نفس الإطار لإسرائيل نفوذاً كاملاً ونهائياً لإحكام سيطرتها على كامل المنطقة إذا رأت لذلك ضرورة. مما يعني أن الاتفاق منح إسرائيل الحق بكبت بل وتعطيل الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأي شكل كان إذا شعرت أن هناك ما يهدد أمنها، والأمن بتعريفها هي فقط.

لهذا، وبعد مرور 23 عاماً، ليس من الغريب أن لا يحقق "إطار أوسلو" النتائج الاقتصادية التي عقدت عليها الآمال، برغم مرونة الشعب الفلسطيني تجاه الظروف الصعبة وقدرته على التكيف وإيجاد الحلول. حيث تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة الزمنية بشكل كبير، بسبب انعدام الاستقرار وتقلبات المنطقة بين فترات هدوء نسبي وفترات انهيار للوضع الأمني شهد الاقتصاد الفلسطيني خلالها تراجعاً اقتصادياً خطيراً. نتيجة لذلك، وبرغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض الأحيان كان يبلغ معدلات سنوية تقارب 10%، إلا أنه كان يتراجع في سنوات أخرى، حتى أن متوسط معدل النمو السنوي منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين لم يتجاوز 4.5%. وبمعدل نمو سكاني

يصل إلى 3.5% سنوياً، بقي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة متواضعاً خلال الفترة بمجملها. علاوة على ذلك، لم تشعر الأسر الفلسطينية النموذجية بتحسن يذكر في مستوى المعيشة نتيجة التباعد المستمر في نسب توزيع الدخل والثروات. بالنسبة لسكان قطاع غزة، كانت النتائج الاقتصادية أسوأ مقارنة بالضفة الغربية حيث تزايد الشرخ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المنطقتين في الفترة 1994 إلى 2015 بنسبة 52%. وينعكس هذا، جزئياً، في معدلات الفقر التي وصلت في عام 2015 إلى 40% في قطاع غزة و18% في الضفة الغربية.

بالرغم من ذلك، إن إطار أوسلو حقق بعض الإنجازات الإنمائية في السنوات الأولى لتوقيعه، إذ شهدت هذه الفترة عودة القيادة السياسية الفلسطينية وأعداداً كبيرة من الفلسطينيين من المنفى، بالإضافة إلى إقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية لتحل محل مكاتب الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتدفق المساعدات المالية الرسمية ورؤوس أموال ضخمة من القطاع الخاص. كل هذا أدى إلى تسارع معدلات النمو والى ارتفاع معدلات الدخل بشكل كبير، كما اجتذب سوق العمل الإسرائيلي أعداداً كبيرة من العمال الفلسطينيين، مما رفع نسبة التحويلات المالية. وأدى تحسن الظروف السياسية والاقتصادية إلى تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية المادية والاجتماعية والى تحفيز نشاط القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، كان لاستعادة الشرعية السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية التي كانت في مهدها في ذلك الوقت، دور كبير في طمأنة المستثمرين ورجال الأعمال وزادت من ثقة المستهلكين، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي والى تحفيز النمو الاقتصادي. كما أن تزايد إيرادات الموازنة، مكن السلطة الفلسطينية من تفعيل وبناء مؤسسات جديدة في الوقت الذي أدخلت السلطة فيه إصلاحات مؤسسية كانت قد أهملت، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، لأسباب عدة. ويمكن القول إن السياسات والإجراءات التي انتهجتها السلطة الفلسطينية قد لم تحفز النمو الاقتصادي بالقدر الممكن. غير أن مما لا شك فيه هو أن العوامل المرتبطة بسياسات الاحتلال القمعية ومصادرة واستيطان الأراضي الفلسطينية تبقى هي المعيق الأول أمام إحراز تقدم حقيقي في الوضع الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ أدت ممارسات الاحتلال إلى تصاعد وتيرة العنف وتدمير الممتلكات على نطاق واسع مما أعاق النشاط الاقتصادي وعطل إمكانيات النمو.

ومع مرور الوقت، وانخفاض التوقعات الاقتصادية والسياسية من توقيع إطار أوسلو، دخلت المنطقة في مرحلة جديدة من الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي والتي لا تزال سائدة حتى يومنا هذا. إن الوضع في المنطقة مقلق حقاً، ويدعونا جميعاً إلى البحث عن مخرج إلى مستقبل أفضل.

2- إمكانات رؤية جديدة ؟

المتطلبات

إذا تطلعتنا إلى المستقبل، فإن الوضع الحالي لا يبشر بالخير. فمعدلات البطالة لا تزال مرتفعة على نحو استثنائي ومزمن؛ وهي أسوأ ما يكون في قطاع غزة (38% في عام 2015)- وفقاً لصندوق النقد الدولي فإن أكثر من نصف الفئة الأعلى إنتاجية ضمن القوى العاملة-أي الفئة العمرية من 18-34 عام، عاطلون عن العمل.

وفي الوقت نفسه، أصبح من الصعب التعويل على المساعدات الخارجية، والتي هي أصلاً في انخفاض، لدعم النفقات الحكومية المتزايدة. كما تشير استطلاعات الرأي العام إلى وجود عدم رضا واضح على نطاق واسع وحالة من الإحباط واليأس، لا سيما وأن الأفق السياسي يبدو قاتماً.

من منظور أوسع، تواجه "عملية السلام" طريقاً مسدوداً، فالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يسير بلا هوادة، كذلك تراجعت احتمالات التوصل إلى حل يؤمن قيام دولة فلسطينية وخاصة أن القضية الفلسطينية نفسها انحدرت مرتبتها في سلم الأولويات التي تشغل المجتمع الدولي.

لذا فإن الحاجة إلى 'رؤية جديدة'، كما يوحي موضوع هذا المؤتمر، هو حاجة حقيقية وملحة. السؤال الآن هو "أي نوع من الرؤية؟"

في بداية الأمر، وبغرض تسهيل النقاش حول "الرؤية الجديدة" يمكن لنا أن نستحضر بعض الدروس المستفادة من التجارب الدولية حول تجربة النمو وسياسات التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فيمكننا من هذه التجربة الغنية، الخروج بعدد ولو قليل من المبادئ المنققة عليها بشكل واسع، والتي يمكن إيجازها في ثلاثة "متطلبات" ثبتت جدارتها في تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو، بالإضافة إلى تنمية اجتماعية-اقتصادية ناجحة بوجه عام. كما أن هذه المتطلبات تتفق أيضاً مع أحدث التطورات في علم الاقتصاد، وبخاصة التقدم الذي تم إحرازه في نظريات النمو الذاتي (indigenous growth) وفي الاقتصاد المؤسسي.

- المتطلب الأول هو وجود دولة قوية وفعالة وذات هيكلية كفؤة ومتلاحمة competent, cohesive and effective قادرة على الحفاظ على سيادتها وعلى الأمن الداخلي وصدقية النظام السياسي. كما ينبغي أيضاً لهذه الدولة أن تكون قادرة على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين الأفراد والجماعات التي تعمل بصورة سلمية في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والدينية، بما في ذلك الحق

في حرية التعبير وتكوين الأحزاب وممارسة الحقوق السياسية كأفراد وجماعات. ومن أجل ضمان الشرعية السياسية، على الحكومة المكلفة بالقيام بوظائف الدولة أن تحظى بثقة وتأييد الشعب، وهو شرط أظهرت الأعراف والتقاليد أن أفضل السبل لتحقيقه هو عن طريق النهج الديمقراطي. كما انه مطلوب من الهيئات الحكومية أيضا أن تمارس الشفافية في أعمالها وأن تكون خاضعة للمساءلة سواء من الشعب مباشرة أو من ممثلي الشعب المنتخبين.

- المتطلب الآخر، وهو ذو علاقة بالمتطلب السابق، هو أن المؤسسات والهيئات التابعة للدولة والمنطقة بمسؤولياتها بموجب القانون يجب أن تكون كفؤة وفي موقع اختصاصها، تسعى لتحقيق الرسالة التي أنشئت من أجلها بأمانة وكفاءة، وتتحمل مسؤولية التأكد أن سياساتها وإجراءاتها تخلو من الفساد (بمعنى لا مكان فيها لأية اعتبارات سياسية أو شخصية أو مصالح ذاتية). وتشمل هذه المؤسسات على وجه خاص الهيئة التشريعية والنظام القضائي، والهيئات التنظيمية، ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

- وأخيراً، فيما يتعلق بالمبادئ المعتمدة في النظام الاقتصادي، فقد أثبتت تجارب الدول أن اعتماد نظام السوق الحر مع بعض التعديلات التي تبين ضرورتها، هي أهم أداة فعالة لتخصيص الموارد بفاعلية وكفاءة. ومن الجدير بالذكر، أن نظام السوق الحر لن يكون حراً بالكامل فهناك دور هام للدولة في تنظيم قوى السوق وترشيد عملها. بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد أظهرت التجارب أيضاً أهمية إنشاء بيئة سليمة وأمنة للأنشطة الاستثمارية والأعمال التجارية، وحماية حقوق الملكية، وتوفير بيئة تنظيمية عادلة وفعالة، ومكافحة الفساد، وتعزيز التوزيع العادل لعوائد النمو، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة.

ما ذكرناه سالفاً بالطبع هي المتطلبات المثلى ومن النادر وجود بلد تلبى هذه المتطلبات كافة وبشكل مستدام. وفي حالة فلسطين، فإن هذه المتطلبات لا تتوفر إلا جزئياً. وحتى ولو تمكنت فلسطين من توفير بعض هذه المتطلبات، إلا أن افتقارها للسيادة هو أكثر ما يعيقها عن تحقيق تنمية اقتصادية نشطة ومستدامة. ففلسطين تفتقر إلى السيطرة على مواردها الذاتية وعلى حدودها المادية، وعلى أمنها الداخلي والخارجي، وعلى سكانها وعلى حركة الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية. فهي تتمتع بسيطرة جزئية فقط على معظم وليس كل مؤسسات الدولة. كما تفتقر فلسطين إلى عملة نقدية خاصة بها، وتعتمد في معاملاتها التجارية على إسرائيل كشريك مهيم وفي نفس الوقت لا تتمتع بالسلطة التي تخولها لتوقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول أخرى ذات سيادة.

السياق السياسي

نظراً لظروف فلسطين، لا بد عند صياغة "رؤية جديدة" للاقتصاد الفلسطيني أن تُطرح هذه الرؤية ضمن السياق السياسي للبلاد. أخذين هذا بعين الاعتبار، سيركز هذا البحث على السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تنشيط النمو على المدى القصير والمتوسط، في الوقت الذي تضع فيه أيضاً أسساً للحفاظ على معدلات مرتفعة ومعقولة للنمو على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من محدودية الإطار السياسي الذي يعتمد عليه هذا البحث، لا بد من معالجة آثار الاحتلال الإسرائيلي على الأقل على الإمكانيات الاقتصادية، والتي لا بد من أخذها في الاعتبار عند رسم السياسات والتوجهات الاقتصادية.

هناك بُعد آخر منفصل عن "السياق السياسي" الذي تحدده إسرائيل وهو الوضع السياسي الداخلي في فلسطين، والذي ترتبط به بعض الجوانب والتأثيرات التي قد تكون معيقة للنمو الاقتصادي. وبسبب هذه العلاقة، فإن برنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي لا بد أن يتطرق لمعالجة تلك الجوانب والتأثيرات. وفي هذا الصدد، هناك معوقان رئيسيان، يعيقان تنشيط النمو الاقتصادي إلى المدى المرغوب وهما:

الأول هو الانقسام القائم بين الفصائل السياسية الفلسطينية والذي من شأنه، من بين أمور أخرى، أن يعيق الانفصال والتباعد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يقوض أي جهد وطني لتحقيق السلام العادل. والثاني هو تكلس النظام السياسي الذي نتج عن اتفاق أوسلو، وهو الوضع الذي أدى إلى تقليص هوامش العمل المستقبلي للسلطة الفلسطينية، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية. وفي هذا الصدد، يمكن إيجاز تأثير هاتين القضيتين الهامتين على النحو التالي:

- التمزق السياسي الداخلي، والذي عززه الفصل الجغرافي المستقل منذ العام 2007، يمكن أن يصل إلى نقطة يصبح فيها مستعصياً. أن هذا التمزق لا يعطي الفرص لتحقيق سلام عادل ودائم في فلسطين فحسب، وإنما يعمق من الفروقات والتباينات بين الشعبين فهناك أجيال جديدة تنشأ وتنمو بعيداً بعضها عن البعض في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة. لا يمكن لهذا التمزق السياسي أن يلتئم دون تحقيق مصالح حقيقية ووحدة وطنية، ينتج عنها اندماج كامل لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا بد، وبالتزامن مع تحقيق هذا الهدف، من العودة إلى النهج الديمقراطي والذي سيضمن شرعية السلطة الوطنية التشريعية والتشكيل الصحيح لأجهزة الحكومة المحلية.

بالإضافة إلى الفوائد الجمة الأخرى التي ستحققها هذه المصالحة الكبرى والتكامل الاقتصادي، يتوقع أن تؤثر المصالحة إيجابياً وجوهرياً على التوقعات المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، وعلى الموارد المالية للسلطة الفلسطينية. كما أنه يمكن للتكامل الاقتصادي أن يحقق فوائد جمة إذا ما رافق ذلك اتفاق

سياسي، يتيح ربط المنطقتين جغرافياً ويوسع فرص ممارسة عمليات التجارة الخارجية والاستثمار وخاصة عن طريق ميناء بحري في غزة، من بين أمور أخرى.

- تقادم إطار أوسلو السياسي: أما القضية السياسية الأخرى التي لا تزال تهيمن بظلالها على أفق إعادة تنشيط النمو الاقتصادي فهي تكلس الإطار السياسي الذي شكلته اتفاقات أوسلو، والتي في أصلها صممت كترتيب انتقالي مؤقت، إذ أنها تركت الاتفاقات "النهائية" غير محددة. كما أن اتفاق أوسلو لم يتم تحديثه من خلال تضمين الاتفاقية إقراراً صريحاً حول حل الدولتين، وهو الحل الذي أصبح الآن مقبولاً كلياً لدى المجتمع الدولي.

هذه الورقة لن تتطرق لقضايا سياسية جدلية، كونه ليس الموضوع الرئيسي لهذا البحث، إلا أنه يمكننا التأكيد، وحتى في غياب حل نهائي للوضع السياسي الفلسطيني، على أنه لا زال بإمكان السلطة الفلسطينية أن تأخذ زمام المبادرة لإصلاح وتجديد الهياكل المؤسسية والسياسات الحالية بهدف تعزيز فعالية السلطة الفلسطينية بشكل عام، وخاصة في تعزيز قدرتها على حسن تنفيذ برنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي موضع هذا البحث.

برنامج للتجديد والإصلاح الاقتصادي

أقدم فيما يلي برنامجاً شاملاً للإصلاح والإنعاش الاقتصادي من خلال طرح مبادرات تهدف إلى تحويل مسار نمو الاقتصاد الفلسطيني إلى مستوى أعلى وأكثر استدامة.

ومن المهم أن نبين، بدايةً، أن إمكانيات تحقيق البرنامج للارتقاء بمسار النمو بشكل مستدام، يعتمد في الأساس على إقرار برنامج للإصلاح الهيكلي والمؤسسي وعلى تنفيذه بكل أمانة ودقة. يركز هذا البرنامج إلى مبادرتين توأمتين: التجديد المؤسسي والإصلاح الاقتصادي، ويجب العمل على تنفيذ المبادرتين بالتزامن وبالتكامل فيما بينهما. التجديد المؤسسي، كما هو مبين أعلاه، هو شرط ضروري لنجاح برنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، فبدون الشرعية السياسية، سرعان ما ستفقد المبادرات الاقتصادية مصداقيتها، وفي نهاية المطاف، فعاليتها.

لا شك أن الإصلاحات المطلوبة، سواء المؤسسية أو الاقتصادية، ستكون صعبة وشاقة على المدى القصير، ولكنها ضرورية للغاية، لا وبل أصبحت ملحة. قد يكون من المفيد الإشارة، إلى أن نقطة الانطلاق لأي جهد يهدف لرفع معدلات النمو وتعزيز العدالة الاجتماعية يبدأ بالاعتراف بمدى أهمية الإصلاح الهيكلي والمؤسسي باعتباره شرطاً أساسياً لنجاح السياسة الاقتصادية. لذلك، ويقدر ما يبدو الأمر صعباً، فإن إحداث التغيير في سياسات ومؤسسات السلطة الفلسطينية وكذلك في الظروف الاقتصادية السائدة

ضروري لنجاح برنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي. وهذا يعني أيضا أن التنفيذ الفعال للإصلاحات الهيكلية اللازمة، وتوقيتها المناسب، يتطلب المشاركة الفعالة للقيادة السياسية بالإضافة إلى ضرورة ضخ الطاقات والموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات الاقتصادية.

معالجة الجوانب الاقتصادية في البيئة السياسية

لا بد لأي برنامج إصلاح وإنعاش اقتصادي شامل أن يتطرق لبعض الجوانب المتعلقة بالوضع السياسي والأمني السائد والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني. ومن بين القضايا التي يتوجب تناولها في هذا السياق ما يلي:

- التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة: إن تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل بين اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ذكرنا سابقاً، أمر مهم من شأنه أن يعزز إلى حد كبير الآفاق الاقتصادية لكلا المنطقتين. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من تطوير آليات واستخدام وسائل تضمن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بالحد الأدنى من المخاطر والتكاليف. على القائمين على قطاع الأعمال في كلا المنطقتين التفكير بما هو أبعد من ذلك، وإعطاء الأولوية للمشاريع والأنشطة التي تعزز التكامل بين المنطقتين وتعمل لصالح المنطقتين (من خلال الشراكات والمشاريع المشتركة).
- استرداد الأموال من إسرائيل: يجب على السلطة الفلسطينية تكثيف ومواصلة جهودها لاسترداد جميع الأموال المحتجزة بشكل غير قانوني من قبل إسرائيل. وتشمل هذه الإيرادات غير المحصلة لضريبة القيمة المضافة على الواردات غير المباشرة وعلى التجارة الثنائية مع إسرائيل، وتقييم الواردات الفلسطينية بأقل من قيمتها من الوسطاء الإسرائيليين، وعودات التسوية، والتسربات الأخرى. كما يتوجب متابعة تحويل الأموال المتجمعة في صناديق تقاعد العمال الفلسطينيين في إسرائيل (بقيمة إجمالية تبلغ حوالي \$670 مليون في عام 2015).
- المنطقة "ج": على السلطة الفلسطينية أن تصر على توسيع حدود الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية لتشمل المنطقة "ج" والتي تشكل حوالي 62% من مساحة الضفة الغربية. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يمكن لهذه الخطوة أن ترفع من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة الثلث.
- اللجنة الاقتصادية المشتركة: وأخيراً، على السلطة الفلسطينية النظر في إمكانات تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة، والتي يمكن أن تتيح المجال للتفاوض وتسوية القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد الفلسطيني. ويمكن أن تفعّل اللجنة ضمن آلية مراقبة دولية لضمان امتثال إسرائيل بتنفيذ المتفق عليه.

السياسات الرامية إلى تعزيز تنمية اجتماعية وتكنولوجية

- مشاركة الإناث في القوى العاملة الفلسطينية، وفقاً لبيانات البنك الدولي، هي 16٪ فقط، وهي أدنى بكثير من المتوسط في العالم العربي (24٪) ومنخفضة بشكل خاص مقارنة بمؤشرات التنمية البشرية الأخرى لفلسطين. وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المتدني-المتوسط، وهي مجموعة البلاد التي تصنف فلسطين من ضمنها من حيث مستوى دخل الفرد، تبلغ نسبة مشاركة الإناث 40٪، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، بينما في البلدان ذات الدخل المرتفع فتتراوح النسبة بين 50٪-55٪. أما معدل مشاركة الذكور في فلسطين فيصل إلى 70٪ ويتمشى مع المعايير الدولية. بناءً على ما سبق من المرجح أن الإناث في سن العمل، ومن بينهن النساء المتعلّقات، يمثلن أحد أهم الموارد غير المستغلة في الاقتصاد الفلسطيني.

إن زيادة نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة سيزيد من ديناميكية الاقتصاد الفلسطيني، كما سيكون لها تأثير محوري في رفع معدلات النمو، وهو هدف أساسي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى أدائه. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر في معالجة انخفاض نسبة مشاركة الإناث هو أن ذلك عائد إلى انخفاض الطلب وليس إلى محدودات العرض. لذلك، إن لم يتم إقرار برنامج استثمار كبير وواسع لن يتم خلق فرص العمل بأعداد كافية لاستيعاب الذكور والإناث الوافدين إلى سوق العمل على حد سواء، وبهذا من الصعب أن نشهد ارتفاعاً في معدلات مشاركة الإناث.

لذا كلاً حفز البرنامج الإصلاحي القطاع العام والخاص على زيادة استثماراتها بشكل كبير، كما هو موضح في موضع آخر من هذا البحث، كلاً نرى زيادة مطردة في مشاركة الإناث في سوق العمل. في هذه الحالة، يمكن استخدام سياسات خاصة لتشجيع مشاركة المرأة، والتي يمكن أن تحقق معدلاً يبلغ 30٪ على المدى المتوسط. ومع أن هذا المعدل يمثل تحسناً ملحوظاً إلا أنه يبقى دون النسب السائدة في الدول النظيرة لفلسطين. إن مثل هذا التطور سيرفع نسبة المشاركة لكلا الجنسين مجتمعين (الذكور والإناث) من حوالي 45٪ حالياً إلى حوالي 52٪، وهو مستوى مماثل لدول أخرى، على سبيل المثال للبنان والمغرب، مع أنه يبقى دون المعدل السائد في الدول ذات الدخل المتدني-المتوسط (وهو 59٪).

- التعليم: لقد شهد النظام التعليمي في فلسطين إصلاحات بارزة إلا أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً ومتفاوتاً. فلإصلاح التعليم يتوجب تخصيص المزيد من الموارد، وتصميم مناهج متطورة، بالإضافة إلى تأهيل المعلمين، ووضع سياسات اجتماعية داعمة للابتكار والتجارب النابعة من الواقع بهدف تحقيق نتائج أفضل. كما يتوجب تعميم الآليات التي أثبتت نجاحها في بعض المؤسسات التعليمية على نطاق أوسع في النظام التربوي. كما أن هناك حاجة إلى تعاون وثيق بين القائمين على التعليم والقطاع

الخاص للمساعدة في تحديد المهارات اللازمة وتطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بما يتماشى مع تغيير الطلب على العمالة في السوق. وغني عن القول، أن إصلاح نظام التعليم بما يضمن توسيع فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي، هو مشروع طويل الأجل. ومع ذلك، من المهم مضاعفة جهود العاملين في هذا القطاع كون إصلاح هذا القطاع الهام يشكل حاجة ملحة.

- العلوم والتكنولوجيا: نظراً لندرة الموارد الطبيعية في فلسطين، يعتمد تحقيق معدلات النمو في المستقبل على القوى العاملة الماهرة ونشر التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز النمو في الإنتاجية. تحقيقاً لهذه الغاية، قد يكون من المناسب النظر في إمكانية إنشاء صندوق وطني للعلوم والتكنولوجيا، يشترك في تمويله القطاع العام والخاص. كما يتوجب تقديم حوافز مناسبة للقطاع الخاص (على سبيل المثال، من خلال رفع سقف الأهلية للحصول على الاقتطاعات الضريبية الخاصة بالإتفاق على البحث والتطوير) لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات المناسبة ولتطوير المهارات. حالياً تتفق معظم البلدان ذات الدخل المرتفع ما بين 2.5%-3.5% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (كوريا وإسرائيل تتفق كل منهما أعلى نسبة بما يقارب 4%) وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية. إلى جانب الإصلاحات الأخرى، يجب أن يطمح صانعو السياسات لرفع نسبة الإتفاق على البحث والتطوير من مستواها الحالي الذي يكاد لا يذكر لتصبح قرابة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025 على سبيل المثال.

3- الإصلاحات الاقتصادية والمالية

- بيئة الأعمال: في إطار تطوير برنامج الإصلاح والتجديد هناك ضرورة لمراجعة القوانين والأنظمة التي تؤثر على تكوين وسير الأعمال التجارية وعلى أداءها العام، وذلك بهدف تحديثها وتسهيل استخدامها. وأثبتت التجارب أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال إنشاء لجنة مشتركة من القطاع العام والخاص تتمتع بسلطة واسعة تمكنها من تطوير بيئة الأعمال وجعلها مواتية للاستثمار والتجارة والتمويل، بينما في الوقت نفسه تضمن عملية التحديث أيضاً حماية حقوق المستهلك. ويمكن أن تشمل هذه المراجعة بعض عناصر الإصلاح الضريبي، وترشيد الإطار التنظيمي لمؤسسات قطاع الأعمال، ومراجعة القوانين الخاصة بتسوية المنازعات ومعالجة عمليات الإفلاس، وتسريع تحصيل الديون (ربما من خلال إنشاء نظام محاكم تجارية متخصصة)، وتسهيل دمج الشركات، وتعزيز الإجراءات القضائية التي تؤثر على النشاط التجاري بالكفاءات المتخصصة.

- مكافحة الفساد: من الضروري أيضاً مراجعة القوانين واللوائح المعمول بها بهدف تعزيز الجهود القائمة لمكافحة الفساد ولا سيما استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو لصالح أشخاص ذوي نفوذ. وكما ينبغي تعزيز الشفافية في إدارة المال العام، بالإضافة إلى إقرار مبدأ مساءلة السلطة والمؤسسات الحكومية من قبل الهيئات المختصة وفقاً للقانون. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ضرورة استعادة الأطر اللازمة لضمان سن قانون موازنة دستوري يخضع لرقابة تشريعية فاعلة.

- الإصلاحات المالية: واجه صانعو السياسات في السلطة الفلسطينية في جهودهم الرامية إلى تحقيق التوازن في الحسابات المالية، تحديات جمة منذ البداية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أهمها القيود التي يفرضها إطار أوسلو واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرم السلطة الفلسطينية من السلطة الكاملة على اقتصادها مما اضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال في موازنتها. وحيث أن القدرة الإنتاجية الفلسطينية أقل من إمكاناتها، تبقى القاعدة الضريبية وإيرادات الموازنة العامة محدودة. في نفس الوقت، فإن التزامات الإنفاق في نمو مستمر وذلك مع تزايد وتضاعف تكلفة شبكة الحماية الاجتماعية، والتي توسعت بشكل استثنائي نتيجة لضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة العائدة أصلاً لظروف الاحتلال أيضاً.

ثانياً، تعرّض مجمل الرواتب والأجور في القطاع العام (بالإضافة إلى مستحقات الموظفين) إلى نمو مستمر حتى قارب مجموع الإنفاق في هذا المجال ما نسبته 16% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف المتوسط في البلدان النامية. ويعود ذلك جزئياً إلى الظروف الاستثنائية في البلاد ولكن أيضاً وفي بعض الأحيان، إلى تبني سياسات توظيف غير مناسبة. فمنذ زمن تجسد لدى المواطن الفلسطيني نظرة لفرص العمل في السلطة الفلسطينية على أنها الملاذ الأخير وان العمل في القطاع العام بمثابة شبكة حماية اجتماعية، ويعود ذلك إلى ندرة فرص العمل في القطاع الخاص وعدم استقرارها (جزء كبير في ذلك يعود إلى الأوضاع الأمنية المتعلقة بالاحتلال والاستيطان).

ثالثاً، نتيجة لكل ما سبق، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية والى اللجوء إلى الاقتراض من البنوك المحلية لسد الفجوة الناجمة عن تصاعد النفقات وتدني الموارد. وقد نجحت وزارة المالية في السنوات الأخيرة في تخفيض الدعم الخارجي للموازنة، وذلك بسبب إجراءات تقشفية صارمة اتخذتها السلطة الوطنية. إلا أن الدعم الخارجي، والذي بلغ ذروته في عام 2008 حين وصل 27% من الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال يساهم بما نسبته 6% في الوقت الحاضر، وفي نفس الوقت، اضطرت السلطة الوطنية إلى اللجوء للاقتراض من البنوك أيضاً بشكل مستمر، حيث بلغت المديونية الكلية للسلطة لدى البنوك إلى أكثر من \$1.5 مليار في الوقت الحالي. وجدير بالملاحظة أن هذه الديون يمكن اعتبارها

في الجوهر، إن لم يكن وفق التعريفات الدولية، أنها "دين أجنبي" بسبب أن السلطة الفلسطينية ليس لديها عملة وطنية تسدد بها ديونها والديون هي بعملة تصدرها دولة أخرى. في نهاية الأمر، فإن أياً من هذه الخيارات، الاعتماد على الدعم الخارجي أو الاقتراض من البنوك الوطنية، لا يشكل في صلبه سياسة سليمة، وفي النهاية قد لا تكون هذه الإجراءات حلولاً معتمدة ومستدامة.

وأخيراً، فإن التزام السلطة الفلسطينية بتخصيص كافة الموارد المالية المتاحة لسد النفقات الجارية (بشكل أساسي فاتورة الرواتب والأجور) قد اضعف من قدرتها على الاستثمار في البناء والتجديد بالقدر اللازم. فقد كانت مساهمة الاستثمارات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة تتراوح ما بين 2%-4% سنوياً، وهو مستوى أقل بكثير من المستوى المطلوب لبناء وصيانة البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة للبلاد. ولذلك، ومع تزايد الضغوط على السلطة الفلسطينية لزيادة الإنفاق في نفس الوقت الذي سيطلب فيه من السلطة زيادة المخصصات للإنفاق الرأسمالي، فإنه قد يصعب على السلطة الوطنية إبقاء العجز في الموازنة على مستواه الحالي، علماً بأن هناك ضغوطاً خارجية تطالب بتخفيضه.

على ضوء ما جاء أعلاه، فقد أصبح للإصلاح في المالية العامة أهمية خاصة، وذلك نظراً لضرورة تخفيض نفقات القطاع العام وتعديل حوافز التوظيف في القطاع الخاص للأجيال القادمة من القوى العاملة. في نفس الوقت من شأن الإصلاحات المالية هذه أن تساعد في تحقيق وفر مالي، ولو كان متواضعاً، وذلك لتمكين الحكومة من المساهمة في البرنامج الوطني الاستثماري المرجى تبنيه بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ومن التدابير الممكن استكشافها في هذا المجال ما يلي:

- إجراء مراجعة شاملة ودقيقة للوظائف الحكومية بهدف تحديد "الحجم الأمثل" لموظفي الخدمة المدنية وموظفي القطاع العام بشكل عام. في هذه الأثناء، يتوجب وضع سياسات لتجميد أو على الأقل الحد من نمو التوظيف في القطاع العام (مع ضرورة استحداث برامج تأهيل وإعادة تأهيل للموظفين المسرحين بما يساعد على توظيفهم في مجالات إنتاجية أخرى على المدى المتوسط).
- التخفيض التدريجي للحجم الهيكلي للتكاليف الكلية لتعويضات الموظفين في الجهاز الحكومي، من خلال تقليص أعداد الموظفين أو إقرار خطط للتقاعد المبكر، على المدى المتوسط، ليصبح مجموع تعويضات الموظفين بالمستوى السائد في البلدان النامية النظرية، أي ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إلى جانب تدابير أخرى تهدف إلى تحسين الأداء في المالية العامة (على سبيل المثال استرداد الأموال من إسرائيل المذكورة سابقاً، وتحصيل الضرائب على الواردات غير المباشرة، والضرائب والرسوم في

غزة، والضرائب والرسوم في المنطقة (ج) والمرهونة حالياً بالموافقة من طرف السلطة الوطنية)، إجراء تدابير تتعلق بتعزيز الإدارة الضريبية من خلال استخدام أفضل للتكنولوجيا المتوفرة، ورفع قدرات الموظفين للحد من التهرب وتعزيز الامتثال.

- مع تحقيق الوفرة في الموازنة نتيجة تنفيذ هذه التدابير المختلفة، ستصبح هناك فرصة للبدء بتحويل هذه الموارد إلى بند الموازنة الخاص بالاستثمار في البنية التحتية والصحة والمرافق التعليمية بالإضافة إلى بند تطوير المهارات المتقدمة والبحث والتطوير.

- من الجدير أيضاً المتابعة في تأسيس إطار هيكلي متوسط المدى لإعداد الموازنة وتحسين التنسيق مع صندوق الاستثمار الفلسطيني، وذلك للأخذ بعين الاعتبار الخطط والأولويات الاستثمارية للصندوق. وسيصبح هذا الأمر مهماً عندما تزداد أهمية إنفاق وزارة المالية على الاستثمار في المشاريع التنموية.

تهدف هذه الإصلاحات المالية والتدابير المقترحة في محصلتها إلى تخفيض نسبة العجز المالي إلى حوالي 3% على المدى المتوسط. بهذا المستوى وبعد إجراء تحسينات في تحصيل الإيرادات، ينبغي أن تتمكن السلطة الفلسطينية من زيادة حصة النفقات الرأسمالية من المستويات الحالية (2%-4% من الناتج المحلي الإجمالي) لتصبح 8%-10% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الأفق الزمني.

- القطاع المصرفي: يعتبر القطاع المصرفي من أهم الأركان التي ارتكز عليها الاقتصاد الفلسطيني خلال العقد الماضي. حيث أظهر هذا القطاع مرونة ملحوظة أمام التحديات الهائلة التي واجهته والتي لم تمنعه عن الاستمرار في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتوسيع أصوله وزيادة حجم الإقراض. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من هذا النمو في الأصول تم إقراضه للحكومة بينما تركزت الائتمانات الخاصة بشكل كبير في قطاعات "غير إنتاجية" مثل العقارات وقروض موظفي الحكومية.

في ضوء الظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، والذي يفتقر بشكل خاص للموارد الطبيعية، يمكن للبنوك بالتعاون مع قطاع الأعمال التجارية (وربما المغتربين الفلسطينيين)، استقصاء إمكانية مشاركتها في تمويل مشاريع مبتكرة ومشاريع ناشئة تهدف إلى استحداث فرص جديدة للنمو وخلق فرص عمل متطورة. وقد يستحسن النظر أيضاً في إمكانية أن تحظى هذه الأنشطة والمشاريع بضمانات ضمن حدود من الحكومة في المراحل الأولى من إنشائها ضمن الخطة المقترحة أعلاه بإعادة توجيه المزيد من الموارد الحكومية بالتعاون مع صندوق الاستثمار والقطاع الخاص نحو الاستثمار في البحث والتطوير وتحديث المهارات بهدف تطوير أنشطة تخرج منتجات وخدمات ذات قيمة عالية.

4- إعادة النظر في علاقتنا مع المانحين

فهم العلاقة

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993، التزم مجتمع المانحين الدولي بتقديم رزمة مساعدات بقيمة \$2.3 مليار للمساعدة في تمويل السلطة الفلسطينية في مراحل تكوينها. وقد ظلت السلطة الفلسطينية تعتمد على المساعدات الخارجية الرسمية منذ ذلك الحين. ونظراً لافتقارها للسيادة التي تؤهلها للاقتراض من المؤسسات متعددة الجنسية أو من الأسواق العالمية لرأس المال، فقد كان التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية يأخذ شكل منح مباشرة، وهو وضع استثنائي استمر لأكثر من جيل. طوال هذه الفترة الزمنية، تم استخدام هذه الأموال لدعم الموازنة العامة مع تخصيص حصة بسيطة لتمويل مشروعات التنمية.

على الأرجح أن حجم المساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية منذ إنشائها حتى الآن، لدعم الموازنة قد تجاوز \$25 مليار (هذا بالإضافة إلى منح إعادة الإعمار التي تم الالتزام بتقديمها بعد تدمير المنشآت الناتج عن الاعتداءات الإسرائيلية). ومع ذلك، فإن مستويات الدعم السنوي ما زالت في انخفاض منذ عدة سنوات، ومن المرجح أن يستمر هذا التراجع. وهذا يعود من ناحية إلى التحسن المطرد في جهود السلطة الفلسطينية الخاصة بضبط الإنفاق في الموازنة العامة في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى، يرجع الانخفاض كذلك إلى "إجهاد" الدول المانحة في تقديم المنح، بالإضافة إلى مواجهة حكومات هذه الدول لضغوط مالية داخلية نتيجة سياسات التقشف، فضلاً عن أن النزاعات الإقليمية في المنطقة العربية أبرزت مناطق أخرى تبدو في حاجة ملحة أكثر من فلسطين للمساعدات الدولية.

بلغت المساعدات الخارجية لموازنة 2015 قرابة \$0.8 مليار، 90% منها مخصص لدعم النفقات الجارية. من جهة أخرى، وصلت قيمة التعهدات لدعم إعادة إعمار قطاع غزة في أعقاب حرب عام 2014 إلى \$3.5 مليار تم صرف أقل من نصفها حتى منتصف العام 2016.

ربما باستثناء السنوات القليلة الأولى لإنشاء السلطة الفلسطينية، لم تكن العلاقة مع الدول المانحة علاقة صحية في حقيقتها، وقد أخذت في الميل إلى التوتر مع مرور الوقت. وهذا ليس مستغرباً، وربما يكون في واقع الأمر مفهوماً (برغم الانخفاض الأخير في حجم المساعدات) في ضوء امتداد الفترة الزمنية للدعم إلى حد لم يكن متوقعاً كما أن فتور العلاقة راجع أيضاً إلى ظروف الدول المانحة خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كلا الجانبين افتراضاً في أول الأمر أن أوسلو سيكون ترتيباً مؤقتاً وسينتهي بحل دائم للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي. إذا، وفي ضوء هذه الاعتبارات ربما يكون من المفيد إلقاء نظرة جديدة على كامل الترتيبات التي اعتمدت في الأصل ثم تطورت مع الزمن والتي ربطت ما بين الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية.

في هذا السياق، من المهم تحديد أسباب استمرار اعتماد السلطة الفلسطينية على الدعم الخارجي. فالسبب الأول، وهو ذو طبيعة هيكلية، يستند إلى فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي ينتهي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. إن هذا التقصير قد منع السلطة الفلسطينية من السيطرة الكاملة على اقتصادها ومواردها، وبالتالي من تحمل المسؤولية الكاملة اتجاه التزاماتها الذاتية المالية المتمثلة في موازنتها السنوية وتمويل برامجها الاقتصادية. ومن هنا برزت الحاجة إلى دعم مالي دولي.

أما السبب الثاني، فيعود إلى الإجراءات التي تتبعها السلطة الفلسطينية والى سياساتها في إدارة الحسابات المالية. بهذا الخصوص، ولكي نكون منصفين، فقد تطور أداء السلطة الفلسطينية وارتقى إلى مستوى معقول في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، إن الجهد الضريبي للسلطة الفلسطينية (أي قدرتها على تحصيل الإيرادات الضريبية المحلية) هي حالياً بحدود 19%-22% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى مشابه أو قريب لبلدان أخرى تصنف في نفس مستوى الدخل أو في مجموعة دخل أعلى، علماً بأن هذه النسبة تفوق النسب المرادفة في معظم الدول العربية. ومع ذلك، وبسبب غياب السيادة الكاملة فإن السلطة الفلسطينية مازالت تعاني من عجز في موازنتها لا يمكن السيطرة عليه ضمن الظروف الحالية، حتى بعد التحسينات والإصلاحات الذاتية في الفترات الأخيرة.

ويمكن للمراقب أن يرى حاجةً للمزيد من الإصلاحات المالية لزيادة الإيرادات وخفض النفقات. ولكن، من ناحية أخرى، إن السلطة الفلسطينية بحاجة أيضاً إلى زيادة مستوى النفقات الاستثمارية إلى حد كبير، وذلك لتوفير الاحتياجات الأساسية للاقتصاد. وهذا يعني، أن السلطة الفلسطينية، بغض النظر عن جهودها، ستظل عاجزة هيكلية طالما بقيت فلسطين محرومة من حقها في السيادة على مواردها واقتصادها، وهو وضع يبقي البلاد بقدرة إنتاجية دون المستوى الممكن، وبالتالي، ستظل مصادر الحكومة المالية غير كافية.

من خلال التحليل الذي أوردناه أعلاه، فإننا نقترح ما نراه نهجاً ممكناً لإعادة هيكلة العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمانحين. وهو ما يمكن أن يأخذ شكل "صفقة كبرى" تمكن السلطة الفلسطينية من تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية من شأنها رفع الأداء المالي لمستويات مقبولة دولياً، بينما تقوم الجهات المانحة من طرفها، بالالتزام بتمويل تنفيذ هذه الإصلاحات في المراحل الأولى ومن ثم تبدأ بتقليص حجم مساعداتها للموازنة بشكل تدريجي حتى تصل إلى الحد الأدنى المعقول. فرضياً، يمكن تحديد الحجم "المعقول" لهذا الدعم باعتبار هذه المساعدات كتسوية للعجز المالي الناجم عن عدم توفر السيادة الفلسطينية التامة على الموارد والحدود، الأمر الذي يسبب فجوة تمويل هيكلية طالما استدامت هذه الظروف. وفي اللحظة التي تتأسس فيها دولة فلسطينية ذات سيادة وسيطرة كاملة على اقتصادها ومواردها، يمكن أن يعفي المانحون

من التزاماتهم بتمويل السلطة الفلسطينية ضمن هذا الترتيب حيث أنه يمكن تخفيض بل وإنهاء المساعدات المالية الخارجية بعد ذلك.

الإصلاحات الواجب على السلطة الفلسطينية تنفيذها

كما أوضحنا سابقاً، فإن الإصلاحات المالية الأساسية صعبة بطبيعتها، ويمكن أن تكون مكلفة جداً في البداية، حتى ولو كان من المتوقع أن ينتج عنها توفير للمال مع مرور الوقت وأن تعود على الاقتصاد بمنافع جمة نتيجة رفعها للكفاءة. في سياق الحديث عن "صفقة كبرى" مع الجهات المانحة، فإن محور الإصلاحات الهيكلية المتوخاة هو عمل إصلاحات مالية للحد من الحاجة إلى دعم خارجي للموازنة، خاصة للنفقات الجارية. وتشمل هذه الإصلاحات، إصلاحات في الخدمة المدنية والتي أصبحت ضرورية نظراً لحجم فاتورة تعويضات العاملين وفائض العمالة من موظفي القطاع الحكومي. كما نوهنا سابقاً، لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تكون ممكنة في ظل الظروف السياسية القائمة إلا إذا: (أ) تم توفير المزيد من المصادر المالية اللازمة لتسريح موظفي القطاع العام من خلال التقاعد المبكر وصفقات إنهاء الخدمة بعد مراجعة شاملة للتوظيف في القطاع العام، و(ب) إذا رافق ذلك استثمارات واسعة النطاق للقطاع العام وبرنامج إعادة تأهيل (وهو بحد ذاته جهد مكلف) للمساعدة في خلق فرص عمل بالقدر الذي يمكن أن يخفف من الآثار السلبية لخطة الإصلاح وذلك بالحد من ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن ذلك.

وبشكل أكثر تحديداً، تشمل الإصلاحات الرئيسية الممكنة في هذا السياق ما يلي:

- إصلاحات قطاع الخدمة المدنية: ترشيد حجم هذا القطاع وإعادة هيكلة بنية تعويضات الخدمة المدنية هما من بين أكثر الإصلاحات الهيكلية الصعبة التي تقوم بها الحكومات في أي بلد. وتزداد صعوبة هاتين المهمتين في فلسطين نظراً لضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق الأعداد الكافية من الوظائف في القطاع الخاص بديلة للوظائف في القطاع العام، ونظراً لعدم استقرار الوضع السياسي السائد. غير أن توفر الأموال الخارجية لدعم مثل هذا البرنامج لا بد وأن يسهل إنجازه.

- برنامج تنمية موسع: بالتزامن مع إصلاح الخدمة المدنية، يتوجب العمل على إطلاق برنامج تنموي موسع وبرنامج لإعادة الإعمار (خاصة في غزة) ينفذ على مدار عدة سنوات. هدف البرنامج هو تسريع عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة وتعويض التناقص الواضح في الاستثمارات وفرص العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عديدة خلت. أما برنامج الاستثمار الموسع، والذي يمكن إشراك القطاع الخاص فيه، يهدف إلى خلق فرص عمل للأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في الوقت الحالي، وكذلك للباحثين عن عمل الوافدين إلى سوق العمل، وبالتالي سيعمل البرنامج على الحد من

الارتفاع المحتمل في معدلات البطالة في المستقبل. ويمكن لهذا البرنامج التنموي الجديد الانطلاق من البناء على خطة التنمية للسلطة الفلسطينية للأعوام 2014-2016 وتوسيع نطاقاتها.

- برنامج تدريب وإعادة تأهيل واسع-النطاق: يشكل هذا البرنامج عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاحات الهيكلية التي يتعين اتخاذها لإعادة توجيه المال العام في اتجاه تنموي. يحتاج البرنامج لدعم من الجهات المانحة والتي، بحكم طبيعة البرنامج، سيكون على شكل تمويل مالي ومن خلال إشراك المؤسسات المانحة وخبرائها. بالطبع فإن التخطيط لبرنامج طموح مثل هذا إن تم تنفيذه سيحتاج إلى وقت طويل، وبالتالي يتوجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا العنصر وعناصر أخرى تمت مناقشتها في هذه الورقة، هي أهداف متوسطة إلى طويلة المدى، علماً بأنه يمكن الشروع في صياغتها والبدء في تنفيذها في الأمد القريب.

إمكانية تجاوب المانحين

هذه الإصلاحات الهيكلية طموحة وتشكل تحدياً هائلاً تحت أي ظرف من الظروف. في حالة فلسطين، فإنها ستشكل مهمة شاقة للغاية لا وبل مكلفة جداً. إلا أنه سيتم تجاوز الكثير من العقبات إذا ما تم توفير الدعم المالي اللازم والكافي، على الأقل خلال السنوات القليلة الأولى من مراحل التنفيذ، لحين أن تبدأ نتائج هذه الإصلاحات بالانكشاف على شكل تحسن في الظروف والتوقعات الاقتصادية.

في هذا الخصوص، فإن دعم المانحين لبرنامج الإصلاح أمر حاسم، وحتى مع هذه التكاليف الضخمة التي قد لا تحظى بالتأييد في أول الأمر، إلا أن المهمة تصبح ممكنة إذا ما نظرنا إليها على أنها عملية تمويل لإصلاحات هيكلية ستعود على الاقتصاد بفوائد طويلة الأمد من شأنها أن تقلل من حجم المساعدات الدولية في المستقبل. في الواقع قد يكون أسلوب التعامل مع المانحين هذا، أكثر تقبلاً، إذ أنه بعد 3-5 سنوات من تمويل الإصلاحات الهيكلية، ستبدأ التزامات المانحين لدعم السلطة الفلسطينية في الانخفاض إلى حجم يتم الاتفاق عليه بين الطرفين بحيث يكون أقل بكثير مما هو عليه الآن.

على هذا الأساس، يمكن للسلطة الفلسطينية النظر في إمكانية إبرام صفقة كبرى شبيهة بهذه مع الجهات المانحة، يتم بموجبها رفع مستويات الدعم الحالية بشكل كبير في البداية، ربما إلى الضعف أو أكثر من ذلك، وذلك لمدة 3-5 سنوات يتم تنفيذ برنامج الإصلاح خلالها. بعد ذلك يبدأ الدعم الخارجي في الانخفاض تدريجياً على مدى عدة سنوات حتى يصل إلى الحجم الذي يتم الاتفاق عليه بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للجهات المانحة كما هو موضح أعلاه. إذا تم في هذه الأثناء قيام دولة فلسطينية مستقلة،

فيمكن أن يعفى المانحون من التزاماتهم تماماً (علماً بأن الجهات المانحة يمكن أن تستمر طوعاً في دعم التنمية الفلسطينية بعد هذه الفترة إذا رغبت بذلك).

5- إعادة النظر في العلاقة مع المغتربين الفلسطينيين

كان المغتربون الفلسطينيون دائماً ومصدراً هاماً للدعم السياسي والثقافي والمالي للفلسطينيين في ارض الوطن. وقد اتخذ هذا الدعم أشكالاً كثيرة، إما على شكل تحويلات نقدية غير مستردة لدعم الأسر الفلسطينية، أو تبرعات لجمعيات خيرية أو مساهمات لمؤسسات تعليمية وتنموية، بالإضافة إلى تمويل مشاريع إنمائية في شراكات مع مستثمرين محليين. هذه التدفقات المالية مهمة ويجب أن تستمر.

برغم ما ذكر، هناك حاجة لتوثيق ومأسسة العلاقة بين مجتمع المغتربين وفلسطين وذلك بأن تكون هذه العلاقة على شكل شراكة كاملة تهدف لإحكام الرباط بين الشتات وفلسطين، بما يخدم ويعزز التقدم الاقتصادي، وفي نهاية المطاف، تحقيق الاستقلال الوطني. ومن الممكن أن تركز هذه الشراكة على جهود القطاع الخاص والعام، وأن تستند إلى إستراتيجية واضحة ومتناسكة وطويلة الأمد والتي يتوقع منها أن تربط المغتربين الفلسطينيين بوطنهم مع إعطائهم فرصة للمساهمة المباشرة في مستقبله.

قد يكون من الضروري إضفاء الطابع الرسمي على هذا الجهد ووضع في إطار مؤسسي لضمان فاعليته واستمراره، ربما من خلال إنشاء صندوق وطني فلسطيني لحشد الموارد المالية اللازمة للاستثمار في فلسطين. يمكن تأسيس هذا الصندوق في الخارج، على أن يتواجد أغلب موظفيه في فلسطين. في البداية، من الممكن أن يساهم ثلاث شركاء في رأس مال الصندوق: السلطة الفلسطينية (من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني)، والقطاع الخاص المقيم، والمغتربون الفلسطينيون وعلى الصندوق أن يقر احداث سياسات الحوكمة والمساءلة، وأن يكون العاملون فيه على أعلى درجة من المهنية.

من ثم يتوجب تطوير آليات لتحديد وتمويل الفرص الاستثمارية التي سيتم تمويلها من قبل الصندوق. كما يمكن للصندوق أن يدخل في شراكات مع المنظمات الإنمائية الأخرى والمؤسسات الراغبة في الاستثمار في فلسطين. في المراحل الأولى لإنشائه قد يقدم الصندوق التمويل اللازم من رأس ماله الخاص، ويمكن أن يسعى للحصول على تمويل إضافي من منظمات دولية (مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي)، والمنظمات الإقليمية العربية أو، في نهاية المطاف، من أسواق المال، وذلك بدعم من المنظمات العربية الإقليمية أو من جهات مانحة رئيسية أخرى من خلال توفير ضمانات تخفض كلفة الاقتراض.

6- توسيع قنوات التبادل الاقتصادي مع دول العالم

نظرا للحالة الخاصة للاقتصاد الفلسطيني، كونه اقتصاد مقيد ومحصور، تتم معظم العمليات التجارية مع أو من خلال إسرائيل، مما يحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توسيع أسواق صادراته. ولهذا فإن العجز التجاري مع إسرائيل يتجاوز 40% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن هذه النسبة في انخفاض منذ سنوات، دليلاً على تراجع هيمنة إسرائيل على العمليات التجارية الفلسطينية نتيجة سعي التجار الفلسطينيين لتتوسع أسواقهم. وبهذا فقد تزايدت حصة التجارة "المباشرة" مع دول ثالثة من 14% في عام 1995 إلى حوالي 35% في عام 2006 وإلى ما يقارب 50% في عام 2015. وهذا يشير إلى وجود إمكانية حقيقية لتحقيق المزيد من النمو في هذا المجال.

إن الإجراءات والعراقيل التي تضعها إسرائيل في سبيل عمليات التجارة الخارجية تضعف احتمالات إنشاء علاقات تجارية مع أطراف ثالثة إلا إذا ضاعف التاجر الفلسطيني جهوده في إطار مبادرة سياسية يدعمها إجماع دولي قوي. لهذا من الضروري أن يتم بحث كافة السبل المتاحة لتوسيع فرص التجارة، وربما الاستثمار المباشر، مع أطراف ثالثة.

في هذا السياق، فإن بناء ميناء في غزة يشكل مكوناً محورياً لإستراتيجية التوسع والتتويج التجاري، وهي حقيقة تؤكد على أهمية ومدى إلحاح قضية إنهاء الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. فبالإضافة إلى فوائد أخرى، يمكن لهذا الميناء أن يعمق من أصر التكامل بين الاقتصاديين، بما يعزز الفوائد الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بأكمله.

7- النتيجة: تنشيط الكيان السياسي وإقامة اقتصاد نشيط ومنتام

إن برنامج الإصلاح والإنعاش المطروح أعلاه، مشروع طموح وواسع النطاق. كما أن التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في إطلاق هذا البرنامج لا بد وأن تكون ضخمة. فمع مواجهة الزحف المستمر للمستوطنات الإسرائيلية وتشديد قبضة الأمن الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، وشلل القيادة السياسية الفلسطينية، أصبح يسود فلسطين في الآونة الأخيرة شعور بالإحباط بل وبالأيأس والاستكانة. المجتمع الفلسطيني مهدد بالاضطرابات والاقتصاد يواجه خطر الركود وتوقعات السنوات القادمة توحى بالمزيد من التراجع. أضف إلى ذلك انحسار القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي للمجتمع الدولي والأفق أمام الفلسطينيين لا يدعو للتفاؤل، لا سيما في ظل التطورات الرهيبة التي تعم الوطن العربي.

إن الهدف الوطني للشعب الفلسطيني ما زال بالطبع هو حلّ دائم وعادل ونهائي للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة مع حلول مرضية لجميع القضايا الأخرى العالقة. ومع ذلك، عند طرح النقاش حول برنامج اقتصادي للتنمية والتجديد من زاوية ما يمكن تحقيقه على المدى القصير إلى المتوسط، فإن البرنامج الشامل للتجديد السياسي والإصلاح الاقتصادي الموضح في هذا البحث لا بد وأن يحقق تحسناً جوهرياً في الوضع الفلسطيني.

فإن البرنامج يتطلب، بداية وقبل أي شيء، تحديث الإطار الهيكلي للسلطة الفلسطينية بضخ دماء جديدة ومراجعة مهامها الأساسية بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع الوقائع الجديدة على الأرض، على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية. حتى إذا حصرنا النقاش في مجال الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، فإن ذلك يتطلب إطلاق حملة تعبئة على المستوى الوطني، بدعم من القوى الإقليمية والدولية، تهدف لتوسيع حدود إطار أوسلو بمساحة تضمن تنشيط عملية النمو من جديد، كما يتيح الفرصة لتنمية اجتماعية عادلة.

والتحديات أمام الشعب الفلسطيني هي بمستوى أنه حتى بعد بذل هذا الجهد الضخم، ليس من الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني سيققق الأهداف والتطلعات التي يصبو إليها الشعب الفلسطيني من أجل التقدم والازدهار. ولكن من الواضح أيضاً أن أي شيء أقل من ما هو مقترح هنا لن يؤدي إلا إلى تحسينات تدريجية متواضعة تبقى عرضة للانحدار بسهولة. على وجه الخصوص، أي جهد أكثر تواضعاً مما تم عرضه هنا سيفشل في رفع احتمالات النمو للاقتصاد الفلسطيني بشكل مستدام، وبالتالي لن يحقق تحسناً نوعياً في مستويات المعيشة أو في توقعات حياة أفضل.

وباختصار، فإن برنامج الإصلاح والإنعاش للاقتصاد الفلسطيني يمكن أن يشمل العناصر التالية:

- حملة جديدة لحشد جميع الموارد المتاحة، بشريا وسياسيا ودبلوماسيا ودوليا - لتحديد الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وعن قيود إطار أوسلو كما تفسره وتطبقه إسرائيل. كما تتضمن الحملة مبادرات تجديد في القيادة السياسية بما يؤمن الشرعية بشكل خاص لبرنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية وضع حد للتمزق في النظام السياسي الفلسطيني.

- إجراء إصلاح شامل للقوانين والقواعد واللوائح التي تنظم بيئة الأعمال بهدف تسهيل الاستثمار وتشجيع النمو. وهذا من شأنه تحفيز الاستثمار من مصادر محلية ووافدة وذلك بهدف رفع نسبة الاستثمار الوطنية (الخاصة والعامة) من 16%-18% من الناتج المحلي الإجمالي حالياً إلى 30%-35% بحلول عام 2025.

- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة وذلك لخفض العجز إلى مستويات ممكن السيطرة عليها وتحويل أولويات الإنفاق من النفقات الجارية إلى بند النفقات الرأسمالية مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية الاجتماعية، والمؤسسية، والإنتاجية، وعلى تطوير المهارات الجديدة وعلى البحث العلمي والتطوير.

- تعميق دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال الآليات الخاصة والحوافز التي تقدمها سلطة النقد الفلسطينية لتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية المبتكرة والغنية تكنولوجياً.

- وعلى صعيد العلاقات مع المجتمع الدولي، يدعو البرنامج لإعادة هيكلة العلاقة مع الجهات المانحة من خلال "صفقة كبرى" كما تم عرضه سابقاً، وإلى تحويل العلاقة مع المغتربين الفلسطينيين للمساعدة في تأسيس شراكة مؤسسية للاستثمار والنمو، ولإستكشاف فرص التوسع في العلاقات التجارية الثنائية المباشرة مع بلدان في المناطق المختلفة في العالم.

بالإضافة إلى هذه التدابير والسياسات الاقتصادية المحددة، نأمل أن يساهم البرنامج في إيجاد فرص جديدة ومحفزات لانتهاج سياسات موازية للتطوير الاجتماعي، لا سيما في مجال تعميق إصلاح النظام التعليمي وتعزيز دور النساء في المجتمع والاقتصاد من خلال رفع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. هذا، إلى جانب زيادة نسبة الاستثمار وتحسين كثافة الإنتاج التكنولوجي، لا بد أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحول تصاعدي في مسار النمو المحتمل للاقتصاد الفلسطيني.

إن نجاح تنفيذ هذا البرنامج لإصلاح وإنعاش النمو، وضمن افتراضات معقولة مستمدة من الأداء الحالي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، ومن تجارب النمو الدولية، وعلى افتراض عدم حدوث أي انتكاسات كبرى ناتجة عن أسباب سياسية أو أمنية، نتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد من معدله الحالي البالغ 3.5% إلى قرابة 7%-9% سنوياً لعقد أو أكثر¹. وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني قد يتضاعف حجمه خلال 8-10 سنوات أي بحلول عام 2025 بينما قد يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 70%، من 2700 \$ حالياً إلى حوالي 4600 \$ بحلول ذلك الوقت.

¹ تم احتساب هذه التوقعات لمعدلات النمو بشكل سريع باستخدام دالة كوب-دوغلاس القياسية للإنتاجية بناء على افتراض حدوث زيادات سنوية في متوسط المدخلات الرئيسية: العمل، ورأس المال، وإجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج. حيث يتوقع أن ينمو متوسط العمل بشكل أسرع من العقد الماضي إذا افترضنا ارتفاعاً في نسبة مشاركة الإناث، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات نمو رأس المال والذي يجب أن يتسارع بسبب ارتفاع معدلات الاستثمار. أما بالنسبة لعناصر الإنتاج فيتوقع حدوث تحسن طفيف عليها نظراً لان الكثافة الإنتاجية الأعلى لرأس المال (إذا ما بقيت بقية المدخلات مساوية لها، فيجب أن تحفز الإنتاجية) يتعارضها، إلى حد ما، ارتفاع معدلات النمو لمدخلات العمل على حساب إمكانات النمو للإنتاجية الحديثة للعمل.

8- بعض النتائج في النطاق الأوسع

إن برنامج إصلاح وإنعاش الاقتصاد المقترح في هذه الورقة برنامج طموح، وفي ظل الظروف القائمة، سيكون من الصعب تنفيذه بالكامل. ومع ذلك، ما يقترحه البرنامج هو إستراتيجية واضحة بمكونات سياساتية محددة ممكنة التنفيذ، بشكل كامل أو جزئي، لتحقيق نتائج إيجابية ذات حجم للنمو والتنمية الاجتماعية في فلسطين.

إن الفكرة الأساسية لهذا البرنامج هو الضرورة المطلقة للإصلاح وللتعبئة الشاملة كنقطة انطلاق لتبني وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية. فالسياسات السليمة يمكن أن يتلاشى تأثيرها بسهولة إذا أشرفت على تنفيذها مؤسسات ضعيفة أو فاسدة أو إذا كانت البيئة المحيطة بها مليئة بالحوافز السلبية. لذلك فإن الإصلاح والتعبئة هما جوهر المسألة.

ويعكس البرنامج أيضاً رؤية جديدة تضع تصوراً حول تضاعف حجم الاقتصاد الفلسطيني بحلول عام 2025، وحول نمو اقتصادي مستدام وقادر على رفع فلسطين إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، إذا ما تم إنجاز الإصلاحات الأساسية وحشد الموارد المتاحة خلال فترة زمنية لا تتجاوز العقد بكثير.

من بين التأثيرات الأخرى يمكن تحديد التالي:

- ستتمكن السلطة الفلسطينية بعد تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو من البدء في تخصيص الموارد اللازمة لرفع مستوى الجهاز التعليمي وتحسين المرافق العامة والبرامج العامة، وتوفير شبكة أمان اجتماعية أفضل. وذلك من خلال استخدام أفضل للموارد والنفقات المدرجة في موازنة الدولة.
- مع ارتفاع معدلات النمو، ستتسع القاعدة الضريبية بما يمكن السلطة الفلسطينية من تخفيض العجز المالي إلى مستويات ممكن السيطرة عليها أو القضاء عليها كلياً. بنفس القدر من الأهمية، ستتمكن السلطة الوطنية من توجيه المزيد من المساعدات الخارجية للمشاريع الاستثمارية، بدلاً من المصروفات الجارية. كما ستتوفر لدى السلطة الفلسطينية أيضاً الموارد الكافية للاستثمار في التعليم والتدريب وكذلك في مجال تنشيط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا.
- مشاركة المغتربين الفلسطينيين في المشروع الوطني لإنعاش الاقتصاد كشركاء لهم صوت وتمثيل في إطار مؤسسي فعال.
- مع إنجاز مثل هذا البرنامج للإصلاح الجذري، ستعزز السلطة الفلسطينية من مكانتها ومصداقيتها ليس فقط على الصعيد المحلي، ولكن أيضاً على الصعيد الدولي. ويمكن لذلك أن ينعكس ذلك في تمثيل

أكثر فعالية ونفوذاً على الساحة الدولية في المجالات الدبلوماسية والثقافية وربما في المجال السياسي أيضاً.

وأخيراً، من المهم أن نذكر أن برنامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي الوارد في هذه الورقة يتمحور ضمن حدود "الوضع السياسي الراهن"، على الرغم من أن البرنامج يفترض أيضاً أن هذا الوضع قد يتغير نتيجة الضغط المتواصل على محددات الوضع القائم وذلك بشتى السبل السلمية والمشروعة. ومع ذلك، فإن التنفيذ الناجح للبرنامج وإحرازه لنتائج مؤثرة يمكنه أن يحسن من وضع السلطة الفلسطينية بما يمكنها من إحداث تغيير جذري في الوضع الراهن بما يمهد الطريق لممارسة تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين.

تقارير جلسات المؤتمر الأربعة

الجلسة الأولى: تحديات النمو الاقتصادي والاجتماعي وسبل معالجتها

استعرض المؤتمر في جلسته الأولى أهم التحديات أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدد من الأهداف المقترحة لمواجهة هذه التحديات وهي:

- تخفيف قيود الاحتلال الاقتصادية
- توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق
- تعزيز اعتماد الاقتصاد الوطني على الذات
- تحقيق الاستدامة في نمو الدخل القومي ودخل الفرد
- تعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في النهوض بالاقتصاد المنتج واستقراره
- زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير لتشجيع الاستثمار
- تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق
- معالجة البطالة والتخفيف من نسبتها وخاصة بين الخريجين وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل
- مكافحة الفقر وتخفيف حدته

وخلال مداوالات المؤتمر تم التطرق إلى مجموعة من السياسات وآليات التدخل على المدى القصير والمتوسط: بهدف تخفيف قيود الاحتلال الاقتصادية يمكن العمل على استغلال الهوامش القانونية والفنية المتاحة في بروتوكول باريس للاستفادة القصوى من النظام التجاري القائم حالياً، خاصة من خلال الاستفادة من القوائم السلعية "أ" و "ب" و "ج" والتعامل المدروس بالمثل حيال الخروقات للاتفاقيات الموقعة، مع أهمية الأخذ بالاعتبار توفر بدائل وطنية وتفعيل الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة وتشجيع الاستيراد المباشر إلى السوق الفلسطيني.

كما تطرقت الجلسة إلى أهمية سياسة إضعاف قبضة إسرائيل على الإيرادات الضريبية التجارية عبر إنشاء آلية ثابتة لرصد وتقدير تدفقات الواردات غير المباشرة وخاصة تلك غير المنتجة في إسرائيل والمهوية بغية الحد من التهريب الضريبي. كما يمكن العمل على حشد الدعم الدولي للمطالبة بتحويل الجمارك التي تجبها إسرائيل على هذه الواردات ولتأسيس تواجد جمركي فلسطيني في الموانئ الإسرائيلية وإدخال نظام النقل العابر، ناهيك عن تكثيف وتوحيد جهود الشاحنين لتأمين الوصول إلى الموانئ.

فيما يتعلق بتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق، ناقش المؤتمر سياسة انطباق اتفاقيات تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وضمان تطبيقها على التجارة الفلسطينية وضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تشغيل معبري رفح ودامية وتفعيل وتنشيط عمل اللجنة الوطنية للتصدير في متابعة السياسات والإجراءات وفق إستراتيجية التصدير الوطنية.

بالنسبة لهدف تعزيز اعتماد الاقتصاد الوطني على الذات، هناك استدراك لأهمية إتباع سياسة رفع إنتاجية قطاعات الإنتاج الوطني الإستراتيجية من خلال حوافز ضريبية وتسهيلات للاستيراد المباشر للمعدات والآلات التصنيعية ومنح وترتيب شركات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني. كما يمكن النظر في تبني سياسة تخفيض الإنفاق

الاستهلاكي التظاهري المولد للاستيراد عبر إجراءات جمركية/مالية للحد من الاستيراد المفرط لعدد محدود من السلع ولفترة زمنية محددة.

لا شك أنه يمكن المضي باتجاه تحقيق الاستدامة في نمو الدخل القومي ودخل الفرد بواسطة اعتماد سياسة للتصنيع المحلي كأولوية استثمارية وتشغيلية بصفته مدخل لتصحيح التشوهات الهيكلية في أداء وترابط القطاعات الإنتاجية. وهذا يتطلب إجراءات جديدة مثل إنشاء هيئة التصنيع الوطني للإشراف على السياسة الصناعية وربطها بالسياسة الاقتصادية الكلية. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري زيادة مساهمة الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية الممكنة للقطاعات الإنتاجية. هذا بدوره يحتاج إلى ترشيح هيكل الموازنة بما يوفر حصة أكبر للموازنة التطويرية يقابلها إجراءات مصرفية للحد من الإفراط في توجيه الاستثمارات الخاصة نحو الاستهلاك والعقارات. أما بخصوص أهمية الحفاظ على استقرار الأسعار فيمكن مراعاة ذلك عبر تشديد الرقابة على الأسعار وعدالة المنافسة ومحاربة الإغراق وضبط التهريب الضريبي وتعزيز الرقابة على المواصفات والجودة.

وفي معالجة موضوع تعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في النهوض بالاقتصاد المنتج تناول المؤتمر إمكانية توظيف أدوات السياسات المالية والإجراءات المصرفية لدعم النمو وزيادة ثقة الجمهور وقطاع الأعمال بالقطاع المالي والمصرفي. وهنا تأتي ضرورة مواصلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي وإجراء تقييم لأداء سوق الأوراق المالية وتكثيف الرقابة على عمليات الائتمان لضمان عدم بلوغ أعباء غير محتملة للمديونية على أسر الدخل المتوسط والمحدود ولكبح الإفراط الاستهلاكي غير المنتج.

كما استعرض المؤتمر إمكانية تقوية دور الموازنة العامة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وفي توفير الموارد لتلبية أبرز الاحتياجات الاجتماعية. من بين المقترحات في هذا الصدد تخصيص حصة أكبر من الموازنة العامة لصالح الإنفاق على الاحتياجات التطويرية القطاعية وربط الأداء في الموازنة بالبرامج بمدى تحقيق إعادة توزيع الموارد وإنشاء صندوق تأمين ضد الكوارث الطبيعية. كما أشارت المداولات إلى فوائد تضمين بلاغ الموازنة توجهات السياسات المالية وإقراره في موعده العادي والتي تؤكد على موائمة الاستراتيجيات القطاعية مع سياسات البرامج وتحقيق المزيد من الشفافية في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها.

تدارس المؤتمر زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير لتشجيع الاستثمار لمختلف الأغراض من خلال سياسة تطوير الإطار القانوني بهدف تسهيل تسجيل، وتسوية تقسيم الأراضي مما يتطلب مراجعة قانون الأراضي. كما تم التنويه إلى إمكانية إطلاق حملة لتنفيذ تسجيل إلزامي للأراضي. وبالتوازي لا بد من إنشاء محاكم متخصصة لتسريع البت في حالات النزاع في حقوق ملكية الأراضي.

كما تطرق النقاش إلى ضرورة حماية أراضي الفلسطينيين الغائبين وتشجيعهم على العودة والاستثمار وتسجيل حقوقهم وحمايتهم لحين عودتهم. وتجاوز المشاركون في التخطيط لفتح وإيصال الخدمات والطرق للأراضي المخصصة للتطوير بالإضافة إلى حماية الأراضي في "مناطق ج" وتشجيع استغلالها من قبل أصحابها أو للمنفعة العامة وكذلك

إعادة تسجيل الأراضي المسجلة (طابو) في "مناطق ج" لإزالة الشبوع وتشجيع استغلالها زراعياً وإحباط أي سجل إسرائيلي مواز. وضمن نفس السياق، تطرق المؤتمر لأهمية توجهات المخطط الوطني المكاني وإمكانية تفعيل آلية تنسيقية لضمان التقيد به في القرارات والمشروعات المختلفة المتعلقة باستخدامات الأراضي وتطوير شبكات ومرافق البنية التحتية الاقتصادية.

وبهدف تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق ناقش المؤتمر إمكانية تعزيز الترابط الاقتصادي بين "مناطق ج" والمناطق الأخرى في المجال الزراعي عبر المضي بخطة الإصلاح الإداري الخاص بالمناطق التنموية " ج وتشجيع استثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية وتوفير منشآت البنية التحتية الزراعية التجارية.

ولتحقيق هذا الهدف تناول المؤتمر رعاية مستلزمات الصمود الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني داخل القدس حيث تم اقتراح ضمان الاستدامة المالية للمستشفيات الفلسطينية في القدس وتوفير خدمات قانونية وهندسية لطالبي أدونات البناء وتخصيص موازنات كافية لبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً وخاصة حالات الإدمان والأزمات النفسية والعنف الأسري.

أما بخصوص إعطاء أولوية لإعادة الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية، أكد المؤتمر على تكثيف توجيه الاستثمار العام الصناعي في غزة بواسطة مبادرات وشركات مع شركات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وتشغيل معبر رفح التجاري وتفعيل الممر التجاري الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية.

وضمن نفس السياق، تناول المؤتمر أهمية التوجه نحو نظام إداري لامركزي ديمقراطي يكون الأساس في التخطيط لتنمية إقليمية لامركزية تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم. كما ناقش المؤتمر ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية وترسيخ مبدأ المساواة، من خلال المشاركة الجماعية في وضع السياسات التنموية على أساس إقليمي كجزء من عملية "توطين" أهداف التنمية المستدامة المعتمدة عالمياً.

أما بخصوص معالجة البطالة والتخفيف من نسبتها وخاصة في صفوف الخريجين الجدد فأكد المؤتمر على أهمية تحسين مستوى التدريب واستهداف خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل في الأسر الفقيرة من خلال تخصيص صندوق للتدريب المهني من قبل القطاع الخاص. كما أكد المؤتمر على أهمية سياسة تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.

وتناول المشاركون في المؤتمر سياسة تعزيز آليات البحث عن العمل، وتحفيز المبادرات الشبابية والنسائية وتوفير البيئة الحاضنة لها. فتم التوصية بتخصيص موازنات خاصة محاببة للشباب (وخاصة الإناث) ودعم المبادرات الإبداعية. كما تطرق المؤتمر إلى سياسة تشجيع الشركات والمشاريع التي تقام في المناطق المهمشة والفقيرة بهدف توسيع التوظيف من خلال رفع نسبة الإعفاء من ضريبة الدخل على التبرعات التي تخصص للمشاريع الخيرية الإنتاجية وتوفير تسهيلات مصرفية للمشاريع الشبابية والنسوية الإبداعية.

وفي نفس السياق، تم التأكيد على أهمية سياسة تنويع الاستثمار في التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي العام وتشجيع الاستثمار الخاص في مجالات جديدة من خلال التوقف المؤقت عن ترخيص جامعات تطرح تخصصات تقليدية وإعلان إمكانية ترخيص عدد من الكليات المهنية والمعاهد الفنية والتكنولوجية. وتناول المؤتمر سياسة تطوير القدرات وزيادة العمالة الماهرة والمدرية وتعزيز المعرفة المهنية والتسويقية لزيادة التشغيل وتقليل البطالة من خلال تعزيز المناهج الدراسية والتدريب العملي للقطاعات المختلفة بشكل كاف. وأكد المؤتمر على أهمية سياسة توظيف التنمية الإقليمية المتوازنة والتخطيط التأشيري كأدوات لمحاربة البطالة وجسر الفجوات التنموية عبر استهداف المناطق التي تعاني من البطالة والفقر بالمشاريع المولدة للوظائف وفرص التشغيل.

وناقش المؤتمر سياسة مكافحة الفقر وتخفيف حدته على المدى القصير وتقليل عدد الفقراء على المدى الأبعد حيث تم التأكيد على أهمية تحسين خدمات التعليم والصحة وتشجيع تعليم الفقراء من الجنسين وتوفير مستلزمات الاستهلاك الأسري الاعتيادي من الطاقة والماء لغير المقتدرين من خلال نظام عدادات الدفع المسبق .

كما تطرق المؤتمر لسياسة ضمان تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور من خلال تفعيل آليات الرقابة على الشركات وفرض مخالفات صارمة على مشغلين ينتهكون القانون. وفي نفس السياق، أكد المؤتمر على أهمية زيادة حصة دخل الفقراء من عملهم الذاتي بدل الإعانات عبر تخصيص بند في الموازنة العامة لمشاريع الفئات غير المقتدرة وخاصة النسائية. كما أكد المؤتمر على رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وتكثيفها لتشمل الفقراء وتضمينها برامج العلاج النفسي ومكافحة عادة الإدمان على المخدرات.

وضمن نفس السياق، أكد المؤتمر على أهمية اعتماد المبادئ الدولية الطوعية المتعارف عليها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق خصوصية النضال الوطني الفلسطيني. وأخيراً، بحث المؤتمر في إمكانية تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية التضامنية.

الجهات الشريكة في تحقيق الأهداف

تطرق المؤتمر لمجموعة من الشركاء لضمان تحقيق أكبر قدر من السياسات المقترحة. وأهم هؤلاء الشركاء هم الوزارات المختلفة (الاقتصاد، والمالية، والزراعة، والخارجية، والحكم المحلي)، وكذلك القطاع الخاص بجميع أطيافه، وهيئات المجتمع المدني والقطاع المصرفي وسلطة النقد، وسلطة الأراضي، وصندوق الاستثمار.

الجلسة الثانية: تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية

استعرض المؤتمر في الجلسة الثانية التحديات والمشاكل التي تواجه بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية، وحدد عددا من الأهداف لمواجهةها في المرحلة القادمة. من أهم تلك الأهداف، تعزيز البيئة الاستثمارية المشجعة لزيادة الإنتاج المحلي، كبديل عن الاستيراد الخارجي، وإنشاء جهاز حكومي فعال ورفع مستوى الرقابة والإشراف والتأهيل في الإدارات الحكومية. كما شدد المؤتمر على ضرورة تطوير نظام قضائي وتشريعي أكثر جذبا للاستثمار، ويعزز الثقة بضمان الحقوق وتحديد الواجبات في إطار زمني محدد. ومن الأهداف الأخرى، ضرورة رفع مستوى الثقة لدى المستهلك الفلسطيني بالمنتجات الوطنية والمحلية وزيادة حصتها في الأسواق المحلية على حساب المنتجات الإسرائيلية المماثلة لها، وتقوية الروابط الأمامية والخلفية لإنتاج سلع جديدة موجهة للتصدير وتعزيز البيئة التنافسية.

وأكد المجتمعون على ضرورة تكثيف التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز النمو الاقتصادي وأيضا لرسم السياسات التنموية. كما أن الرؤيا الجديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني التي يطرحها المؤتمر تتطلب البحث عن آليات وأدوات تدخل لإعادة هيكلة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل. وقد شدد المؤتمر على ضرورة تقوية العلاقات الاقتصادية مع الاقتصاد الفلسطيني في أراضي 48، وتأسيس شراكة بينهما بالإضافة إلى الاستفادة من خبراتهم في التعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي.

وتناول المؤتمر أيضا أهم السياسات والتدخلات الواجب القيام بها لتحقيق الأهداف السابقة .
أولا: في مجال تعزيز البيئة الاستثمارية المشجعة لزيادة الإنتاج المحلي، شدد المؤتمر على ضرورة إنهاء الانقسام وعلى ضرورة إتباع سياسات ضريبية وجمركية تنصف جميع فئات المجتمع، الأمر الذي يتطلب دراسة تعديل القوانين الضريبية وتقييم فعالية قانون الاستثمار، ومحاربة الإغراق والتهرب وفرض العدالة الضريبية على الجميع، بالإضافة إلى التسريع في الإرجاع الضريبي أو الردييات الضريبية وتحسين الخدمات العامة مقابل الضريبة المدفوعة.

كما أكد المجتمعون أيضا على ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك لا بد من تفعيل المراسيم السارية المتعلقة بإنشاء هيئة لتقديم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة، وتفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة، وخصوصا تلك المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

واستعرض المشاركون أهمية زيادة الاستثمار خارج المنطقة "أ". ولتحقيق ذلك لا بد من منح حوافز خاصة للصناعات التي تعتمد على المدخلات المحلية وتشجيع الاستيراد المباشر للمدخلات الصناعية والمواد الوسيطة بدلا من المنتجات النهائية. بالإضافة إلى وضع الحوافز الاستثمارية الخاصة بمناطق "أ"، مع وجود ضمانات حتمية للمستثمرين فيها. وإنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة بعيدة عن التجمعات السكانية في الأراضي الحكومية والأميرية غير المستغلة في المناطق (أ، ب، ج) وتهيئتها وتوجيهها بموجب سياسة محددة لنوعية الصناعة القابلة للنجاح والمنافسة. كما تم التطرق إلى أهمية العمل على توفير تأمين ضد مخاطر الاستثمار خارج مناطق أ و ب، وتطوير قطاعات إستراتيجية ذات أولوية للحوافز لجذب شركات دولية.

ثانياً: لتحقيق الهدف الثاني المتعلق بتطوير الجهاز الحكومي ليكون فعالاً من خلال رفع مستوى الرقابة والإشراف والتأهيل في الإدارات الحكومية بناءً على التخصص، فقد اتفق المشاركون على ضرورة رفع كفاءة الإدارة العامة وتجاوبها مع الجمهور في وظائف الحوكمة الاقتصادية والتنظيمية والإشرافية. ومن أهم التدخلات المطلوبة للوصول إلى ذلك، زيادة كفاءة وعدد الموظفين في الجمارك والضابطة الجمركية والأجهزة الحكومية الرئيسية المعنية بالتجارة الخارجية وبالتعامل مع جمهور الأعمال و عقد دورات تدريبية متخصصة لهم لزيادة قدراتهم وفعاليتهم، وتسهيل الحصول على المعلومات للقطاع الخاص بشفافية وفاعلية، والبدء بشكل تدريجي بتعيين ملحقين تجاريين، خاصة في الدول التي يكون فيها التعامل التجاري كبيراً. والقيام بالتدريب الميداني في الدول الأخرى على آلية التعامل مع القضايا التجارية والإدارية المختلفة، ومراجعة وتسجيل المعاملات التجارية في مكان واحد (نافذة واحدة)، والحفاظ على تراكم الخبرات الوظيفية من خلال إنشاء نظام حوافز عام مرتبط بالأداء و كذلك إنشاء نظام تقييم علمي موضوعي، وإنجاز الربط الرقمي بين الخدمات المقدمة من قبل الدوائر ذات العلاقة في مختلف الأجهزة الحكومية بتسهيل النشاط الاقتصادي وتسريع المعاملات والحصول على المعلومات وتلقي شكاوي الجمهور (مالية، اقتصاد، نقد، زراعة، مياه، طاقة)، وتسهيل المعاملات وإجراءاتها، وزيادة كفاءة أعداد الموظفين في قطاعات حكومية أخرى، مثل شرطة المرور، مفتشي وزارة العمل، والتفتيش على السلع والأسعار.

ثالثاً: لتحقيق الهدف الثالث المتعلق بإنشاء نظام قضائي أكثر جذباً للاستثمار ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد الواجبات في إطار زمني واضح، فقد أكد المجتمعون في المؤتمر التوجه نحو إنشاء محاكم تخصصية لتسريع إجراءات التقاضي والتحكيم. ومن أهم الآليات وأدوات التدخل في هذا المجال، إنشاء محكمة تأمين متخصصة وأخرى ذات علاقة مع إجراءات تنفيذية واضحة وسريعة لتنفيذ القرارات في الوقت المناسب وإنشاء مجلس أعلى للأراضي، وإعادة هيكلة آليات عمل محكمة الأراضي على أساس حوسبة المعاملات وتسريع الإجراءات، وتسهيل شراء العقارات ضمن إجراءات سريعة تحفز المستثمرين. وكذلك الشروع في وضع قانون الإفلاس، ومراجعة و تحديث قانون المالكين والمستأجرين وقانون الشركات.

كما تناول المشاركون في المؤتمر موضوع العمل على تنفيذ أحكام القانون بسرعة (إعمال حكم القانون). والتوجه نحو خلق الثقة بالنظام القضائي. وفي هذا المجال اتفق المؤتمر على ضرورة صدور تعليمات من الجهات المختصة لإسراع البت في الأمور المتعلقة بشراء وبيع وتسجيل الأراضي ضمن فترة زمنية محددة، وتوخي الدقة والانتقائية في إصدار ومراجعة القوانين مع التركيز على القوانين التي يسبب غيابها ثغرة مثل قانون الإفلاس، وعدم إصدار قوانين جديدة تؤدي إلى إضعاف النظام القضائي إلا في حالة الضرورة، والعمل على تسريع إجراءات العمل القضائي ومعالجة عدد أكبر من الملفات المتراكمة خلال فترة زمنية محددة. وفي هذا الشأن رأى المشاركون أيضاً ضرورة وضع لوائح تنفيذية لقانون الصناعة الصادر عام 2010، وإصدار قانون تنظيم سوق قطاعي الاتصالات والطاقة، ودراسة إصدار قانون المدن الجديدة لتسهيل المشاريع القائمة. وحل المشكلة الإدارية والقانونية في تسلسل التنقل بين محاكم الدرجة الأولى والثانية ومحاكم النقض، ووضع أسس ومعايير قانونية وإدارية واضحة لتتقل الملفات والقضايا بين المحاكم وبالسرية المقبولة.

ومن السياسات التي استعرضها المشاركون لتحقيق الهدف الثالث المشار إليه، ضرورة البدء بتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية بكافة أنواعها. ومن أهم التدخلات والآليات في هذا المجال، زيادة عدد ومستوى التخصص والتأهيل للقضاء بما يكفي لسد النقص في المجتمع الفلسطيني، مع إعطاء المرأة دوراً أكبر في العمل القضائي وتأهيلها لذلك. والتوجه نحو لا مركزية التقاضي وإعادة تنظيم العمل القضائي بناء على التوزيع الجغرافي.

رابعاً: لتحقيق الهدف الرابع المتعلق برفع مستوى الثقة والوعي لدى المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلية لزيادة حصتها في السوق المحلية وإحلالها محل السلع المستوردة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص للحد من استيراد السلع البديلة، مما يساعد في تقوية الروابط الأمامية والخلفية في الإنتاج. وأكد المؤتمر على أهمية وضع سياسات صناعية وتجارية و تسويقية وبرامج توعية مرتبطة بنظام معلومات دقيق وواضح عن المنتجات في أسواق التصدير. ومن أهم الآليات والتدخلات في هذا المجال، تطبيق المواصفات والمقاييس الفلسطينية على كافة السلع المنتجة، والرقابة على مواصفات السلع المستوردة، واستكمال تطوير المواصفات الفلسطينية التي لم تتجزأ بعد، وبذل جهود إضافية في معالجة التهرب الجمركي والتهرب الضريبي، وإبراز دور وآلية عمل الجهات الرقابية أمام المستهلك الفلسطيني ومراقبة الأسعار، وبخاصة أسعار النقل لتخفيض التكلفة. واستعمال الملصق الفلسطيني في جميع مراحل الإنتاج والتعبئة والتسويق، واستعمال الترميز الإلكتروني الدولي (Bar code) الذي يساعد على تنظيم وضبط الأسواق والرقابة على السلع. وتعميم نظام الأيزو بشكل تشجيعي للمنشآت الفلسطينية، ومتابعة تنفيذ الآلية الوطنية للتصدير.

واتفق المؤتمر على أهمية إعداد وصياغة سياسات صناعية وفقاً للسياسات المالية والتجارية وسياسات إدارة العرض التي يمكن أن تكون داعمة للسياسات الصناعية لتعزيز القدرة الإنتاجية الذاتية. ومن أهم التدخلات والآليات في هذا المجال، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التصدير والاستفادة من اتفاقية بالي 2013 لتسهيل التجارة، وتقديم حوافز خاصة للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة الموجهة لسوق التصدير، والتركيز على القطاعات الإنتاجية (مثلاً IT)، وتقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين لإنتاجهم ضمن معايير محددة، مثل إعفاء أي مشروع من ضريبة الدخل يقوم بتصدير أكثر من 50% من إنتاجه. ودمج القطاع غير الرسمي في الإنتاج ضمن برامج رسمية تتعلق بتطوير بيئة الأعمال، من خلال الاعتراف بهذا القطاع وتوسيع نطاق الإعفاء للأعمال الصغيرة لتشجيعهم على تسجيل أعمالهم بشكل رسمي وقانوني.

كما أكد المجتمعون على أهمية تحديد أولويات السوق الفلسطيني من السلع الاستهلاكية والوسيلة بناء على تحليل قواعد البيانات، ودراسة إمكانية تقديم قروض بفوائد رمزية للمشاريع النوعية الجديدة ومشاريع الابتكارات، مع إعطاء حوافز مميزة لها. وتوفير تعليم مهني مجاني و تدريب علمي عملي من خلال إنشاء المركز الفلسطيني أو المعهد المهني لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

ومن السياسات التي اتفق المشاركون عليها في هذا المجال أيضاً، وضع سياسات حمائية مدروسة للصناعات المحلية، وتقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة وزيادة الرقابة على السلع النهائية.

واتفق المؤتمر أيضا على تسهيل إجراءات إنشاء وتفعيل الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وذلك من خلال تحديد مجالات الشراكة التي يهتم بها كل طرف في مجال الصناعة والإنتاج، وإشراك القطاع الخاص في مراقبة السوق ومحاربة الغش والتهرب عن طريق إنشاء لجنة المخاطر والمعلومات المشتركة وتأسيس قاعدة بيانات عن الأسعار والمنتجات، وإنشاء دائرة رسمية في كل من الوزارات المعنية مع تمثيل دائم للقطاع الخاص في هذه الدائرة.

خامسا: لتحقيق الهدف الخامس المتعلق بتكثيف التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة في رسم السياسات التنموية ، فقد استعرض المشاركون السياسات المتعلقة بذلك والمتمثلة بإقامة وتعزيز الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومي والقطاع الخاص والعمال وممثليهم وبالتعاون مع الأكاديميين والمختصين لبناء الاقتصاد الفلسطيني، وإقامة جهاز حكومي فعال للرقابة وتنظيم الامتيازات، واستخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وإشراكه في صياغة السياسات التجارية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، خصوصا ما يتعلق بالتصدير والسياسات الصناعية والزراعية. ومن التدخلات الهامة في هذا المجال، إنشاء لجنة لتنظيم حوار بين المعنيين، ووضع أسس لتركيبية وهيكلية إطار الشراكة واقتراح مهامه، والعمل على إنشاء جهاز قانوني وفني للرقابة وتنظيم الامتيازات، وإنشاء برنامج توعية مشترك موجه للقطاع الخاص لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما الجهات المعنية في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ السياسات والتدخلات المقترحة في إطار تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية فهي:

وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، وزارة الأشغال العامة، مجلس الوزراء، ديوان الموظفين، وزارة العدل، سلطة الأراضي ، رئاسة الوزراء ووزارة الحكم المحلي .

أما الجهات المشاركة في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ السياسات والتدخلات الخاصة بها فهي :
القطاع الخاص والأهلي، واتحادات العمال، وصندوق الاستثمار، سلطة الأراضي وسلطة النقد الفلسطينية.

الجلسة الثالثة: تطوير القطاعات الإنتاجية

يستند هذا التقرير إلى إطار (مصفوفة) السياسات التفصيلية لتطوير القطاعات الإنتاجية التي تم تطويرها في ختام الفعاليات التحضيرية لعقد مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 وإلى المداولات والنقاشات التي دارت فيه.

i. الأهداف الرئيسية المتضمنة في الإطار (المصفوفة).

"توافق المشاركون في الفعاليات التحضيرية لعقد المؤتمر وفي جلسته الثالثة حول" التحديات أمام تطوير القطاعات الإنتاجية على عدد من الأهداف للعمل المشترك في الفترة القادمة، وهي:

- النهوض بالقطاع الزراعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي دخل المنتجين.
- جعل التصنيع من الأولويات الاستثمارية والتشغيلية الإستراتيجية.
- تفعيل دور المناطق الصناعية في دعم القطاعات الإنتاجية.
- الحفاظ على موروث القطاع السياحي وجعله محور نشاط الفروع الخدمية ذات الصلة.

ii. السياسات والتدخلات قصيرة الأجل المطلوبة

أكدت النقاشات التي سبقت عقد المؤتمر والمداولات التي جرت فيه على اعتماد عدد من السياسات والشروع بتنفيذ التدخلات المنبثقة عنها في المدى القصير وذلك على النحو التالي:

القطاع الزراعي

أولاً: تنظيم السوق وتطوير البنى التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعبئة والتغليف والتخزين لزيادة فعالية توزيع المحاصيل الزراعية في السوق المحلي، وتطوير الأنظمة والتعليمات بشأن إدارة سوق الجملة وتسجيل الصفقات لغرض جمع المعلومات وحماية حقوق جميع الأطراف في سوق الجملة ومنع الاحتكار.

ثانياً: حماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي وخصوصاً صغار المنتجين من حيث حصولهم على سعر عادل لمنتجاتهم من جهة، ومطابقتها للمواصفات والشروط الصحية لحماية حقوق المستهلك من جهة أخرى. وفي إطار تنفيذ هذه السياسة يتوجب:

- إحكام الرقابة على أسعار وجودة المنتجات الزراعية المستوردة من إسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة وتوفيرها بأسعار عادلة للمستهلكين.
- ضبط وتنظيم برنامج وزارة الزراعة الخاص بشهادات المنشأ لأغراض التصدير، وإطلاق حملة دولية لترسيخ الصورة الإيجابية للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وإقامة مركز تصدير دولي لتشجيع النفاذ للأسواق ذات الإمكانيات العالية.

ثالثاً: تسريع تسوية ملف الإرجاعات الضريبية ووقف مطالبات وزارة المالية بضرائب الدخل المستحقة على المزارعين خلال الفترة 2011-2016.

رابعاً: مراجعة وتعديل المنظومة التشريعية الناضجة لنشاط القطاع الزراعي لإلغاء أية تعارضات أو تناقضات بينها.

خامساً: إقرار قانون التعاون الزراعي لاستغلال هذا النمط من الإنتاج والتسويق الذي اثبت جدارة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وفي معالجة ظاهرة تفتيت الملكية. وفيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة، أكدت مداوات المؤتمر على التدخلات التالية:

- تشجيع تنظيم المنتجين الصغار في تعاونيات في مختلف مراحل سلسلة القيمة.
- تكثيف استخدام الحيز المتوفر من الأراضي الزراعية في مناطق ج لاستثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية في المناطق الأخرى ومنحها حوافز ضريبية وتوفير تمويل لها بشروط ميسرة.

سادساً: إيجاد برامج تمويلية طويلة المدى وبشروط ميسرة للاستثمارات في القطاع الزراعي بصيغة الصندوق الدوار .

سابعاً: المواظبة على إعداد خطط سنوية تأشيرية لضمان توزيع المنتجات الزراعية في الرزنامة الزراعية لمساعدة المنتجين على تجنب مخاطر فائض العرض وتحسين الدخل مستوى الدخل، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الزراعية لإحلال الواردات الغذائية والاستهلاكية من مصادر خارجية.

ثامناً: تطوير تعليمات حماية المستهلك للسلع الزراعية ومتابعة الامتثال بها، وخصوصاً استخدام المبيدات والأدوية الزراعية والبيطرية وطرق التخزين والنقل المن للسلع الزراعية. ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال:

- تطوير الإرشاد الزراعي والمراقبة الدورية للأدوية الزراعية المتوفرة في السوق والتأكد من فعاليتها وصلاحياتها.
- فحص دوري للمنتجات الزراعية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري، وإتلاف غير الصالح منها ومحاسبة منتجيها ومروجيها.

تاسعاً: تطوير الخبرات والمعارف الزراعية والأطر التنظيمية والتسويقية، وذلك من خلال ترخيص وتفعيل المجالس الزراعية مثل مجلس الزيتون إلى حين إقرار قانون المجالس الزراعية، وتأسيس شركة تصدير زراعي ومؤسسة تأمين ضد الكوارث الزراعية، وإنشاء مراكز تدريب مهني زراعي للشباب وتطوير الشراكات البحثية مع المؤسسات التعليمية.

عاشراً: الاهتمام بحماية وتربية الثروة الحيوانية، من خلال إنشاء مناطق خاصة خارج المدن وتطوير الخدمات البيطرية والاستثمار في مزارع الأسماك في قطاع غزة.

حادي عشر: العمل على حل مشكلة نقص مياه الري في مناطق أريحا والأغوار من خلال السماح بالاستفادة من محطات معالجة المياه العادمة والسماح بحفر الآبار الارتوازية.

القطاع الصناعي

أولاً: تحسين أداء وإنتاجية الصناعات الوطنية، وذلك من خلال منحها أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه وحوافز ضريبية والوقود الصناعي (تخفيض ضريبة البلو)، وإيجاد برامج تمويل ميسر لدعم استيراد للمعدات والآلات التصنيعية، ورفع سقف الإنفاق على البحث والتطوير المسموح تنزيهه من الدخل الخاضع للدخل الضريبي.

ثانياً: حماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات، وذلك من خلال التدخلات التالية:

- منح حوافز ضريبية للصناعات الغذائية وتلك المستخدمة بكثافة لمدخلات الإنتاج المحلية.
- تعديلات قانونية انتقائية ولفترة محددة في جدول التعرفة الجمركية تحمي الصناعات الواعدة من المنافسة غير العادلة.

ثالثاً: إعادة هيكلة الصناعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال:

- توسيع برنامج التحديث الصناعي كمياً ليشمل عدد أكبر من المنفعين في مختلف القطاعات، ونوعياً ليتضمن تصنيع منتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- تكثيف نمط العناقد الصناعية الموزعة مناطقياً.

رابعاً: تطوير البيئة التشريعية للصناعة الفلسطينية، من خلال إقرار قانوني الصناعة والاتحادات الصناعية.

المدن الصناعية

أولاً: تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية من خلال إنشاء وتشغيل عدد من المناطق الصناعية مزودة بكافة الخدمات وجاذبة للاستثمارات الخاصة. وفي هذا الإطار يوصي المؤتمرون:

- استكمال اللوائح التنفيذية الخاصة بقانون المدن الصناعية لعام 1998، وتعديل بعض بنوده ليسمح بان تؤول الملكية للمستأجر في نهاية عقد الاستئجار وليمح بتوفير خدمة النافذة الموحدة للترخيص.
- تكثيف عمليات تطوير 6 مناطق صناعية كبيرة (3 في الضفة و3 في غزة) لتخفيف الاكتظاظ في المناطق الصناعية القائمة والملاصقة للأحياء السكنية في المدن، وتوفير كافة الخدمات فيها بأسعار تشجيعية.
- تنفيذ نظام النافذة الاستثمارية الموحدة للترخيص.
- ربط الشركات العاملة في هذه المناطق بالنظام الجمركي المحوسب في وزارة المالية.

القطاع السياحي:

أولاً: زيادة قدرات الناشطين في القطاع السياحي على توسيع سيطرتهم على سلسلة القيمة بشكل مستدام، وذلك من خلال:

- تطوير رزم سياحية متكاملة تشمل مدن القدس وبيت لحم وأريحا والخليل، وربطها مع رزم سياحية أردنية ومصرية حيث أمكن.
- إطلاق مبادرات وبرامج سياحية لجذب فلسطينيي الداخل والشتات وتنظيم مهرجانات خلال الإجازة الصيفية لجذبهم للمدن الفلسطينية.
- ترويج السياحة الدينية والثقافية الفلسطينية في الخارج من خلال السفارات.

ثانياً: تعزيز البنية الداعمة للسياح من خلال:

- تفعيل مجلس السياحة الفلسطيني كمؤسسة خاصة ورفده بالكادر البشري المدرب لتمكينه من لعب دور الجهة الرقابية على جودة الخدمات وتصنيف المرافق السياحية وفق المعايير الدولية.
- توفير التمويل بشروط ميسرة للاستثمارات الضرورية للحفاظ على المرافق السياحية القائمة وتوسيع طاقتها تدريجياً.

ثالثاً: تطوير تعليم المهارات السياحية وتنمية الثقافة السياحية، وتوفير خرائط سياحية مجانية ومراقبة جودة الخدمات السياحية ومراعاة التنوع عند منح التراخيص.

iii. الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذ السياسات والتدخلات

مسؤولية متابعة تنفيذ السياسات والتدخلات المقترحة تقع على عاتق جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. وتشمل هذه الجهات على وزارات الاقتصاد الوطني والسياحة والزراعة والمالية، وعلى هيئة تنظيم المدن الصناعية وهيئة تشجيع الاستثمار ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وبمشاركة المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والمستثمرين وصندوق الاستثمار.

الجلسة الرابعة: تطوير قطاع البنية التحتية والإسكان

تناول المؤتمر في الجلسة الرابعة أهم التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية والإسكان في دولة فلسطين المحتلة. وفيما يلي أهم الأهداف التي تم التطرق إليها في سبيل التغلب على هذه التحديات، وتضم تطوير وإصلاح القطاعات التالية:

- الكهرباء
- البيئة والمياه
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- النقل والمواصلات
- البناء والإسكان

ومن ثم تطرقت الجلسة إلى عدد من السياسات والتدخلات لتحقيق هذه الأهداف . ونستعرض فيما يلي أهم ما جاء فيها مع التركيز على الآليات قصيرة الأجل.

أولاً: فيما يخص إصلاح و تطوير قطاع الكهرباء

- ناقشت الجلسة تطوير ومراجعة الأطر القانونية والتنظيمية لقطاع الكهرباء وإشراك القطاع الخاص والأهلي في ذلك، وبما يضمن الفصل بين المستوى التنفيذي والرقابي وتعزيز الشفافية و المسائلة.
- كما أكدت الجلسة على أهمية تعزيز الاعتماد على الذات في توفير الطاقة. شملت التوصيات تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال إنتاج الطاقة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في إنشاء محطات توليد كبرى ومتوسطة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة سواء للاستهلاك المنزلي أو التجاري. وفي نفس الإطار، تم التأكيد على أهمية تنويع مصادر التزود بالطاقة وتقليل الاعتماد على الطرف الإسرائيلي من خلال تطوير وتوسيع الربط مع الدول العربية المجاور . مع ضرورة استغلال النفايات الصلبة في إنتاج الطاقة وبخاصة في قطاع غزة.
- وفي إطار العلاقة التعاقدية بين شركات التوزيع الفلسطينية والشركة القطرية الإسرائيلية، سلطت الجلسة الضوء على الشروط الإسرائيلية المجحفة وشددت على ضرورة إعادة تنظيم هذه العلاقة وعقد اتفاقيات جديدة مع الشركة الإسرائيلية وتعزيز الشفافية والإدارة السليمة لهذه الاتفاقيات بما يضمن تحقيق المصلحة الفلسطينية.
- هذا ولم تغفل الجلسة خطورة ظاهرة سرقة الكهرباء، وما ينتج عنها من دور سلبي في إهدار المصادر، وزيادة العبء المالي على كاهل الحكومة والهيئات المحلية. وبهذا أكدت الجلسة على تنفيذ حملات توعية، بالشراكة مع القطاع الأهلي والخاص، وشددت على تطبيق عقوبات رادعة بحق المخالفين.

ثانياً: تطوير قطاع المياه والبيئة

- التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على حقوق المياه الفلسطينية من خلال توحيد كافة الجهود لتأمين الدعم الدولي لهذه الحقوق وتنفيذ حملة رأي عام دولية لفضح هذه الاعتداءات. هذا إضافة إلى تعديل الاتفاقيات مع إسرائيل بما يضمن زيادة حصة المياه الفلسطيني.

- وفي سياق متصل، ناقشت الجلسة سبل التغلب على شح المياه، ومن أهمها؛ بناء محطة تحلية في قطاع غزة بالتعاون مع القطاع الخاص وكذلك إنشاء شبكات وخزانات مياه جديدة.
- كما ناقشت الجلسة عدة سياسات تهدف إلى إصلاح أنظمة قطاع المياه بما يضمن زيادة الشفافية وتعزيز العدالة في التوزيع من خلال القوانين الرادعة لمنع التعديات والسرقات وتطوير كفاءة شبكات التوزيع. وكذلك تعزيز الالتزام بتسديد فواتير المياه وتقليص صافي الإقراض.
- أما في مجال الحفاظ على البيئة والمناطق الطبيعية من التلوث الحضري، فقد أكدت الجلسة على أهمية تكثيف الجهود في هذا الصدد واقترحت عدداً من التدخلات كتطوير شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة وبالشراكة مع القطاع الخاص.
- كما سلطت الجلسة الضوء على دور المستوطنات الإسرائيلية في تلويث البيئة من خلال ضخ مياهها العادمة في أراضي المواطنين. وفي هذا السياق اقترحت الجلسة تنظيم حملات دبلوماسية وقانونية لمكافحة هذا الاعتداء.

ثالثاً: تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تشكيل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومباشرة عملها فوراً، كذلك تنفيذ قانون تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأسيس الهيئة التنظيمية للرقابة على الجودة والأسعار والمواصفات الفنية.
- أهمية توسيع مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء اقتصاد المعرفة. ولتحقيق ذلك، اقترحت الجلسة عدداً من التدخلات، وأهمها: تحسين البنية التحتية الخاصة بالجيل الثالث بالتعاون مع صندوق الاستثمار، وتحسين جودة التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: تطوير قطاع النقل والمواصلات:

- إصلاح قطاع النقل بما يمكنه من الالتزام بالشروط والمواصفات العصرية لنقل الركاب والبضائع، من خلال: تطوير الأنظمة والقوانين ذات العلاقة، وإقرار قانون الطرق ودليل المواصفات العامة لأعمال الطرق والجسور، وكذلك اقترح المؤتمر تطوير شبكة الطرق البرية وصيانتها وفق الاحتياجات والأولويات.

خامساً: تطوير قطاع الإسكان والبناء

- ناقشت الجلسة ارتفاع أسعار المساكن، وتأثير ذلك على أصحاب الدخل المنخفض. وفي هذا الإطار، تم اقتراح وضع خطة للإسكان الميسر والعمل على تخفيض تكاليف البناء وتسهيل الوصول إلى التمويل وإعطاء أهمية أكبر للبناء المستدام أو ما يسمى بالمباني الخضراء وخاصة في القدس.
- وأكدت الجلسة على أهمية الموائمة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان. وكذلك إنفاذ القوانين والأنظمة الخاصة عند منح رخص البناء وبالتحديد في توفير مواقف للسيارات والالتزام بمقاييس السلامة العامة.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر

2016/8/31

ينعقد مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 استجابة للحاجة لمعالجة تحديات مركزية واجهت الاقتصاد الفلسطيني خلال العقدين الماضيين ولكنها تعمقت وتوسعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة وأصبحت آثارها على دخل الفرد ومعدلات الفقر والبطالة والمساواة مقلقة للغاية في ظل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي، وبالأخص الزراعة والصناعة والسياحة، وتراجع حجم السوق المحلي الصغير أصلاً وتشرذمه بسبب الانقسام وحصار قطاع غزة وعزل القدس، وفي ظل هيمنة كبيرة ومتواصلة للاقتصاد الإسرائيلي، وتراجع الدعم الدولي وانخفاض ملموس في الإنفاق التطويري، وكل ذلك مع توسع الهجمة الاستيطانية وانسداد الأفق أمام عملية سياسية ذات مغزى وفائدة. وبالرغم من المحاولات الجادة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة لمواجهة هذه التحديات عبر تحسين الإيرادات وتخفيف الضغوط المالية العامة، إلا أن آفاق النمو ما زالت مثقلة بالمخاطر السياسية والاقتصادية وما زال الاقتصاد بحاجة إلى تعزيز عناصر قوة ومناخ متاحة مثل الأمن الغذائي ومصادر الطاقة والمياه والبنية التحتية. والسؤال المركزي هو كيف ندير اقتصاد فلسطيني ونصنع الاستقرار الضروري للاستثمار في بلد يناضل من أجل إنهاء الاحتلال؟

استناداً إلى التحضيرات المكثفة للمؤتمر وما تخللها من حوار بين الخبراء والمختصين في مختلف القطاعات، ومع الأخذ بالاعتبار غاية المؤتمر، وهي تحديد سياسات وتدخلات ممكنة التنفيذ ومن شأنها التخفيف من حدة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنقل على كاهل المواطن وتهدد النسيج المجتمعي والقدرة على الصمود في مواجهة الاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، يسلم هذا البيان الضوء على أهم السياسات وآليات التدخل الممكنة والواجبة التنفيذ كأولوية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في المديين القريب والمتوسط في مواجهة تلك التحديات، وذلك دون إغفال الحاجة لتدخلات أخرى ممكنة وهامة وردت في وثائق المؤتمر. وقد انطلقنا في تحديد غاية المؤتمر من مقارنة للنهوض بالاقتصاد مبنية على تقييم للحالة الفلسطينية الفريدة وأيضاً على دراسات حديثة لتجارب أخرى وأسباب نجاحها وفشلها، ومن أهم عناصر هذه المقاربة:

1. إن التدخلات الضرورية لإصلاح اقتصادي شامل، حتى وإن كانت ممكنة نظرياً، فهي أكثر مما في الوسع تنفيذها في ظل الاحتلال ومحدودية الموارد المتاحة والمتوفرة.
2. بعض الإصلاحات الضرورية قد لا تكون ممكنة سياسياً في الظرف الراهن.
3. بما إن الإصلاح الشامل الذي يزيل جميع التشوهات، ويضمن بذلك الارتقاء بمستوى الرفاه العام، غير ممكن التطبيق واقعياً، فيجب إجراء تشخيص دقيق لأكثر القيود إعاقة للاقتصاد في الظرف السائد واستهدافها والعمل على إزالتها على المدى القريب إلى المتوسط.

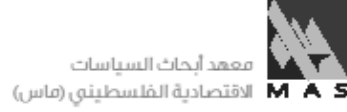
أما السياسات وآليات التدخل التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، والتي نرى أهمية لإبرازها كأولويات، بناء على ما تقدم، فهي التالية:

1. استغلال الهوامش القانونية والفنية المتاحة في بروتوكول باريس الاقتصادي للاستفادة القصوى من النظام التجاري القائم، ومن ذلك التوصل إلى تقديرات دقيقة لاحتياجات السوق الفلسطيني، وتشجيع الاستيراد المباشر، والاستفادة من الاتفاقات التجارية الموقعة مع دول أخرى، والتعاون بين المستوردين وتوحيد جهود الشاحنين لتخفيض تكلفة الشحن والاستيراد، وإنشاء مخازن جمركية (بوندد) وربط الشركات والمناطق الصناعية بالنظام الجمركي المحوسب.
2. زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير من خلال تطوير الإطار القانوني بهدف تسهيل عمليات التسجيل والتسوية وإزالة الشبوع وتوحيد وإعادة تقسيم الأراضي وكذلك حماية أراضي الفلسطينيين الغائبين وتشجيعهم على العودة والاستثمار.
3. تقليص الفجوات الاجتماعية من خلال عمل منهجي عبر وزاري لمكافحة الفقر وتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتشغيل وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، وكذلك تقليص الفجوات الاقتصادية والتنمية بين المناطق من خلال التوجه نحو التخطيط الإقليمي اللامركزي والتنمية الإقليمية المحلية وبناء القدرات الإدارية اللازمة لذلك ورعاية مستلزمات الصمود الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في القدس وإنشاء هيئة تنسيق تشمل المؤسسات المقدسية كمرجعية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبرامج الخاصة بالمدينة.
4. إصلاح مناهج التعليم الإلزامي وتويع الاستثمار في التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي والتوجه لتشجيع وتوسيع التعليم الفني والتقني والمهني وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والنقابات العمالية في مجال تحديد الاحتياجات من المهارات المختلفة ومستوياتها وفي مجال التدريب، وإنشاء قاعدة بيانات العرض والطلب في سوق العمل، مع التركيز على فئات الشباب والخريجين الجدد، وتكثيف الجهود والمبادرات التي تشجع مشاركة المرأة في قوى العمل وتمكنها من لعب دورها كاملاً في التنمية الاقتصادية.
5. وضع سياسات صناعية متسقة مع السياسات المالية والتجارية وتتناول جميع مستلزمات دعم الصناعة وتشجيع الاستثمار فيها والنهوض بالقدرة الإنتاجية الذاتية مع إجراءات لحماية الصناعات الناشئة وتطبيق المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتعزيز الرقابة على السلع وجودتها، وتطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية.
6. إقامة إطار شراكة رسمي دائم يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وذلك بهدف مأسسة وتكثيف التعاون فيما بينها في رسم السياسات التنموية، وصياغة السياسات التجارية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، وإطلاق مبادرات استثمارية، واستخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وتطوير نماذج فلسطينية لتطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات.
7. دعم المنتج المحلي وتوجيه السياسات الحكومية لدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحفاظ على وحدة وتواصل السوق المحلي ودعم التصدير وتطوير التعليمات الكفيلة بتنظيم سوق الإنتاج الزراعي وتطوير البنية التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعليق والتخزين وتوزيع المحاصيل الزراعية، وما يلزم لذلك من بناء مخازن تبريد لحفظ الفواكه والخضار وصوامع لتخزين الحبوب بما يحافظ على توفر هذه المنتجات واستقرار أسعارها.
8. رفع كفاءة الإدارة العامة في وظائف الدولة الاقتصادية والتنظيمية والإشرافية وإنجاز النافذة الموحدة للمعاملات التجارية والاستثمارية والعمل على تعيين ملحقين تجاريين لدى سفارات دولة فلسطين في الخارج لتوفير

- المعلومات اللازمة لجلب السياح والاستثمارات، وإنشاء محاكم تخصصية (تأمين، أراضي، حقوق ملكية، عمل، غسيل أموال،) وتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية وتسريع إجراءات التقاضي والتحكيم، والعمل على زيادة الثقة بالنظام القضائي من خلال تنفيذ أحكام القانون بسرعة.
9. تعزيز البنية الداعمة للسياحة الفلسطينية، خاصة في القدس، وتشجيع الاستثمار فيها من خلال توفير الدعم الفني والتدريب والحوافز وتفعيل "المجلس الأعلى للسياحة الفلسطيني" بتمثيل قوي للقطاع الخاص، ورفده بالكوادر الكفيلة بتمكينه من ممارسة الرقابة على جودة الخدمات والتصنيف وفق المعايير الدولية، والعمل على تطوير قدرات وخبرات العاملين في القطاع السياحي في مختلف مراحل سلسلة القيمة.
10. تنفيذ المشاريع الملحة المتوسطة المدى في مجالات الطاقة (وقود أحفوري وموارد متجددة) والمياه (محطات تحلية) والبيئة (حفظ الحوض الساحلي ومعالجة النفايات والمياه العادمة)، والمواصلات والنقل (نظام للنقل العام)، والبناء والإسكان، ضمن الرؤى والخطط الوطنية المكانية وبخاصة في قطاع غزة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض في جميع المجالات.
11. تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بقطاع الطاقة بروح الفصل بين المستويين السياساتي والرقابي وتطوير منظومة المواصفات والمقاييس الخاصة بالقطاع وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وكذلك زيادة الوعي العام بأهمية ترشيد الطاقة وضبط الفاقد ومكافحة التبذير.
12. إنشاء شبكات توزيع مياه جديدة حسب الحاجة وصيانة وحماية الشبكات القائمة ونشر ثقافة ترشيد استخدامات المياه.
13. إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان من خلال إقرار تشريعات تصنيف المهن ذات العلاقة وتأهيل العاملين فيها وإجازتهم وتطوير قاعدة بيانات وإحصاءات دورية دقيقة حول توفر المساكن، وخاصة لذوي الدخل المحدود، ومراجعة قانون المالكين والمستأجرين وتوفير خدمات الرهن العقاري لممدد طويلة لتمكين غير المقتدرين من الحصول على تمويل.
14. تقوية دور السياسات المالية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وبحيث تنعكس السياسات التنموية في السياسات المالية والموازنة العامة، بما في ذلك زيادة المخصصات التطويرية، والعمل على توسيع المشاركة في نقاش الموازنة نحو المزيد من الشفافية في إعدادها وتنفيذها، والاستمرار في جهود تحسين الإيرادات وضبط النفقات وتخفيض العجز في الموازنة وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز قدرات الضابطة الجمركية ومحاربة الإغراق والتهرب والتهرب الضريبي.
15. العمل على زيادة الثقة بالقطاع المالي والمصرفي واجتذاب رؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وباقي المناطق الفلسطينية، ومواصلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي، وإتباع سياسات إقراض محفزة للنمو تدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتخفف الإقراض للقطاعات الاستهلاكية وتوفر أدوات إقراض متوسطة وطويلة المدى.

الملاحق

ملحق 1: أ. برنامج المؤتمر



مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني

برنامج المؤتمر

الأربعاء 31 آب 2016

9:00- 8:30 تسجيل وتوزيع مواد

9:45-9:00 افتتاح

- ترحيب وتقديم من مدير عام ماس نبيل قسيس
 - كلمة رئيس الوزراء دولة د. رامي الحمدالله
 - كلمة المجلس التنسيقي لإسبات القطاع الخاص: أمين سر المجلس إبراهيم برهم
- برنامج الجلسات (الأسماء مرتبة أبجدياً مع حفظ الألقاب وترتيب المناخلات يقرره رئيس الجلسة)

11:15-9:45 الجلسة الأولى – تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها

- رئيس الجلسة: محمد اهتبه، الرئيس التنفيذي، المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)
المقرر: سامية البطمة، أستاذ الاقتصاد، جامعة بيرزيت
- إبراهيم الشاعر، وزير التنمية الاجتماعية
 - سمير زريق، رئيس اتحاد جمعيات رجال الأعمال
 - علا عوض، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
 - مازن سنقرط، رئيس مجلس إدارة شركة القدس القابضة ووزير الاقتصاد السابق
 - محمد نصر، أستاذ الاقتصاد، جامعة بيرزيت
 - موسى شكارنة، رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه ، سلطة الأراضي الفلسطينية

11:45-11:15 استراحة قهوة

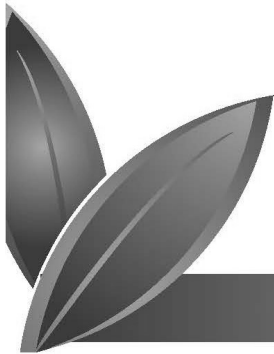
13:00-11:45 الجلسة الثانية – تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية

- رئيس الجلسة: جواد ناجي، عضو مجلس أمناء ماس ووزير الاقتصاد السابق
المقرر: عبد الفتاح ابو عكر، أستاذ الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية
- خليل رزق، رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية
 - عمير عودة، وزيرة الاقتصاد الوطني
 - محمد البرعوثي، رئيس جمعية البنوك الفلسطينية
 - نصار نصار، المدير العام، مجموعة نصار ستون
 - هيثم الزعبي، مكتب الزعبي للمحاماة

14:00-13:00 استراحة الغداء



14:00-15:15 الجلسة الثالثة: تطوير القطاعات الإنتاجية	
رئيس الجلسة: سمير حليلة، رئيس مجلس أمناء ماس	
المقرر: نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد، الجامعة العربية الأمريكية	
• ابراهيم دعيق، عضو مجلس اتحاد المزارعين، ورئيس مجلس إدارة اتحاد النخيل	
• باسم خوري، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ووزير الاقتصاد السابق	
• سامي ابو ديه، الرئيس التنفيذي لشركة نت تورز	
• سفيان سلطان، وزير الزراعة	
• علي شعث، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	
15:15-15:30 استراحة قهوة	
15:30-16:45 الجلسة الرابعة: تطوير قطاع البنية التحتية والإسكان	
رئيس الجلسة: محمد مصطفى، رئيس مجلس الإدارة، صندوق الاستثمار الفلسطيني	
المقرر: بلال فلاح، أستاذ الاقتصاد، جامعة بوليتكنك فلسطين	
• سليمان الزهيري، وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
• سميح طييلة، وزير النقل والمواصلات	
• عمر كتانه، رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	
• مروان جمعة، رئيس اتحاد المقاولين	
• نبيل ابو معيلق، نقيب اتحاد المقاولين السابق، غزة	
16:45-17:00 استراحة قهوة	
17:00-18:15 الجلسة الختامية	
رئيس الجلسة: نبيل قسيس، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)	
17:00	تقارير الجلسات وبتلوها مقررو الجلسات بالتتالي:
سامية المحطمة، عبد الفتاح أبو شكر، نصر عبد الكريم، بلال فلاح	
17:30	ملاحظات ختامية:
• ابراهيم برهم، أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص	
• جواد ناجي، رئيس جلسة: «تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية»	
• سمير حليلة، رئيس جلسة: «تطوير القطاعات الإنتاجية»	
• عزام الشوا، محافظ سلطة النقد الفلسطينية	
• محمد اشتية، رئيس جلسة: «تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها»	
• محمد مصطفى، رئيس جلسة: «تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان»	
18:10	بيان المؤتمر: يتلوه رجا الخالدي، منسق البحوث في ماس ومنسق المؤتمر



ب. أسماء المشاركين في المؤتمر

الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم
وزارة المالية	احمد صباح	EDA	Besan Abu Jodeh
سوق فلسطين للأوراق المالية	احمد عويضة	AFD	Bruno Juet
SOUTH AFRICA	ادوارد اسطفان	Italian Consulate General	Eleonora Iacorossi
جمعية رجال الأعمال	اسامة عمرو	UNDP	Elizabeth Narrowe
غرفة تجارة الخليل	اسماعيل داود الشريف	Bloomberg news	Fadwa Hodali
مجموعة الاتصالات الفلسطينية	اشرف التميمي	FAO	Irene Toma
	آمال أبو خديجة	American consulate	Kirkey Reiling
مخرجة	امتياز المغربي	UNDP/PAPP	Maria Rabvnal
وزارة الاقتصاد الوطني	امجد الاحمد	World Bank	Marina Wes
اتحاد شركات التأمين	امجد جدوع	World Bank	Mark Ahern
باديكو القابضة	امجد حسون	USAID	Matthew Hutcherson
بال برنشنلز للاستثمار	امجد قصص	British Council	Michael Jilleh
مؤسسة التعاون	امل داود	Shurook	Omer Al-Husseini
مجموعة عمار العقارية	امير الدجاني	USAID	Peter Riley
الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)	انور الجبوسي	International Monitory Fund (IMF)	Ragner Gudmundsson
USAID-COMPETE	ايداع عنبناوي	World Bank	Rei Odawara
سلطة النقد الفلسطينية	ايداع نصار	The European Union	Thomas Boyer
سلطة النقد الفلسطينية	ايرين سعادة	الحياة الجديدة	ابراهيم ابو كامش
وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	ايمان ابو عمرة	وزارة السياحة والاثار	إبراهيم الحافي
	ايمان وادي	وزير التنمية الاجتماعية	ابراهيم الشاعر
هيئة سوق راس المال	ايمن الصباح	بال تريد	ابراهيم برهم
المجلس التشريعي	ايمن دراغمة		ابراهيم دعيق
DMA	ايناس حجازي	البنك الاردني الكويتي	ابراهيم صالح الحنش
مجلس أمناء ماس	باسم خوري	البنك الأردني الكويتي	إبراهيم صالح الحنش
الرقابة على التأمين	باسم صباغ	SEC	احمد ابو بكر
التنمية الاجتماعية	باسمة صبح	مجموعة عمار	احمد النصر
عضو المجلس التشريعي	بسام الصالحي	خبير مياه	احمد الهندي
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	بسام ولويل	وزارة الاقتصاد	احمد جمعه
مسار العالمية	بشار المصري	الغرفة التجارية الخليل	احمد حسونه
مستشار وزارة الحكم المحلي	بشير البرغوثي	مركز البحوث الزراعي	احمد صالح ربايعه
PMPP	بشير عاصي		احمد صالح صدقة
	حنين ابو لبدة	المشروبات الوطنية	بلال ابو حجلة

الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة
بلال فلاح	جامعة بوليتكنك فلسطين	حنين رزق	
تامر عبد المنعم جابر	المعهد المصرفي الفلسطيني	حيدر حجة	PSI
تحرير بني صخر	غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة	خالد أبو عرفة	وزير سابق
تفيدة جرباوي	مؤسسة التعاون	خالد أبو غوش	الهلال الأحمر
تيسير الزيري	مركز حريات	خالد العملة	هيئة المدن الصناعية
جمال جوابرة	اتحاد الغرف التجارية	خالد عسيلي	EXCELLENCL
جمال حداد	فلسطين للتنمية	خالد مصلح	غرفة تجارة نابلس
جمال خنفر	سلطة النقد الفلسطينية	خالدة جرار	المجلس التشريعي الفلسطيني
جمال صدقي حوراني	البنك العربي	خليل رزق	رئيس اتحاد الغرف التجارية
جمال عودة	سلطة النقد الفلسطينية	خليل نجم	مستشار تخطيط
جمال ملحم	جمعية المدققين	د. احمد خليل	المركز الدولي
جهاد القواسمي		د. بشار ابو زعرور	هيئة سوق راس المال
جهاد حسن		د. بكر اشنية	جامعة النجاح
جهاد عطيان	شركة بناء	د. جميل طاهر	
جهاد قاسم	تلفزيون وطن	د. جواد الناجي	مكتب الرئيس الوزراء
جواد السيد الحرباوي	غرفة تجارة وصناعة الخليل	د. حازم عبد الحليم التميمي	شركة قواقل التميمي
جوزف سحويل	MEII	د. حسن ابو لبدة	اتحاد صناعات الطاقة المتجددة
حاتم عابدين سلامة	اتحاد صناعة الحجر والرخام	د. رأفت الجلاد	
حازم القواسمي	صندوق البلديات	د. رنا الخطيب	مؤسسة التعاون
حامد محمد مجاهد	غرفة تجارة الخليل	د. رؤبات مرعي	رجل اعمال
حسام حجاوي	غرفة تجارة نابلس	د. ريان درويش السلوادي	الاقتصاد الوطني
حسام زملط	مستشار الرئيس للشؤون الاستراتيجية	د. زياد كرابليه	صندوق التشغيل
حسام قراده		د. سائد خليل	سلطة النقد الفلسطينية
حسن الاشقر	وزارة الزراعة	د. سعيد هيفا	جامعة بيرزيت
حسن عمر	Glow Innovations	د. سمير ابو عيشة	جامعة النجاح
حسنا الرنتيسي	بوابة اقتصاد فلسطين	د. شاكر خليل	جامعة النجاح
حسين شبانة	نقيب المحامين	د. شاكر صرصور	سلطة النقد الفلسطينية
حمد السيد احمد	بوابة اريحا	د. علي شعث	هيئة المدن الصناعية
حمزة العالول	Reach Holding	د. كمال الحسيني	رئيس منتدى بروكسل الاقتصادي
حنا سحر	الصندوق الأوروبي	د. محمد نصر	مجلس انماء ماس
حنان طه	بال تريد	د. محمود ابو الرب	جامعة النجاح الوطنية
د. ناريمان ابو عطوان		روان حمد	وحدة القدس / الرئاسة

الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة
د. نجاد حبش	جامعة بيرزيت	رولا سرحان	صحيفة الحدث
د. هشام عورتاني	معهد الحكمة الفلسطيني	ريم مسروجي	مجموعة مسروجي
د. ياسر عبدالله		ريم ناصر	سلطة النقد الفلسطينية
د. يوسف عبد الحق	جامعة النجاح	ريم نجار	وزارة الاقتصاد الوطني
د. حمزة جمال إسماعيل	الكلية العصرية الجامعية	زاهي خوري	NBC
د. سليمان السليمية	رئيس نقابة المحاسبين	زكريا النحاس	مركز بيسان للبحوث والانماء
د. شحادة حسين	سلطة النقد الفلسطينية	زهير العسيلي	ETC
د. عمر عبد الرازق	المجلس التشريعي	زياد الطويل	
د. هشام جبر	جامعة النجاح	زياد عنبتاوي	مجموعة عنبتاوي
داود الديك	وزارة التنمية الاجتماعية	زياد فوزي برغوثي	شركة البرغوثي للتجارة العامة
داود خوري		زين سامي برهم	Emp Sol LLC
دعاء وادي	منتدى سيدات الأعمال	سارة نوفل	USAID-COMPETE
ديما ارشيد	مؤسسة التعاون	سام بحور	AIM
دينيا ابراهيم عوض الله	اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية	سامر حجازي	باديكو القابضة
رابح مرار	جامعة النجاح	سامر سلامة	وزارة العمل
رأفت أبو عزيزة	شركة سوفت لاين للتجارة والصناعة	سامر صالح عفانة	سلطة النقد الفلسطينية
رأفت عيسى ابو عزيزة		سامي ابو ديه	NET
رامي رزق الله	ماس	سامي صعيدي	مدير عام البنك الاسلامي العربي
رامي شمشوم	Reach	سامية البطمة	جامعة بيرزيت
رامي عبد الهادي	CELLAVENUE	سائد داوود	
راية يوسف	بنك فلسطين	سائد عبد الله	أرنست & يونغ
ريحي الكويري	المركز الدولي	سري عبد الهادي	الناشر
ريحي راغب ابو رميلة	Riam Group	سعد الخطيب	Core Assoc
ريي مسروجي	المتحدة للأوراق المالية	سعيد ابو حجلة	
ريي معلوف	سلطة النقد الفلسطينية	سعيد أبو حجلة	DAI
رجا الخالدي	منسق البحوث ماس	سعيد برانسي	BCI
رشا القواسمي	صندوق الاستثمار الفلسطيني	سفيان سلطان	وزير الزراعة
رشاد يوسف	وزارة الاقتصاد	سلامة ساجي سلامة	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
رفيف درويش		سلوى شبيبته	جامعة القدس/طالب ماجستير
رفيق الحسيني	مستشفى المقاصد	سليمان زهيرى	وزارة الاتصالات
رنا أبو صبيعه	وزارة الخارجية	سماح الجاعوني	EU
رنا حنون	FAO	سماح حمد	
رنان المظفر	الرباعية الدولية	عبير عودة	وزيرة الاقتصاد
سميح العبد	CCC	عبير مشني	

الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم
باديكو	عدنان ابو الحمص	وزير النقل والمواصلات	سميح طييلة
وزير شؤون القدس	عدنان الحسيني	بال تريد	سميح محمد ثوابته
وزارة التنمية الاجتماعية	عرفات ابو راس	باديكو القابضة	سمير حليلة
سلطة النقد الفلسطينية	عزات شعبي	جمعية رجال الأعمال	سمير زريق
جريدة القدس	عزام ابو السعود	القصلية السويدية	شادن كاتبة
المجلس التشريعي الفلسطيني	عزام الاحمد	صندوق الاستثمار الفلسطيني	شادي الخطيب
سلطة النقد الفلسطينية	عزام الشوا	مجلس الخضار	شاهر الجنيدي
وزارة الاقتصاد الوطني	عزمي عبد الرحمن	الاتحاد العام لنقابات العمال	شاهر سعد
ديوان الرقابة	عصام ذياب	بالتريد	شوقي مخطوب
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	علا عوض	الوساطة لأوراق الماليه	صادق فروانة
صندوق التنمية الفلسطيني	علاء ابراهيم ديب	وزارة المالية والتخطيط	صالح أبو كميل
	علاء ابو لبن	Core Associates	صائب خوري بامية
مركز حبيب الصباغ للتميز بتكنولوجيا المعلومات	علاء خطاب	اتحاد الحجر والرخام	صبحي حسن
انترتك	علاء علاء الدين	UNDP	صخر الاحمد
وزارة الأشغال	علي ذويب	جامعة القدس	صفاء ناصر الدين
منظمة التعاون الإسلامي	علي صافي	جمعية حماية المستهلك	صلاح هنية
سلطة النقد الفلسطينية	علي فروع	شركة خيزران	طارق ابو خيزران
	عماد ابو حجة	USAID	طارق رنتيسي
CCC	عماد عليان	جامعة بيرزيت	طارق صادق
	عمار دجاني	الخضور لتدقيق الحسابات	طارق عيسى الخضور
وزارة النقل والمواصلات	عمار ياسين	شركة بيرزيت للأدوية	طلال ناصر الدين
المجلس الفلسطيني للإسكان	عمر الخفش	رجل أعمال	عارف اثتيوي
	عمر طبخنا	النيزك	عارف الحسيني
رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية	عمر كتانة	البنك الإسلامي العربي	عاطف علاونة
غرفة تجارة نابلس	عمر هاشم	رئيس الغرفة التجارية الناصرة	عامر محمد صلح
TALEM	عميد المصري	فلسطين للاستثمار الصناعي	عبد الحكيم فقهاء
الشركة الوطنية للألمنيوم نابكو	عنان عنتاوي	غرفة تجارة الخليل	عبد الحلیم التميمي
صندوق الاستثمار الفلسطيني	عوض دعبس	جامعة النجاح	عبد الفتاح ابو شكر
بنك الاستثمار	عيسى قسيس	مجلس تنظيم قطاع المياه	عبد الكريم اسعد
	غدير حنتاوي	اتحاد رجال الاعمال	عبد الله عناتي
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	البنك الدولي	عبد الوهاب الخطيب
عنتاوي	غسان عنتاوي	سلطة النقد الفلسطينية	عبدة صلاح
شركة كهرباء محافظة القدس	م. هشام إبراهيم العمري	صوفان لتدقيق الحسابات	غسان محمد صوفان
جمعية رجال الاعمال	ماجد معالي	وزارة الاقتصاد الوطني	فاتن شرف

الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة
فادي الدوبك	صندوق الاستثمار الفلسطيني	ماجد نزال	شركة مرايا
فادي الهدمي	غرفة تجارة وصناعة القدس	مازن سنقرط	شركة القدس القابضة
فادي بكيرات	مؤسسة استدامة الطاقة	مازن كرم	BDF/CCC
فادي حمد		ماهر المصري	البنك الاسلامي الفلسطيني
فادي عبد اللطيف	وزارة الاقتصاد الوطني	مجد خوري	ARIJ
فائد ريان	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	مجدي زغير	مجموعة الزغير للاستثمار
فايزة مطاوع عودة		مجدي شاور	مجموعة عمار
فدوى الشاعر	صندوق التشغيل	محمد احمد فقيات	هيئة شؤون الأسرى والمحررين
فراس العداسي		محمد البرغوثي	جمعية البنوك
فراس عبد الرحمن	مجموعة عمار	محمد الحنيني	التنمية الاجتماعية
فراس ملحم	OQ	محمد الديسي	المركز الدولي
فرنسا - كسافيه فلامون	القنصلية الفرنسية العامة	محمد الريماوي	شركة التكافل للتأمين
فريد احمد غنام	وزارة المالية	محمد العامور	اتحاد رجال الاعمال
فيروز درويش	جامعة بيرزيت	محمد خريم	بورصة فلسطين
قصي عويضات	المركز الاستشارات	محمد رجوب	أجيال
قيس عبد الكريم	المجلس التشريعي الفلسطيني	محمد سعيد الحميدي	مجلس تنظيم قطاع المياه
قيس عويضات	بورتلاند ترست	محمد سنقرط	شركة سنقرط
كريم بيطار	شركة باديكو	محمد شلالدة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
كريم عبد الهادي	شركة فلسطين للاستثمار السياحي	محمد صالح ابو دلو	شركة ريف
لانا كاتبة		محمد ضراغمة	AP
لطفى رشدي	سلطة النقد الفلسطينية	محمد عارف	سلطة النقد الفلسطينية
لنا ابو حجلة	CHF	محمد عطالله	سلطة النقد الفلسطينية
لؤي حنش	وزارة المالية	محمد عمر محمود	
ليث قسيس	Enter Ventures	محمد عياد	وزارة الثقافة
ليلي حبش	UNDP	محمد غازي الحرباوي	رئيس غرفة تجارة الخليل
لينا غبيش	هيئة سوق رأس المال	محمد غضية	
لينا محيسن	Executive Club	محمد غفري	صحيفة الحدث
م. أيمن صبيح	PFI	محمد مسروجي	شركة القدس للمستحضرات الطبية
م. خالد فارس	النابالي والفراس للعقارات	محمد مصطفى	صندوق الاستثمار
م. عبد الله لحلو	وزارة الزراعة	محمد مصلح	وكالة التنمية الابطالية
م. علي حمودة	شركة كهرباء محافظة القدس	محمود أحمد	البنك الإسلامي للتنمية
م. نبيل ابو معيلق	اتحاد المقاولين	محمود الجعفري	جامعة القدس
محمود الشوا		نجيب ياسر	سلطة النقد الفلسطينية
محمود حمادنة	اتحاد المقاولين	نجيب ياسر	سلطة النقد الفلسطينية

الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم
مكتب المغربي للاستشارات الهندسية	نزار عباس المغربي	اتحاد المقاولين	محمود ربايعة
مكتبة المغربي للاستشارات الهندسية	نزار عبد الله المغربي		محمود ربايعة
نصار للاستثمارات	نصار نصار	مكتب رئيس الوزراء	محمود عطابا
الجامعة العربية الأمريكية	نصر عبد الكريم	الجامعة الامركية	محمود محمد سعيد
شركة فلسطين للاستثمار العقاري	نضال ابو لوي	PITS	محمود ياسين
ماس	نعمان كنفاني	وزارة الحكم المحلي	محي الدين العارضة
شركة المشرق للتأمين	نهاد اسعد	PSI	مراد شريتح
هيئة المدن الصناعية	نهاية حرز الله	Reach Holding	مروان ابو ردينة
	نواف عمر عالم	اتحاد المقاولين	مروان جمعة
اتحاد الحجر والرخام	نور الدين جرادات	رئاسة الوزراء	مروان درزي
شبكة السياسات الفلسطينية	نور عرفة	سلطة النقد الفلسطينية	مصطفى ابو صلاح
البنك الدولي	نور ناصر الدين		معتز ريان
بورتلاند ترست	نورا طريش		منار سامر المصري
		القدس التعليمية	منال حسونة
بنك فلسطين	هاشم الشوا	شركة بيتي للاستثمار العقاري	منال زريق
ACCO	هالة الحاج حسن	DAI/PMDP	منتصر عبد اللطيف
مركز مسارات	هانى المصري	الاتصالات الفلسطينية بالتل	منتصر كنعان
مجلس الشاحنين	هانى قرط	البنك التجاري الأردني	منتصر مروان الششتري
MOHI	هانى نجم	منتدى سيدات الأعمال	مها ابو شوشة
صندوق النقد الدولي	هانيا قسيس	الأيام	مهدي المصري
منتدى سيدات الأعمال	هبة الوزني	مجموعة سنقرط	مهدي مازن سنقرط
مركز الترجمة نابلس	هلال مليحس	ISCO	مهند الاشقر
وزارة التنمية الاجتماعية	هنادي براهيمة	هيئة التسوية الأراضي	موسى شكارنة
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	هيثم الوحيدي	PALSME	نادر عقال
	هيثم عبد الرحيم	Sky	نادر مرعي
مكتب الزعبي للمحاماة	هيثم لطفي الزعبي	Tourism Dev. Company	ناصر ابراهيم عبد الهادي
محامون ومستشارون قانونيون			
مترجمة	هيفاء صيام	مؤسسة ياسر عرفات	ناصر القدوة
	وائل عباس	وزارة العمل	ناصر قطامي
Simonco Itoiding ltd	وائل عباس	CCC	نافذ الحسيني
شركة وجيه الطميري للإنشاءات	وجيه الطميري	الغرفة التجارية الخليل	نافذ نبروخ
	وديع إبراهيم	مدير عام ماس	نبيل قسيس
الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق	وضاح الخطيب	وكالة الأنباء الكويتية	نجد القاسم

الشركة/المؤسسة	الاسم	الشركة/المؤسسة	الاسم
القدس التعليمية	ياسر مجدي الخالدي	شركة القدس للاستثمارات	وليد الاحمد
PITA	يحيى السلطان	مركز	وليد سالم
بكدار	يوسف عبد الفتاح	أجيال	وليد صائب نصار
UNDP/ PAPP	يوسف عدوان	القنصلية الامريكية	الياس خيو
UNDP	يونس صبح	LACS	ياسر شلبي

قائمة حضور مؤتمر ماس الاقتصادي "غزة"

الاسم	الوظيفة	الاسم	الوظيفة
أ. حامد جاد	إعلامي اقتصادي	أ. رشيد الرزي	منظمة العمل الدولية
أ. وضاح بسيسو	اتحاد الصناعات الخشبية	أ. أمجد الشوا	PINGO
أ. تيسير الأستاذ	مركز التجارة الفلسطيني بال توريد	أ.خضر شنيورة	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
أ.سامي النفار	اتحاد الصناعات البلاستيكية	أ.سمير سكيك	قطاع السياحة
أ.علاء عيد	مؤسسة OXFAM	أ.علاء شعبان	Pal Think
أ.عمر شعبان	Pal Think	أ.غيداء الأمير	(مؤسسة دولية) GIZ
أ.فادي الهندي	مؤسسة التعاون	أ.محمد أبو جياب	إعلامي اقتصادي
أ.محمد أبو زيتر	صندوق التشغيل الفلسطيني	أ.نور الدين أبو عجوة	باحث اقتصادي
أ.يوسف شعت	وزارة التخطيط	أ.يوسف شعت	(مؤسسة دولية) DAI Compete
د. أحمد أبو شعبان	أكاديمي	د. بشير الرئيس	منسق الفريق الوطني لإعادة الإعمار
د. خليل النمروطي	أكاديمي	د. سمير أبو مدللة	أكاديمي
د. سيف الدين عودة	سلطة النقد	د. مازن العجلة	أكاديمي مختص في الاقتصاد
د. ماهر الطباع	الغرفة التجارية الفلسطينية	د. محمد مقداد	خبير اقتصادي
د. محمود صبرة	أكاديمي	د. نبيل أبو شمالة	استاذ جامعي
د. نسيم أبو جامع	أكاديمي	د. وائل الداية	أكاديمي
د. علي أبو شهلا	قطاع الهندسة والمقاولات	م. علي أبو شهلا	قطاع الهندسة والمقاولات
محمد المنسي	الاتحاد العام للصناعات	أ.طارق زعرب	شركة فلسطين لإدارة وإنشاء المناطق الصناعية
أ. محمد العلمي	عضو مجلس ادارة بال توريد	م. محمد النجار	مدير بكار-غزة
د. بيان أبو شعبان	محاضر جامعي	أ. طارق عابد	باحث اقتصادي
د. عماد الأعرج	مستشار محافظ سلطة النقد	د. علاء الرفاتي	استاذ جامعي
أ.نبيل الحصري	رجل أعمال	أ.محمود عيسى	طالب دكتوراه في الاقتصاد
أ.علي عسليّة	باحث اقتصادي	أ.مروان الشيخ	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
أ.طارق زعرب	شركة فلسطين لإدارة وإنشاء المناطق الصناعية	د. عماد سعيد لبد	خبير اقتصادي
د. محمد النجار	مدير بكار-غزة	د. أحمد الوادية	أكاديمية الإدارة والسياسة
أ. طارق عابد	باحث اقتصادي	د. عبد الحكيم الطلاع	محاضر جامعي
د. علاء الرفاتي	استاذ جامعي	أ.أسامة جبر كحيل	رئيس اتحاد المقاولين
أ.محمود عيسى	طالب دكتوراه في الاقتصاد	أ.وائل بعلوشة	مدير مؤسسة أمان
أ.مروان الشيخ	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	د. أسامة عنتر	مؤسسة فريديش ايبرت
د. عماد سعيد لبد	خبير اقتصادي	أ.رائد حلس	طالب دكتوراه في الاقتصاد
د. أحمد الوادية	أكاديمية الإدارة والسياسة	أ.غازي الصوراني	مفكر اقتصادي

الملحق 2: أطر السياسات الاقتصادية

يحتوي هذا المجلد على الوثائق التي تشكل الخلفية لمداورات مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، وهي عبارة عن الخلاصة للأبحاث والحوارات والمعاينة التي تمت تحضيراً للمؤتمر بين نيسان وأب 2016. يتضمن المجلد أربع مصفوفات تعرض الأهداف والسياسات والإجراءات والجهات المسؤولة والشريكة، تشكل إطاراً متكاملًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المقترحة في المدى القصير والمتوسط، أي رؤية فلسطينية أصيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

عقد المعهد ضمن الفعاليات التحضيرية للمؤتمر أربع ندوات معمقة لاستعراض دراسات تم إعدادها خصيصاً لإطلاق الحوار تمهيداً للمؤتمر، وهي:

- ✧ أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها
- ✧ المشهد الاجتماعي في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني
- ✧ آفاق تعزيز بيئة الأعمال والتجارة في ظل الإمكانيات المتوفرة
- ✧ أجندة تطوير القدرات الاقتصادية الذاتية

لقد تم تعديل الأوراق وإثراؤها على ضوء مداخلات حوالي 75 من المختصين الذين شاركوا في تلك الجلسات وقام المعهد بعد ذلك بتجميع الأوراق المعدلة في كتاب منفصل يوزع مع انعقاد المؤتمر. كما تم استخراج التحديات التي تعالجها الأوراق والأهداف المطلوب تحقيقها لمواجهة التحديات، والسياسات اللازم وضعها حيز التنفيذ للوصول إلى تلك الأهداف والآليات أو التدخلات الضرورية لتحقيق هذه السياسات غاياتها. وبعد ذلك قام المعهد بتجميع هذه المعطيات في أربع مصفوفات تعرض التحديات والأهداف والسياسات والتدخلات (وجهة المسؤولية عن التنفيذ والشركاء، والإطار الزمني المقترح) وذلك في أربعة مجالات تشكل مادة البحث في جلسات المؤتمر الأربع، وهي:

- ✧ تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها
- ✧ تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية
- ✧ تطوير القطاعات الإنتاجية
- ✧ تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان

عقد المعهد بعد ذلك أربع جلسات لمجموعات بؤرية متخصصة لنقاش كل من المصفوفات الأربع وتم تعديلها بالشطب والإضافة وإعادة الترتيب بناء على النقاش الحيوي الذي دار في هذه المجموعات إلى أن وصلنا إلى المسودات المرفقة التي تعتبر الأساس للنقاش في المؤتمر، وهي تعكس توافقاً واسعاً بين ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة وممثلي المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص ورجال وسيدات الأعمال والأكاديميين المختصين.

إطار السياسات (1)

تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها

الأهداف المحددة:

زيادة الاعتماد على الذات	تحقيق الاستقرار والاستدامة في النمو الاقتصادي وفي نمو دخل الفرد	تفعيل دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو
الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة (بالتحديد الأراضي)	تقليل نسب البطالة ونسب الفقر وتقليص الفجوات التنموية الاجتماعية وبين المناطق	تقليص الفجوات التنموية الاجتماعية وبين المناطق

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة	
1. هيمنة الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الوطني وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة	1-1 تخفيف قيود الاحتلال الاقتصادية	1-1-1 استغلال الهوامش القانونية والفنية المتاحة في بروتوكول باريس للاستفادة القصوى من النظام التجاري القائم حالياً	<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة القصوى من القوائم السلعية "أ" و "ب" و "ج" والتوصل إلى تقديرات دقيقة "لاحتياجات السوق" الفلسطينية. التعامل المدروس بالمثل حيال الخروقات للاتفاقيات الموقعة (الأخذ بالاعتبار توفر بدائل وطنية والانسجام مع القوانين التجارية الدولية). تفعيل الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع دول أخرى. تشجيع الاستيراد المباشر إلى السوق الفلسطيني وتوفير حوافز مالية 	قصير الأجل	وزارة الاقتصاد ووزارة المالية		
	1-1-2 إضعاف قبضة إسرائيل على الإيرادات الضريبية التجارية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء آلية ثابتة لرصد وتقدير تدفقات الواردات غير المباشرة وخاصة تلك غير المنتجة في إسرائيل والمهربة بغية الحد من التهرب الضريبي وحشد الدعم الدولي للمطالبة بتحويل الجمارك التي تجبها إسرائيل على هذه الواردات. تكثيف وتوحيد جهود الشانين لتأمين الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية وتسهيل التجارة الفلسطينية عبرها بشكل أسهل. حشد الدعم الدولي لتأسيس تواجد جمركي فلسطيني في الموانئ الإسرائيلية وإدخال نظام النقل العابر. 	قصير الأجل	وزارة المالية والضابطة الجمركية ووزارة الخارجية	القطاع الخاص (مجلس تنسيقي)	وزارة المالية ووزارة الخارجية	
2-1 توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق	1-2-1 تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقيات تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية لضمان تطبيقها على التجارة الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء آلية مشتركة للمتابعة مع الجهات الإسرائيلية التجارية المعنية بتسهيل التجارة. التوجه إلى الشركاء التجاريين في الدول الصديقة لإشراكها في الجهود الفنية والإدارية المتعلقة بتسهيل التجارة ولحث إسرائيل على تطبيقها. تكثيف الجهود الرامية إلى تشغيل معبري رفح ودامية (و/أو الكرامة) تجارياً وبالاتجاهين. تفعيل وتنشيط عمل اللجنة الوطنية للتصدير في متابعة السياسات والإجراءات وفق إستراتيجية التصدير الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> قصير الأجل متوسط الأجل قصير الأجل متوسط الأجل 	وزارة الاقتصاد	وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية	الحكومة/الرئاسة	وزارة الاقتصاد

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	3-1 تعزيز اعتماد الاقتصاد الوطني على الذات	1-3-1 رفع إنتاجية قطاعات الإنتاج الوطني الإستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> • حوافز ضريبية وتسهيلات للاستيراد المباشر للمعدات والآلات التصنيعية. • إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لتوفير إعانات ومنح وترتيب شراكات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني. • تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس وآليات تطبيقها وتفعيل دورها في تطوير الإنتاج المحلي وحمایته. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>وزارتا الاقتصاد والمالية</p> <p>وزارة الاقتصاد/ هيئة المواصفات</p>	
	1-3-2 تخفيض الإنفاق الاستهلاكي التظاهري المولد للاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> • دراسة التأثيرات المتوقعة على نسب الاستهلاك والاستيراد (من الناتج المحلي) وعلى الخزينة العامة جراء رفع نسب الضرائب الجمركية وغير المباشرة على الكماليات المستوردة. • وضع برنامج لإجراءات جمركية/مالية للحد من الاستيراد المفرط لعدد محدود من السلع ولفترة زمنية محددة 	<p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارتا الاقتصاد والمالية</p> <p>وزارة المالية</p>		
2- التقلب في النمو الاقتصادي والحساسية للخدمات الخارجية وارتفاع مستوى المخاطر السياسية وتكاليفها	1-2 تحقيق الاستدامة في نمو الدخل القومي ودخل الفرد.	<ul style="list-style-type: none"> • 1-1-2 اعتماد التصنيع المحلي كأولوية استثمارية وتشغيلية بصفته مدخل لتصحيح التشوهات الهيكلية في أداء وترابط القطاعات الإنتاجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء هيئة التصنيع الوطني للإشراف على السياسة الصناعية وربطها بالسياسة الاقتصادية الكلية. • إنشاء المختبر الوطني للأبحاث والتحديث الصناعي. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد هيئة التصنيع</p>	
	2-1-2 زيادة مساهمة الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية الممكنة للقطاعات الإنتاجية وفي تأطير الاستثمار الخاص وتحفيزه	<ul style="list-style-type: none"> • ترشيد هيكله الموازنة بما يوفر حصة أكبر للموازنة التطويرية. • خطوات ترويجية وحوافز وضمانات قروض لجذب الموارد المالية الفلسطينية المهاجرة والاستثمارات المشتركة مع الرأسمال الفلسطيني. • إجراءات مصرفية للحد من الإفراط في توجيه الاستثمارات الخاصة نحو الأرض والعقارات. • مبادرات استثمارية عامة جديدة لخلق مجالات للاستثمارات العامة- الخاصة المشتركة. 	<p>متوسط الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>سلطة النقد</p> <p>القطاع المصرفي</p> <p>صندوق الاستثمار</p>	<p>القطاع المصرفي</p> <p>سلطة النقد</p> <p>المستثمرون الكبار</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> دفعة كبرى للاستثمار العام في البنية التحتية المادية (طاقة، موارد طبيعية ومواصلات). 	متوسط الأجل	صندوق الاستثمار	المستثمرون الكبار
		<ul style="list-style-type: none"> 2-1-3 الحفاظ على استقرار الأسعار 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة على الأسعار وعدالة المنافسة مكافحة الإغراق وضبط التهرب الضريبي والتهريب تعزيز الرقابة على المواصفات والجودة لجميع السلع المنتجة محلياً والمستوردة. 	<ul style="list-style-type: none"> قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الاقتصاد ضابطة جمركية وزارة الاقتصاد 	<ul style="list-style-type: none"> هيئات المجتمع الأهلي والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
	2-2 تعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في النهوض بالاقتصاد المنتج واستقراره	<ul style="list-style-type: none"> 2-1-2 توظيف أدوات السياسات المالية وإجراءات البنوك بما فيها سياسات الإقراض في النمو وزيادة ثقة الجمهور وقطاع الأعمال بالقطاع المالي والمصرفي 	<ul style="list-style-type: none"> المصادقة على قانون البنك المركزي الفلسطيني. مواصلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي بمشاركة كل الهيئات الرقابية. إجراء تقييم مستقل لأداء سوق الأوراق المالية واقتراح توصيات لتنشيط التداول. ضبط الهامش بين الفائدة الدائنة والمدينة تكثيف الرقابة على عمليات الائتمان لضمان عدم بلوغ أعباء غير محتملة للمديونية على أسر الدخل المتوسط والمحدود ولكبح الإقراض الاستهلاكي غير المنتج تطوير القدرات القضائية للبت السريع في النزاعات المالية وتشكيل محاكم تجارية لهذا الغرض. تطوير خدمات التحكيم في النزاعات التجارية وتطبيق التعاقديات. 	<ul style="list-style-type: none"> قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> الرئاسة مجلس الوزراء هيئة سوق الأوراق المالية قطاع مصرفي قطاع مصرفي وزارتا العدل والاقتصاد وزارتا العدل والاقتصاد 	
	2-2 تقوية دور الموازنة العامة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وفي توفير الموارد لتلبية أبرز	<ul style="list-style-type: none"> 2-2-2 تقوية دور الموازنة العامة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وفي توفير الموارد لتلبية أبرز 	<ul style="list-style-type: none"> تخصيص حصة أكبر من الموازنة العامة لصالح الإنفاق على الاحتياجات التطويرية القطاعية. تكثيف الجهود القائمة لتركييز الإنفاق الجاري لصالح الاحتياجات التشغيلية للقطاعات الخدمية (تربوية، صحة ورعاية اجتماعية). 	<ul style="list-style-type: none"> قصير الأجل قصير الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية وزارة المالية 	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		الاحتياجات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ سياسات الموازنة الاتفاقية للعام 2016-2018 "موازنة تراعي النوع الاجتماعي والفئات المهمشة" و"تخطيط البرامج والإنفاق عليها على أساس الاستراتيجيات القطاعية" • توسيع القاعدة الضريبية وتحسين سبل الجباية • ترشيد الإنفاق الجاري والعمل على إيجاد حلول جديدة لإنهاء مشكلة صافي الإقراض • ربط الأداء في موازنة البرامج بمدى تحقيق إعادة توزيع الموارد أعلاه • تفعيل وإنفاذ قانون مكافحة غسل الأموال وإنشاء محكمة خاصة بذلك لتسريع معالجة المخالفات • صندوق تأمين ضد الكوارث الطبيعية 	<p>قصر الأجل</p> <p>قصر الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>قصر الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>سلطة النقد</p> <p>وزارة المالية ووزارة الزراعة</p>	
	2-3-2 التوجه لاعتماد سياسة نقدية مستقلة تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> • صياغة الموقف الرسمي تجاه الإقرار بإصدار العملة الفلسطينية بالاستناد إلى الدراسات المتوفرة ووضع البرنامج التحضيري الفني والاقتصادي لتنفيذ القرار 	<p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة النقد، الحكومة، والرئاسة</p>		
	2-2-4 تضمين بلاغ الموازنة توجهات السياسات المالية وإقراره في موعده العادي.	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ السياسات المعلنة في بلاغ الموازنة للأعوام 2014، 2015 (2016-2018) والتي تؤكد على موائمة الاستراتيجيات القطاعية مع سياسات البرامج. • تحقيق المزيد من الشفافية في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها. 	<p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>وزارة المالية</p>		
3- تشظي وضيق الفضاء الجغرافي والأراضي المتاحة للتوسع السكاني والاستغلال الاقتصادي	3-1 زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير لتشجيع الاستثمار لمختلف الأغراض	<ul style="list-style-type: none"> • 3-1-1 تطوير الإطار القانوني بهدف تسهيل تسجيل، وتسوية، وتوحيد، وإعادة تقسيم الأراضي. • إطلاق حملة لتنفيذ خطة تسجيل إلزامي للأراضي غير المسجلة في ما يسمى المنطقة (أ)، والمنطقة (ب)، وتسهيل إجراءات المسح، 	<p>قصر الأجل</p> <p>قصر الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي</p> <p>سلطة الأراضي</p>	<p>المجلس التنسيقي (قطاع خاص)</p> <p>المجلس التنسيقي (قطاع خاص)</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> والتقسيم، وإعادة التوحيد، والتسجيل، وإيصال الطرق والخدمات. تشجيع المواطنين على تسجيل أراضيهم غير المسجلة أو التي ما زالت مسجلة على الشيوخ، فيما يسمى بالمنطقة (ج)، وفتح مكاتب لتقديم المساعدة القانونية المجانية. تخفيض رسوم تسجيل ومسح الأراضي غير المسجلة في دوائر الطابو لمدة سنة مع إمكانية التمديد. تطوير سلطة الأراضي ودوائر المساحة ورفدها بالكوادر الفنية والقانونية لزيادة قدراتها التنفيذية بما يتناسب واحتياجات المواطنين في كافة المحافظات. إنشاء محاكم أراضي متخصصة في جميع المحافظات لتسريع البت في حالات النزاع في حقوق ملكية الأراضي المتراكمة لدى المحاكم. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي</p> <p>سلطة الأراضي ووزارة المالية</p> <p>مجلس الوزراء</p> <p>مجلس الوزراء</p>	<p>قطاع أهلي</p>
		<p>3-1-2 حماية أراضي الفلسطينيين الغائبين وتشجيعهم على العودة والاستثمار</p>	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء صندوق أمانة لحماية أراضي الغائبين من خلال تسجيل حقوقهم وحمايتهم لحين عودتهم. 	<p>قصير الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p>	
		<p>3-1-3 التوجه والتخطيط لفتح الطرق وإيصال الخدمات للأراضي المخصصة للتطوير ضمن ولاية السلطة الوطنية</p>	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق السياسات مع تخفيض الأسعار المترتبة على ذلك لفترة تشجيعية. 	<p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي ووزارة المالية وصندوق الاستثمار</p>	
		<p>3-1-4 حماية الأراضي في "مناطق ج" وتشجيع استغلالها من قبل أصحابها الشرعيين أو للمنفعة العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> إعادة تسجيل الأراضي المسجلة (طابو) في "مناطق ج" لإزالة الشيوخ وتشجيع استغلالها زراعياً للحيلولة دون تسريبها أو تزوير بيعها وإحباط أي سجل إسرائيلي مواز. تسجيل ما تبقى من أراضي المشاع في دائرة الطابو (التسوية) وتشجيع استغلالها زراعياً للحيلولة دون تسريبها 	<p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>وسلطة الأراضي</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		3-1-5 تطبيق توجهات المخطط الوطني المكاني في كافة قطاعاته	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل آلية تنسيقية لضمان التقيد بتوصيات المخطط المكاني في القرارات والمشروعات المختلفة المتعلقة باستخدامات الأراضي وتطوير شبكات ومرافق البنية التحتية الاقتصادية. 	متوسط الأجل	دائرة التخطيط المكاني ومجلس الوزراء	قطاع خاص
4- تفاقم الفجوات التنموية بين المناطق وأثر ذلك في القدس وقطاع غزة خاصة	1-4 تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق	4-1-1 تعزيز الترابط الاقتصادي بين "مناطق ج" والمناطق الأخرى في المجال الزراعي.	<ul style="list-style-type: none"> المضي بخطة الإصلاح الإداري الخاص بالمناطق التنموية استخدام مكثف للحيز المتوفر من الأراضي الزراعية في مناطق "ج" لاستثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية المقامة في بقية المناطق. توفير تسهيلات مصرفية وضمانات للإقراض الخاص المخصص للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي في مناطق "ج". توفير منشآت البنية التحتية الزراعية التجارية (مخازن، تبريد، نقلات) في مناطق "ج". تنظيم الحسب (أسواق الجملة) الزراعية المخصصة لإنتاج المزارعين الصغار في المناطق النائية. تركيز جهود التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق المعزولة والمهمشة وفي المناطق الحضرية العشوائية. 	قصير الأجل متوسط الأجل	وزارة الحكم المحلي المستثمرون الكبار	قطاع خاص سلطة النقد صندوق الاستثمار
		4-1-2 رعاية مستلزمات الصمود الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني داخل القدس	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الاستدامة المالية للمستشفيات الفلسطينية في القدس خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تلبية الاحتياجات الطبية للفئات الأكثر فقرا من القدس وبقية المناطق. إنشاء لجنة تنسيق تشمل للمؤسسات الأهلية والاجتماعية والثقافية الأهلية العاملة داخل القدس معتمدة رسميا كمرجعية تخطيطية للبرامج الخاصة بالقدس وفي التحوار مع القطاعات المختلفة. 	قصير الأجل قصير الأجل	شراكة جميع القطاعات عام وخاص وأهلي وزارة شؤون القدس ووزارة الاقتصاد	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> تفعيل دور غرفة تجارة وصناعة وسياحة القدس وتزويدها بالموارد والصلاحيات لتنسيق المبادرات الاقتصادية وللدفاع عن مصالح الشركات الفلسطينية لدى سلطات البلدية والضريبة. توفير خدمات قانونية وهندسية لطالبي أنونات البناء داخل القدس. تحديث وتفعيل المرسومين الرئاسيين بشأن تشكيل الأمانة العامة للقدس (2012) وبشأن إنشاء صندوق القدس (2013) لقيادة وتنسيق وتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية في القدس. تكثيف الاستثمار في مشاريع الإسكان اللائق لذوي الدخل المحدود. زيادة التسهيلات الائتمانية العقارية والتجارية المخصصة لسكان القدس تخصيص موازنات كافية لبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً وخاصة حالات الإدمان والأزمات النفسية والعنف الأسري. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة شؤون القدس</p> <p>ص. الاستثمار مصرف</p> <p>قطاع عام</p> <p>الرئاسة ووزارة شؤون القدس</p> <p>جميع القطاعات</p> <p>سلطة النقد ووزارتا المالية والتنمية الاجتماعية</p>	<p>اتحاد الغرف التجارية</p> <p>قطاع أهلي</p> <p>قطاع أهلي وخاص</p> <p>الاستثمار العقاري</p> <p>سلطة النقد</p> <p>قطاع أهلي</p>
	3-1-4 إعطاء أولوية لإعادة الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وبقية المناطق		<ul style="list-style-type: none"> تكثيف توجيه الاستثمار العام الصناعي في غزة بواسطة مبادرات وشراكات مع شركات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. منح تسهيلات وحوافز ومعاملة مميزة في التعامل الضريبي مع شركات إنتاجية التي تقيم مشاريع مشتركة مع مستثمرين من الضفة الغربية. تطوير مشاريع وشراكات وجولات سياحية مشتركة لإدخال غزة إلى خارطة السياحة الفلسطينية. العمل على إعادة تشغيل معبر رفح التجاري وتفعيل الممر التجاري الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>صندوق الاستثمار</p> <p>وزارة المالية</p> <p>وزارة السياحة</p> <p>الرئاسة</p>	<p>مستثمرون كبار</p> <p>القطاع السياحي</p>
	4-1-4 التوجه نحو نظام إداري لامركزي ديمقراطي يكون		<ul style="list-style-type: none"> تسريع العمل لوضع التنمية الإقليمية حيز التنفيذ بدء العمل على خطط تنمية إقليمية انطلاقاً من المركز 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>وزارة الحكم المحلي</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> الأساس في التخطيط لتنمية إقليمية لامركزية تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم. 	<ul style="list-style-type: none"> صياغة خطة لبناء القدرات الخدمية في الأقاليم تعزيز الترابط في تقديم الخدمات الاجتماعية بين "مناطق ج" والمناطق الأخرى إعطاء الأولوية للفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً في كل من القدس العربية وقطاع غزة ومناطق "ج" 	<ul style="list-style-type: none"> متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة التنمية الاجتماعية وزارتي المالية والتنمية الاجتماعية 	
		<ul style="list-style-type: none"> 4-1-5 ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية وترسيخ مبدأ المساواة، ووضع سياسات تنموية سكانية على أساس التحول الديمغرافي والتوزيع الجغرافي والتركيبة الاقتصادية للسكان. 	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة الجماعية من كافة الأطراف بما فيها القوى السياسية في وضع السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية على أساس إقليمي كجزء من عملية "توطين" أهداف التنمية المستدامة المعتمدة عالمياً. تفعيل دور اللجنة الخاصة بربط أهداف التنمية الدولية بالرؤية الفلسطينية، وتحديد الاحتياجات الفلسطينية بشكل واضح بما يتناسب مع إمكانيات واحتياجات الأقاليم. 	<ul style="list-style-type: none"> متوسط الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> قطاع عام/ أهلي/خاص 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس الوزراء وجهاز الإحصاء المركزي
5. المستويات المرتفعة للبطالة (بما فيها المقنعة) وعدم مقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل	<ul style="list-style-type: none"> 5-1 معالجة البطالة والتخفيف من نسبتها وخاصة في صفوف الخريجين الجدد وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل 	<ul style="list-style-type: none"> 5-1-1 تحسين مستوى التدريب واستهداف خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل في الأسر الفقيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> تخصيص صندوق للتدريب المهني من قبل القطاع الخاص وفقاً لاحتياجاتهم من المهارات المطلوبة. 	<ul style="list-style-type: none"> قصير الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> كبريات شركات القطاع الخاص 	
		<ul style="list-style-type: none"> 5-1-2 تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تحديد احتياجاتهم بمستوى المهارة وطبيعة الأعمال المطلوبة 	<ul style="list-style-type: none"> تنسيق مباشر بين القطاع الخاص ووزارة العمل في تحديث البيانات المتعلقة للباحثين عن عمل والمتعلقة بالطلب على العمال أو الموظفين المطلوبين للقطاع الخاص، مما يخفف من حدة البطالة الهيكلية الناجمة عن التطور التكنولوجي، والإقليمية الناجمة عن تدهور بعض الصناعات في إقليم معين، والبطالة الظاهرة الناجمة عن اختلاف المهارات والتخصص. 	<ul style="list-style-type: none"> متوسط الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العمل، وزارة التربية 	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		5-1-3 تعزيز آليات البحث عن العمل، وتحفيز المبادرات الشبابية والنسائية وتوفير البيئة الحاضنة لها.	• تخصيص موازنات خاصة لمحاربة للشباب الخريجين العاطلين عن العمل (وخاصة الإناث) ودعم المبادرات الإبداعية.	متوسط الأجل	وزارة العمل، وزارة التربية، صندوق التشغيل	القطاع الخاص
		5-1-4 تشجيع الشركات والمشاريع التي تقام في المناطق المهمشة والفقيرة بهدف توسيع التوظيف، خاصة للكوادر النسائية المؤهلة.	• رفع نسبة الإعفاء من ضريبة الدخل التبرعات التي تخصص للمشاريع الخيرية الإنتاجية. • إعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات للمشروع الذي يقام في المناطق المهمشة ويشغل أكثر من خمسة عمال أو موظفين. • توفير تسهيلات مصرفية لفترة طويلة وبدون فوائد للمشاريع الشبابية والنسوية الإبداعية.	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل	وزارة المالية وزارة المالية القطاع المصرفي	
		• تبني القطاع الخاص تدريب الخريجين بشكل ميداني وفق منهج، مما لا يخلق أعباء مالية على القطاع الخاص ويعطي فرصا محتملة للخريجين.	• توفير تسهيلات مصرفية لفترة طويلة وبدون فوائد للمشاريع الشبابية والنسوية الإبداعية.	متوسط الأجل	قطاع خاص	
		5-1-5 تنويع الاستثمار في التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي العام وتشجيع الاستثمار الخاص في مجالات جديدة	• التوقف المؤقت عن ترخيص جامعات تطرح تخصصات تقليدية. • إعلان إمكانية ترخيص عدد من الكليات المهنية بحجم متوسط مع تسهيلات. • إعلان إمكانية ترخيص عدد من المعاهد الفنية والتكنولوجية بحجم متوسط مع تسهيلات.	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	وزارة التربية وزارة التربية وزارة التربية	
		5-1-6 تطوير القدرات وزيادة العمالة الماهرة والمدربة وتعزيز المعرفة المهنية والتسويقية لزيادة التشغيل وتقليل البطالة.	• إنشاء قاعدة بيانات للعرض والطلب في سوق العمل لمساعدة المستثمر في تأمين احتياجاته من الكوادر المؤهلة ولوصول طالب العمل إلى الوظائف المتاحة. • تعزيز المناهج الدراسية والتدريب العملي للقطاعات المختلفة بشكل كاف.	قصير الأجل متوسط الأجل	صندوق التشغيل وزارة التربية	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		5-1-7 توظيف التنمية الإقليمية المتوازنة والتخطيط التأشير كأدوات لمحاربة البطالة وجسر الفجوات التنموية	استهداف المناطق التي تعاني من البطالة والفقر بالمشاريع المولدة للوظائف وفرص التشغيل.	متوسط الأجل	القطاع الخاص	القطاع العام
6- تفاقم ظاهرة الفقر واللامساواة الاجتماعية	6-1 مكافحة الفقر وتخفيف حدته على المدى القصير وتقليل عدد الفقراء على المدى الأبعد	6-1-1 تحسين خدمات التعليم والصحة وتشجيع تعليم الفقراء من الجنسين.	توفير المزيد من فرص التعليم المجاني في كافة مستويات التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي للفئات غير المقتدرة وبخاصة النساء. تفعيل قانون الصندوق الوطني للتعليم إعطاء حوافز إضافية لتعليم لفقراء ومكافحة التسرب من المدارس في مستوى التعليم الإلزامي وتقديم إرشاد اجتماعي مكثف وتنفيذ برامج تثقيفية لهم لإدماجهم في المجتمع. توفير مستلزمات الاستهلاك الأسري الاعتيادي من الطاقة والماء لغير المقتدرين من خلال نظام عدادات الدفع المسبق. تحسين نوعية خدمات التأمين الصحي المجاني المقدمة للفقراء	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	وزارتا التربية والتنمية الاجتماعية وزارة التربية وزارتا التربية والمالية وزارتا التنمية الاجتماعية والمالية وزارة الصحة	قطاع أهلي
		6-1-2 ضمان تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور	تفعيل آليات الرقابة على الشركات الكبرى والمنشآت المتوسطة والصغيرة طلاق حملة ترويجية للحث على الالتزام بتطبيق القانون فرض مخالفات صارمة على مشغلين ينتهكون القانون	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل	وزارة العمل وزارة العمل وزارة العمل	
		6-1-3 زيادة حصة دخل الفقراء من عملهم الذاتي بدل الإعانات	تخصيص بند في الموازنة العامة لمشاريع الفئات غير المقتدرة وخاصة النسائية	قصير الأجل	وزارتا المالية والتنمية الاجتماعية	
		6-1-4 رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وتكثيفها لتشمل الفقراء وتضمينها برامج العلاج النفسي ومكافحة	تصميم وتنفيذ برامج توعية عن أهمية العمل الذاتي الدائم والاعتماد على الذات، ودراسة الإمكانيات البشرية والتخصصات الموجودة لدى الفئات المهمشة وتخصيص التمويل اللازم لإنشاء مشاريع خاصة بهم، خاصة بين النساء والشباب.	قصير الأجل	وزارتا التنمية الاجتماعية والمالية	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		المخدرات وإعادة التأهيل للمدمنين.	المضي في إتمام الحوار الوطني بخصوص قانون الضمان الاجتماعي والإسراع بتطبيقه وتفعيل مؤسساته	قصير الأجل	وزارة العمل	
		6-1-5 اعتماد المبادئ الدولية الطوعية المتعارف عليها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق خصوصية النضال الوطني الفلسطيني.	إجراء دراسات لتطوير نماذج فلسطينية مناسبة لتطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأفعال ملموسة بعيداً عن الشعارات وأغراض الدعاية التجارية، مع توخي تكاملها مع دور القطاع العام. رفع الوعي لدى أوساط القطاع الخاص من خلال إطلاق الحملات الإعلامية وعقد الندوات، خاصة الشركات الكبيرة والمتوسطة، حول أهمية تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية.	قصير الأجل	قطاع خاص	
		رصد ومتابعة المبادرات الجديدة وإبراز نجاحاتها وفحص أسباب إخفاقاتها.		قصير الأجل	قطاع خاص	
		6-1-6 تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية التضامنية	تشجيع وحث مؤسسات المجتمع المدني على توسيع برامجها وتكثيف جهودها في برامج التأهيل والعلاج. إنشاء آلية مشتركة بين كافة القطاعات لدمج الفقراء في برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ولتنسيق بيئة مكافحة الفقر وتوسيعها لتشمل وزارات عديدة والقطاع الخاص والأهلي. وضع برامج الفقراء كأولوية في أجندة مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل المناطق المهمشة ومأسسة هذا العمل وتوسيع نطاقه.	قصير الأجل	قطاع أهلي	وزارة التنمية المجتمعية
			إنشاء آلية مشتركة بين كافة القطاعات لدمج الفقراء في برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ولتنسيق بيئة مكافحة الفقر وتوسيعها لتشمل وزارات عديدة والقطاع الخاص والأهلي.	قصير الأجل	وزارة التنمية الاجتماعية	قطاع أهلي وقطاع خاص
			وضع برامج الفقراء كأولوية في أجندة مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل المناطق المهمشة ومأسسة هذا العمل وتوسيع نطاقه.	متوسط الأجل	قطاع خاص	قطاع أهلي ووزارة التنمية المجتمعية

إطار السياسات (2) تطوير بيئة الأعمال الحوكمة الاقتصادية

الأهداف المحددة:

إيجاد نظام قضائي وتشريعي أكثر جذباً
للاستثمار ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد
الواجبات ويعزز الأداء التنافسي للأسواق
المحلية

رفع فعالية الجهاز الحكومي ودوره في الرقابة
والإشراف في الإدارات الحكومية ذات العلاقة
بالأعمال

تعزيز البيئة القانونية والاستثمارية المشجعة
للإنتاج المحلي

تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص
وتأسيس شراكة بينهما تراعي المصالح
التموية وتنهض بها

رفع مستوى الثقة والوعي لدى المستهلك
الفلسطيني بالمنتج المحلي لزيادة حصته
السوقية

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارة المالية والاقتصاد	قصير الأجل قصير الأجل	دراسة تعديل القوانين الضريبية وتقييم فعالية قانون تشجيع الاستثمار . محاربة الإغراق والتهرب بهدف استقرار الأسعار في الأسواق المحلية للحد من التضخم وفرض العدالة الضريبية على الجميع. التسريع في الإرجاع (الرديات) الضريبية. تحسين الخدمات العامة مقابل الضريبة المدفوعة.	1-1 سياسات ضريبية وجمركية تتصف بجميع الفئات الاجتماعية.	1- تعزيز البيئة الاستثمارية المشجعة لزيادة الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد.
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	تفعيل المراسيم السارية بخصوص إنشاء هيئة لتقديم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى توفير متطلبات كبيرة لإنجاحها.	2-1 دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة وبخاصة التي تساهم في تمكين المرأة.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	منح حوافز خاصة للصناعات التي تعتمد على المدخلات المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد المباشر للمدخلات الصناعية، وتشجيع الاستيراد المباشر للمدخلات الصناعية والمواد الوسيطة بدلا من المنتجات النهائية.	1-3 زيادة الاستثمار خارج منطقة "أ"	
قطاع وخاص	وزارة الاقتصاد والأشغال العامة	قصير الأجل	وضع حوافز استثمارية خاصة لمناطق (ج)، مع وجود ضمانات حمائية للمستثمرين فيها.		
صندوق الاستثمار	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	إنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة بعيدة عن التجمعات السكانية في الأراضي الحكومية والأميرية غير المستغلة وفي مناطق (أ، ب، ج) وتهيئتها وتوجيهها بموجب سياسة محددة لنوعية الصناعة القابلة للنجاح والمنافسة.		
	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	العمل على توفير تأمين ضد مخاطر الاستثمار خارج مناطق أ و ب.		
	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	اعتماد قطاعات إستراتيجية ذات أولوية للحوافز لجذب شركات دولية.		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع خاص	وزارة المالية	متوسط الأجل	زيادة كفاءة وعدد الموظفين في الجمارك والضابطة الجمركية والدوائر الضريبية والأجهزة الحكومية الرئيسية المعنية بالتجارة الخارجية وبالتعامل مع جمهور الأعمال وعقد دورات تدريبية متخصصة لهم لزيادة قدراتهم وفعاليتهم. تسهيل الحصول على المعلومات للقطاع الخاص بشفافية وفاعلية. البدء بشكل تدريجي تعيين ملحقين تجاريين وخاصة في الدول التي يكون فيها التعامل التجاري أكبر ما يمكن.	1-2 رفع كفاءة الإدارة العامة وتجاوبها مع الجمهور في وظائف الحوكمة الاقتصادية والتنظيمية والإشرافية.	2- إنشاء جهاز حكومي فعال، ورفع مستوى الرقابة والإشراف والتأهيل في الإدارات الحكومية بناء على التخصص.
	مجلس الوزراء وزارتنا الخارجية والاقتصاد الوزارات الاقتصادية	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل	التدريب الميداني في دول أخرى على آلية التعامل مع القضايا التجارية والإدارية المختلفة. مراجعة وتسجيل المعاملات التجارية في مكان واحد (نافذة موحدة). الحفاظ على تراكم الخبرات الوظيفية من خلال إنشاء نظام حوافز عام مرتبط بالأداء، وكذلك إنشاء نظام تقييم علمي موضوعي.		
	ديوان الموظفين وزارة الاقتصاد	قصير الأجل متوسط الأجل	إنجاز الربط الرقمي بين الخدمات المقدمة من قبل الدوائر ذات العلاقة في مختلف الأجهزة الحكومية بتسهيل النشاط الاقتصادي وتسريع المعاملات والحصول على المعلومات وتلقي شكاوى الجمهور (مالية، اقتصاد وطني، نقد، زراعة، مياه، طاقة)، وإعادة تفعيل عمل فريق تحسين المناخ الاستثماري لتسهيل المعاملات.		
ديوان الموظفين	مجلس الوزراء عدة وزارات	متوسط الأجل	زيادة الكفاءة وأعداد الموظفين في قطاعات حكومية أخرى، مثل شرطة المرور، مفتشي وزارة العمل، والتفتيش على السلع.		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
سلطة الأراضي	وزارتنا العدل والمالية	متوسط الأجل	إنشاء محكمة تأمين متخصصة وأخرى ذات علاقة مع إجراءات تنفيذية واضحة وسريعة لتنفيذ القرارات في الوقت المناسب.	• 1-3 التوجه نحو إنشاء محاكم تخصصية و نحو تسريع إجراءات التقاضي والتحكيم.	3- نظام قضائي وتشريعي أكثر جذبا للاستثمار ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد الواجبات في إطار زمني واضح.
سلطة الأراضي	وزارة العدل	قصير الأجل	إعادة هيكلة آليات عمل محكمة الأراضي على أساس حوسبة المعاملات وتسريع الإجراءات وتسهيلها. وإنشاء محكمة فرعية لتسوية الأراضي وشراء العقارات ضمن إجراءات سريعة تحفز المستثمرين.	•	
سلطة النقد	وزارتنا الاقتصاد والمالية	متوسط الأجل متوسط الأجل	الشروع في وضع قانون الإفلاس. مراجعة وتحديث قانون المالكين والمستأجرين.	•	
	رئاسة الوزراء وسلطة الأراضي رئاسة الوزراء	قصير الأجل قصير الأجل	صدور تعليمات من الجهات المختصة لإسراع البت في الأمور المتعلقة بشراء وبيع الأراضي ضمن فترة زمنية معقولة.	• 2-3 العمل على تنفيذ أحكام القانون بسرعة (إعمال حكم القانون). • والتوجه نحو خلق الثقة بالنظام القضائي.	
	وزارة العدل وسلطة الأراضي مجلس الوزراء مجلس الوزراء مجلس الوزراء وزارتنا العدل	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	التي يسبب غيابها ثغرة مثل قانون الإفلاس وعدم إصدار قوانين جديدة إلا في حالة الضرورة وبحسب ما نص عليها القانون الأساسي. العمل على تسريع إجراءات العمل القضائي ومعالجة عدد أكبر من الملفات المتراكمة. وضع لوائح تنفيذية لقانون الصناعة الصادر عام 2010. إصدار قانون تنظيم السوق في قطاعي الاتصالات والطاقة. دراسة إصدار قانون المدن الجديدة لتسهيل المشاريع القادمة. حل المشكلة الإدارية والقانونية في تسلسل التتقل بين محاكم الدرجة الأولى والثانية ومحاكم النقض، ووضع أسس ومعايير قانونية وإدارية واضحة لتتقل الملفات والقضايا بين المحاكم وبالسرية المقبولة.	•	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارة العدل	متوسط الأجل	زيادة عدد ومستوى التخصص والتأهيل للقضاء بما يكفي لسد النقص في المجتمع الفلسطيني، مع إعطاء المرأة دور أكبر في العمل القضائي.	3-3 البدء بتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية بكافة أنواعها.	
قطاع عام	وزارة العدل	قصير الأجل	إصدار تعليمات واضحة بإعادة تنظيم العمل القضائي بناء على التوزيع الجغرافي الإقليمي.	3-4 التوجه نحو لامركزية التقاضي (كل في منطقته)	
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	تطبيق المواصفات والمقاييس الفلسطينية على كافة السلع المنتجة. والرقابة على مواصفات السلع المستوردة، واستكمال وتطوير المواصفات الفلسطينية التي لم تنجز بعد.	1-4 وضع سياسات صناعية وتجارية وتسويقية وبرامج توعية مرتبطة بنظام معلومات دقيقة وواضح عن المنتجات في أسواق التصدير.	4. رفع مستوى الثقة والوعي لدى المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلية لزيادة حصتها السوقية على حساب المنتجات الإسرائيلية المماثلة لها وتقوية الروابط الأمامية والخلفية لإنتاج سلع جديدة بهدف التصدير، وبيع بديلة
قطاع خاص	وزارة المالية	قصير الأجل	بذل جهود إضافية في معالجة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي للابتعاد عن المنافسة غير العادلة والتشوه في الأسعار		
قطاع عام	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	إبراز دور وآلية عمل الجهات الرقابية أمام المستهلك الفلسطيني ومراقبة الأسعار، وبخاصة أسعار النقل لتخفيض التكلفة.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	استعمال الملصق الفلسطيني في جميع مراحل الإنتاج والتعبئة والتسويق.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	استعمال الترميز الإلكتروني الدولي (Bar Code) الذي يساعد على تنظيم وضبط الأسواق والرقابة على السلع.		
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	تعميم نظام الايزو بشكل تشجيعى للمنشآت الفلسطينية.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	متابعة تنفيذ الآلية الوطنية للتصدير		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع خاص وأهلي قطاع خاص قطاع أهلي وزارة الاقتصاد	وزارة الاقتصاد وزارتنا الاقتصاد والزراعة القطاع الخاص وزارة المالية	متوسط الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التصدير والاستفادة من اتفاقية بالي 2013 لتسهيل التجارة. • تقديم حوافز خاصة للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة الموجهة لسوق التصدير . • التركيز على القطاعات الإنتاجية (مثلاً IT) وليس فقط على المناطق الجغرافية عند بحث خيارات الاستثمار • تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين لإنتاجهم ضمن معايير محددة مثلاً إعفاء أي مشروع من ضريبة الدخل يقوم بتصدير أكثر من 50% من إنتاجه • دمج القطاع غير الرسمي في الإنتاج ضمن برامج رسمية تتعلق بتطوير بيئة الأعمال، من خلال الاعتراف بهذا القطاع وتوسيع نطاق الإعفاء للأعمال الصغيرة لتطمينهم بتسجيل أعمالهم بشكل رسمي وقانوني. • تحديد أولويات السوق الفلسطيني من السلع الاستهلاكية والوسيطة بناء على تحليل قواعد البيانات. • دراسة إمكانية تقديم قروض رمزية للمشاريع النوعية الجديدة ومشاريع الابتكارات، مع إعطاء حوافز مميزة لها. • توفير تعليم مهني مجاني وتدريب علمي عملي من خلال إنشاء المركز الفلسطيني أو المعهد المهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 	<ul style="list-style-type: none"> • 4-2 إعداد وصياغة سياسات صناعية وفقاً للسياسات المالية والتجارية وسياسات إدارة العرض التي يمكن أن تكون داعمة للسياسات الصناعية لتعزيز القدرة الإنتاجية الذاتية. 	<ul style="list-style-type: none"> • لإحلال الواردات، وتعزيز البيئة التنافسية.
قطاع خاص قطاع عام	وزارتنا الاقتصاد والمالية وزارة الاقتصاد	قصير الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • فرض جمارك على سلع محددة تستورد من طرف ثالث ويتم إنتاج مثلها محلياً. • تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة وزيادة الرقابة على السلع النهائية. 	<ul style="list-style-type: none"> • 4-3 وضع سياسات حمائية مدروسة للصناعات المحلية. 	
قطاع خاص قطاع خاص	وزارتنا الاقتصاد والمالية وزارتنا الاقتصاد والمالية	متوسط الأجل قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مجالات الشراكة التي يهتم بها كل طرف في مجال الصناعة والإنتاج. • إشراك القطاع الخاص في مراقبة السوق ومحاربة الغش والتهرب عن طريق إنشاء لجنة المخاطر والمعلومات المشتركة وتأسيس قاعدة بيانات عن الأسعار والمنتجات . 	<ul style="list-style-type: none"> • 4-4 تسهيل إجراءات إنشاء وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. 	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع خاص	الوزارات الاقتصادية	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء دائرة رسمية في كل من الوزارات المعنية مع تمثيل دائم للقطاع الخاص في هذه الدائرة. 		
	وزارة الاقتصاد، المالية، مجلس الوزراء	قصير الأجل قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء لجنة لتنظيم حوار بين المعنيين • وضع الأسس لتركيبية وهيكلية إطار الشراكة واقتراح مهامه. 	5-1 إقامة إطار شراكة رسمي يضم ممثلين عن جميع الأطراف الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الفلسطيني	5- تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص في رسم السياسات التنموية
	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على إنشاء جهاز قانوني وفني للرقابة وتنظيم الامتيازات. 	5-2 إقامة جهاز حكومي فعال للرقابة وتنظيم الامتيازات	
القطاع الخاص	عدة وزارات	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، على سبيل المثال في التجهيز والتشغيل ونقل المسؤولية (BOT)، كأداة للشراكة. 	5-3 استخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع	
القطاع الخاص	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة السياسات التجارية المتعلقة بعقد الاتفاقات التجارية الدولية وخصوصا ما يتعلق بالتصدير والسياسات الصناعية والزراعية. • إمكانية إنشاء برنامج توعية مشترك موجه للقطاع الخاص لتعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي عقدها السلطة الفلسطينية. 	5-4 إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة السياسات التجارية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.	

إطار السياسات (3) تطوير القطاعات الإنتاجية

الأهداف المحددة:

تحديد سياسات وتدخلات عملية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص وقابلة للتطبيق لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة كالقطاعات الإنتاجية الأهم في ظل الظروف السائدة

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	متوسط الأجل	تطوير الأنظمة والتعليمات بشأن إدارة سوق الجملة وتسجيل الصفقات لغرض جمع المعلومات وحماية حقوق جميع الفاعلين في أسواق الجملة ومنع الاحتكار .	1-1 تطوير التعليمات الكفيلة بتنظيم السوق وتطوير البنى التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعبئة والتغليف والتخزين لزيادة فعالية توزيع المحاصيل الزراعية في السوق المحلي	1- النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل الزراعي للمنتجين
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	متوسط الأجل	تطوير البنية التحتية للتسويق الزراعي وخصوصاً بناء مخازن تبريد لحفظ وتخزين الفواكه والخضار المنتجة محلياً للحفاظ على استقرار الأسعار		
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	متوسط الأجل	بناء مخازن (صوامع) الحبوب بحجم مناسب يمكن التجار من استيراد كميات مناسبة للسوق وتخزينها في ظروف مناسبة وتحت الرقابة الصحية، وخاصة في مناطق "ج". وإنشاء مركز للتصنيف (التدريج) والتعبئة والتغليف،		
وزارتا الزراعة والاقتصاد	الضابطة الجمركية	قصير الأجل	الرقابة على أسعار وجودة السلع الزراعية من إسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة وتوفير المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية للمستهلكين.	2-1 حماية حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي، وخصوصاً حماية صغار المنتجين من حيث حصولهم على سعر عادل لمنتجاتهم من جهة، وضمان مطابقتها للمواصفات والشروط الصحية المتعلقة بحماية المستهلك.	
كبار المستثمرين	صندوق الاستثمار / وزارة المالية	متوسط الأجل	ضبط وتنظيم برنامج وزارة الزراعة الخاص بشهادات المنشأ لأغراض التصدير، وإطلاق حملة دولية لترسيخ الصورة الإيجابية للقطاع الزراعي الفلسطيني، وإقامة مركز تصدير دولي لتشجيع التجارة في الأسواق ذات الإمكانيات العالية.		
كبار المستثمرين	صندوق الاستثمار / وزارة المالية	متوسط الأجل	تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعات الزراعية التي تعتمد منتجات محلية من خلال منح التسهيلات الضريبية أو أية أشكال أخرى، لزيادة خيارات التسويق من جهة، وملجأ أخير للمنتجات الزراعية في حال وجود فائض في عرض المنتجات، مما يمنحها شبكة أمان لمواجهة تقلبات السوق.		
قطاع خاص/أهلي	وزارة الزراعة	قصير الأجل	تشجيع تنظيم المنتجين الصغار في تعاونيات في مختلف مراحل سلسلة القيمة.	3-1 إقرار مسودة قانون التعاون الفلسطيني بغرض استغلال هذا النمط من تنظيم الإنتاج والتسويق والتوزيع الذي أثبت جدارته في مواجهة الأزمات الاقتصادية وفي معالجة ظاهرة تفتت الملكية.	
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	قصير الأجل	استخدام مكثف للحيز المتوفر من الأراضي الزراعية في مناطق "ج" لاستثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية المقامة في بقية المناطق.		
وزارة الزراعة	قطاع خاص	متوسط الأجل	توسيع استخدام أنماط جديدة في إنتاج قطاع زيت الزيتون، كالتعاونيات أو الشركات، بما يسمح بالاستفادة من اقتصاديات الحجم، والتقنيات الحديثة، والانتقال للإنتاج الطبيعي (العضوي).		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع أهلي/خاص	قطاع خاص سلطة المياه / صندوق الاستثمار وزارتي المالية والزراعة	قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	العمل على زيادة الاستثمارات الزراعية لإحلال الواردات الغذائية والاستهلاكية المستوردة من مصادر أخرى. زيادة كميات المياه المعالجة بمقاييس آمنة لتسهيل استصلاح الأراضي القابلة للزراعة المرورية مما يساعد على توفير المزيد من المياه للاستخدامات البشرية. توفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التأمين لدرء المخاطر الطبيعية	1-4 المواظبة على إعداد خطط سنوية تأشيرية لضمان تنويع المنتجات الزراعية في الرزنامة الزراعية بشكل سنوي لمساعدة المنتجين على تجنب مخاطر فائض العرض وتحسين الدخل الزراعي.	
قطاع أهلي	وزارة الزراعة	قصير الأجل	تطوير الإرشاد الزراعي الذي تقوم به وزارة الزراعة للمحاصيل الزراعية وللثروة الحيوانية.	1-5 تطوير تعليمات حماية المستهلك للسلع الزراعية ومتابعة الامتثال بها، خصوصا استخدام المبيدات والأدوية الزراعية والبيطرية وطرق التخزين والنقل الآمن للسلع الغذائية.	
قطاع أهلي	وزارة الزراعة وزارتي الزراعة والاقتصاد	قصير الأجل قصير الأجل	مراقبة الأدوية الزراعية المتوفرة في السوق، وفحص تسجيلها لدى جهات الاختصاص، وفحص فعاليتها وصلاحتها ومخاطرها بشكل دوري من قبل وزارة الزراعة فحص دوري للمنتجات الزراعية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وإتلاف غير الصالح منها ومحاسبة منتجيها.		
مجلس الزيتون قطاع جامعي قطاع جامعي	وزارة الزراعة وزارة الزراعة وزارة الزراعة	قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	تجديد وتفعيل مجلس الزيتون إنشاء مراكز تدريب مهني زراعي لتطوير قدرات المزارعين الشباب إنشاء مركز للأبحاث الزراعية لتطوير القدرات البشرية والفنية لتطوير إدارة الإنتاج الزراعي، وتوطين التكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات الزراعة النباتية والحيوانية	1-6 الاهتمام بتطوير الخبرات والمعارف الزراعية والأطر التنظيمية والتسويقية	
	وزارة الزراعة	متوسط الأجل	الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالزراعة والمعايير الصحية النباتية		
	صندوق الاستثمار وزارة الزراعة وزارتي المالية والزراعة	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	الاستثمار في إقامة مزارع الأسماك في قطاع غزة تطوير قدرات الإرشاد الزراعي بتوفير الخدمات البيطرية من خلال دراسة علمية وخطة قابلة للتنفيذ زيادة الموازنات المخصصة للخدمات البيطرية المقدمة من وزارة الزراعة خاصة لصغار المربيين والتجمعات الزراعية في المناطق النائية والهشة.	1-7 الاهتمام بحماية وتربية الثروة الحيوانية	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارة المالية وزارة الزراعة / سلطة الأراضي	قصير الأجل متوسط الأجل	• إعفاء الأراضي المزروعة من ضريبة الأملاك. • استصلاح أراضي خاصة وتلك التابعة للأوقاف وإتاحتها للراغبين في فلاحتها بمبالغ رمزية بموجب اتفاقيات طويلة الأمد (5 سنوات قابلة للتجديد) دون الإخلال بحقوق الملكية.	1-8 زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة	
اتحاد الصناعات	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	• توسيع برنامج تحديث الصناعة كميًا ليشمل عدد أكبر من المنتفعين في مختلف القطاعات، ونوعياً ليشتمل تصنيع منتجات ذات تنافسية عالية.	1-2 إعادة هيكلة الصناعات الواعدة القادرة على الانتقال لإنتاج منتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ولديها القدرة على المنافسة في السوق المحلية والأسواق الدولية.	2- جعل التصنيع من الأولويات الاستثمارية والتشغيلية الاستراتيجية
اتحاد الصناعات	وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد	قصير الأجل متوسط الأجل	• تكتيف نمط العناقيد الصناعية الموزعة مناطقياً. • مراقبة وتحسين بيئة الإنتاج وسلامة المنشآت الصناعية		
القطاع المصرفي	وزارة المالية وزارة المالية وزارتي الاقتصاد والمالية	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	• أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه للأغراض الصناعية والزراعية. • حوافز ضريبية وتسهيلات مصرفية لاستيراد المباشرة للمعدات والآلات التصنيعية. • إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لتوفير إعانات ومنح وترتيب شراكات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني، يتم تمويله من خلال اقتطاعات من أرباح قطاع الخدمات المالية.	2-2 رفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية الوطنية	
صندوق الاستثمار	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	• تطوير مكثف لأنظمة المعايير والمواصفات وآليات تطبيقها.		
	وزارة المالية وزارتي الاقتصاد والمالية الضابطة الجمركية	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل	• إعفاءات ضريبية تحفيزية للصناعات الغذائية وتلك المستخدمة بكثافة للمدخلات والمواد الخام المحلية. • تعديلات انتقائية هادفة ولفترة زمنية محددة في جدول التعريفات الجمركية تحمي صناعات هامة من المنافسة غير المنصفة. • عدم التساهل مع التجارة غير القانونية والمستوربات غير المتوافقة مع المواصفات الفلسطينية المعتمدة	3-2 حماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات	
	القطاع المصرفي وزارة المالية	متوسط الأجل متوسط الأجل	• احتضان الصناعات الناشئة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة بتسهيلات مصرفية طويلة المدى. • منح إعفاءات من ضريبة الدخل لمدة (3-5 سنوات) للصناعات الناشئة		
	مجلس الوزراء مجلس الوزراء وزارة الاقتصاد	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	• إقرار قانون الصناعة ووضع الإجراءات واللوائح التنفيذية • إقرار قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية • تطوير الأنظمة والإجراءات للاعتماد المتبادل للمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين	4-2 تطوير البيئة التنظيمية للصناعة الفلسطينية	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
القطاع الخاص	هيئة المدن الصناعية هيئة تشجيع الاستثمار مجلس الوزراء / هيئة المدن الصناعية ومجلس الوزراء، وزارة المواصلات، وزارة الأشغال العامة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد.	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف عمليات تطوير 6 مناطق صناعية كبيرة، 3 في الضفة الغربية و3 في غزة لتخفيف الضغوط على المناطق الصناعية المكتظة، والمتلاصقة أو المتداخلة مع الأحياء السكنية في المدن، وتوفير شبكة الطرق والمواصلات الآمنة. توفير شروط نجاح المناطق الصناعية وزيادة جاذبيتها للاستثمار الخاص الفلسطيني والدولي بتقديم المباني والمساحات المفتوحة فيها بأسعار تشجيعية. تنفيذ نظام النافذة الاستثمارية الموحدة للتراخيص. تذليل الصعوبات والمعوقات التجارية من خلال تسهيل التخليص الجمركي المتاح فلسطينيا وربط الشركات والمناطق الصناعية بالنظام الجمركي المحوسب (ضمن إستراتيجية الإدخال المباشر DTI). إعمال قانون المدن الصناعية لسنة 1998 وإعداد اللوائح التنفيذية له التخطيط لإنشاء مناطق صناعية خضراء ومدن لوجستية ومدن تكنولوجية مكملة للمناطق الصناعية و لتوفير أراضي عامة لإنشائها. تخفيض أسعار الطاقة للمناطق الصناعية. إنشاء مستودعات وصوامع للسلع الاستراتيجية (القمح والحبوب والوقود) داخل المدن الصناعية، مع إنشاء بوندد (مخازن جمركية) داخل وخارج المدن الصناعية. التعريف والترويج للمدن الصناعية في فلسطين، وعمل حملات وبرامج ترويجية متخصصة من قبل السفارات الفلسطينية في الخارج لجذب المستثمرين. 	<p>1-3 تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية، من خلال إخلاء الصناعات الملوثة لبيئة والمدن، وتشغيل المناطق الصناعية المخططة، وأخرى حديثة، مزودة بكافة الخدمات المطلوبة وجاذبة للاستثمارات لها.</p>	<p>3- تفعيل دور المدن الصناعية في دعم القطاعات الإنتاجية</p>
تجمع السياحة في القدس	وزارة السياحة	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> جذب المزيد من السائحين عن طريق مكاتب السياحة الفلسطينية وفق رزم تركز على الإقامة في القدس الشرقية أو في المدن الفلسطينية، وعلى زيارة المواقع السياحية الفلسطينية. 	<p>1-4 زيادة قدرات الناشطين في القطاع السياحي على توسيع سيطرتهم على سلسلة القيمة للقطاع بشكل متنامي ومستدام.</p>	<p>4- الحفاظ على موروث القطاع السياحي وجعله محور الفروع الخدمية المتصلة</p>
تجمع السياحة في القدس	وزارة السياحة	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> دعم الشركات والأفراد من الفلسطينيين العاملين في حقل السياحة من سكان القدس الشرقية، وتشجيعهم لتولي تسويق فلسطين في الدول المستهدفة، وخصوصا في مجال السياحة الدينية والثقافية. 		
وزارة السياحة	تجمع السياحة في القدس	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> تطوير رزم سياحية مناسبة تشمل القدس وبيت لحم والناصره وأريحا والخليل، وربطها مع رزم سياحية أردنية ومصرية إن أمكن. 		

الأهداف	السياسات	أدوات/آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> إطلاق حملات ومبادرات لجذب فلسطيني الشتات للتواصل مع مدنهم وقراهم، وعرض أفكار فرص استثمارية للمشاركة فيها. ومن المهم أيضا العمل على تنفيذ برامج ومهرجانات خلال فترة الإجازة الصيفية لجذبهم للزيارة. تطوير مشاريع وشراكات وجولات سياحية مشتركة لإدخال غزة إلى الخارطة السياحية الفلسطينية. 	متوسط الأجل	وزارة السياحة	تجمع السياحة في القدس
		تطوير مشاريع وشراكات وجولات سياحية مشتركة لإدخال غزة إلى الخارطة السياحية الفلسطينية.	متوسط الأجل	وزارة السياحة	القطاع السياحي
2-4 تعزيز البنية الداعمة للسياحية الفلسطينية		<ul style="list-style-type: none"> تشجيع الاستثمارات في الحفاظ على الفنادق القائمة وتوسيع سعتها تدريجيا، من خلال توفير الدعم الفني وتدريب القوى البشرية على المهارات السياحية. تفعيل مجلس السياحة الفلسطيني كمؤسسة خاصة، ورفده بالكوادر الكفيلة بتمكينه من لعب دور الجهة الرقابية على جودة الخدمات وتصنيف الفنادق والمطاعم وفق المعايير الدولية. تأهيل وترميم المواقع السياحية الرئيسية وتحسين البنية التحتية والخدمات، وضمان البيئة النظيفة وتوفير المرافق الملائمة، ووضع لافتات إرشادية وتفسيرية بلغات متعددة. تطوير الصفحات الإلكترونية للفنادق وتزويده بالخرائط مع توفير إمكانيات الحجز المباشر. تطوير نظام المعلومات السياحية وإصدار الخرائط والمعلومات التي تساعد السائحين في التعرف على المرافق السياحية وتخطيط زيارتها مسبقا. تطوير معايير تصنيف المرافق السياحية بهدف الارتقاء بالجودة وشروط الصحة والسلامة، وبناء السمعة الجيدة تعيين ملحقين سياحيين في السفارات الفلسطينية في أهم بلدان الجذب السياحي 	قصير الأجل	صندوق الاستثمار	القطاع السياحي
			قصير الأجل	وزارة السياحة	القطاع السياحي
			قصير الأجل	وزارة السياحة	القطاع السياحي
			متوسط الأجل	تجمع السياحة في القدس	
			متوسط الأجل	وزارة السياحة	
			متوسط الأجل	وزارة السياحة	
			متوسط الأجل	وزارتي السياحة والخارجية	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
القطاع الجامعي	وزارة السياحة	قصير الأجل	تطوير قدرات وخبرات العاملين في القطاع السياحي في مختلف مراحل سلسلة القيمة.	3-4 تطوير قدرات تعليم المهارات السياحية في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي لتنمية ثقافة سياحية فلسطينية تلتزم الصدق والأمانة واحترام ضيوف فلسطين لزيادة جاذبية السياحة بكافة أنواعها، بما في ذلك السياحة الترفيهية وسياحة المؤتمرات العلمية والثقافية ومؤتمرات الأعمال.	
	وزارة السياحة	قصير الأجل	توفير خرائط سياحية مجانية، ووضع مواصفات ومراقبة خدمات الفنادق والمطاعم في المناطق السياحية ومراعاة التنوع والمؤهلات عند النظر في طلبات الترخيص الجديدة		
القطاع السياحي	وزارة السياحة	متوسط الأجل	إنشاء مكاتب لتنظيم وترويج الفعاليات والنشاطات الدينية والثقافية خلال المناسبات والأعياد الدينية والوطنية بمشاركة بين القطاعين العام والخاص.		

إطار السياسات (4)
تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان

الأهداف المحددة:

تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وريادة الأعمال الرقمية

الحفاظ على استدامة قطاع المياه

إصلاح وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية

إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان

تأمين قطاع نقل عصري وخدمات النقل العام يتميز
بالكفاءة والانتظام لتنقل المواطنين ونقل البضائع

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	آليات التدخل	السياسات	الأهداف
					قطاع الكهرباء
قطاع خاص وأهلي	سلطة الطاقة	قصير الأجل	مراجعة القوانين والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالقطاع بروح ضمان الفصل بين المستوى السياساتي والمستوى الرقابي، وتحقيق المسائلة والشفافية أمام مجلس الوزراء.	1-1 تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالقطاع	1 -إصلاح وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية
قطاع خاص وأهلي	سلطة الطاقة	قصير الأجل	التوجه لاستخدام تصاميم معمارية موفرة للطاقة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال تشريعات ملزمة (قانون البناء والأنظمة المفسرة له).		
قطاع خاص	سلطة الطاقة	قصير الأجل	إصلاح نظام صافي القياس (Net Metering)، ونظام العبور (Wheeling) واستكمال أنظمة الطاقة المتجددة الأخرى.		
قطاع خاص	سلطة الطاقة	متوسط الأجل	منع استغلال شركات الإنتاج والنقل والتوزيع الكبرى ذات الطابع الاحتكاري لمنتجاتي الطاقة المتجددة من المنتجين - المستهلكين والمنتجين الصغار والمتوسطين.		
قطاع خاص	سلطة الطاقة	متوسط الأجل	العمل على توفير الكوادر والموارد اللازمة للإطار الرقابي لتمكينه من القيام بدوره الحيوي في المشاركة الفعالة في تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبة تطبيقها.		
	سلطة الطاقة	متوسط الأجل	تطوير منظومة المواصفات والمقاييس الخاصة بقطاع الكهرباء		
	سلطة الطاقة / وزارة الحكم المحلي	متوسط الأجل	دراسة آثار وآليات ضم الهيئات المحلية في شركات توزيع الكهرباء والعمل على تشكيل شركة توزيع كهرباء واحدة		

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	1-2 تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال إنتاج الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة محطات التوليد الإقليمية الكبرى باستخدام الغاز الطبيعي، وتشجيع المستثمرين المحليين والخارجيين في بناء محطات توليد متوسطة (1-10 ميغا واط) باعتماد الطاقة الشمسية في البلدات الصغيرة والقرى والمؤسسات الكبرى والمناطق الصناعية. 	متوسط الأجل	صندوق الاستثمار / سلطة الطاقة	القطاع الخاص
	1-3 إعادة تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركات التوزيع الفلسطينية والشركة القطرية الإسرائيلية.	<ul style="list-style-type: none"> إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة القطرية الإسرائيلية أو أية شركات إنتاج أخرى لتزويد الكهرباء لجميع المشتركين الحاليين والجدد. تعديل الشروط المجحفة بحق المؤسسات الفلسطينية، وضمان الشفافية والإدارة السليمة للتعاقدات مع الشركة القطرية الإسرائيلية. 	متوسط الأجل	سلطة الطاقة	القطاع الخاص
	1-4 تنوع مصادر التزود بالطاقة الكهربائية لتقليل الاعتماد على الشركة الإسرائيلية	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الربط مع الشبكات العربية المجاورة، وتطوير الاستيراد منها في المديين الآتي والمتوسط. دراسة وتطوير كفاءة الشبكة لتسهيل استيعاب الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع متطلبات الارتباط بالشبكة الإسرائيلية من دون التأثير على جودة الشبكة. 	متوسط الأجل	مجلس الوزراء سلطة الطاقة	القطاع الخاص
	1-5 زيادة مساهمة الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية الممكنة للقطاعات الإنتاجية، وبخاصة الطاقة، وفي تأطير الاستثمار الخاص وتحفيزه.	<ul style="list-style-type: none"> خطوات ترويجية لسلطة النقد والمصارف المسجلة وحوافز وضمانات قروض لجذب الموارد المالية الفلسطينية المهاجرة والاستثمارات المشتركة مع الرأسمال الفلسطيني والاجنبي في مشاريع البنية التحتية الكبرى. مبادرات استثمارية عامة جديدة لخلق مجالات جديدة للاستثمارات العامة- الخاصة المشتركة في البنية التحتية المادية (طاقة، موارد طبيعية ومواصلات). 	قصير الأجل متوسطة الأجل	سلطة النقد صندوق الاستثمار	القطاع المصرفي القطاع الخاص

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	1-6 تطوير سياسات لتشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لزيادة الاعتماد على الذات.	<ul style="list-style-type: none"> • منح قروض خضراء للمواطنين وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمشاريع توليد الطاقة. • توفير مصادر غاز مستدامة لتزويد المحطات المخططة • تشجيع الاستثمارات في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة (الشمس، الرياح، النفايات.. الخ) لأغراض الاستخدام الشخصي ولأغراض البيع لشركات التوزيع المحلية، مع منح الأولوية لقطاع غزة لتلبية جزء من الطلب على الطاقة من خلال ألواح الخلايا الشمسية على أسطح العمارات • زيادة استخدام ألواح الخلايا الشمسية على أسطح المباني الخاصة والعامة وإدخاله ضمن متطلبات الترخيص في بعض المناطق • تشجيع البلديات والمجالس القروية ومساعدتها على استملاك أراض مناسبة لإقامة محطات توليد من الطاقة الشمسية بأحجام متناسبة مع قدراتها المالية، وتوفير الدعم القانوني والفني لها لتحقيق مشاريعها. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>القطاع المصرفي</p> <p>صندوق الاستثمار</p> <p>القطاع المصرفي</p>	<p>القطاع الخاص</p> <p>هيئة تشجيع الاستثمار</p>
		<ul style="list-style-type: none"> • زيادة استخدام ألواح الخلايا الشمسية على أسطح المباني الخاصة والعامة وإدخاله ضمن متطلبات الترخيص في بعض المناطق • تشجيع البلديات والمجالس القروية ومساعدتها على استملاك أراض مناسبة لإقامة محطات توليد من الطاقة الشمسية بأحجام متناسبة مع قدراتها المالية، وتوفير الدعم القانوني والفني لها لتحقيق مشاريعها. 	<p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الطاقة</p> <p>سلطة الطاقة / وزارة الحكم المحلي</p>	<p>القطاع الخاص</p> <p>القطاع الخاص والمصرفي</p>
		<ul style="list-style-type: none"> • تصميم وتنفيذ حملات تثقيف وتوعية بوسائل توفير وترشيد استخدام الطاقة في المباني القديمة (استبدال مكابس وأدوات كهربائية) والجديدة (كود بناء حديث). • معالجة أسباب ارتفاع نسبة الفاقد بصورة عاجلة، وخصوصاً الناجم عن السرقات من خلال تطبيق عقوبات رادعة، والعمل الفوري على الإسراع في رفع كفاءة شبكات نقل الطاقة من خلال التأهيل والحماية من الاعتداءات. • العمل على معالجة مشكلة صافي الإقراض دون إلقاء أعباء جديدة على الفئات الفقيرة والمحرومة والقاطنين في المناطق المهمشة، والبدء باستغلال الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة كجزء من هذه المعالجة. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>سلطة الطاقة</p> <p>سلطة الطاقة</p> <p>وزارة المالية / سلطة الطاقة</p>	<p>قطاع خاص وأهلي</p>

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
قطاع المياه والبيئة					
2- الحفاظ على استدامة قطاع المياه	1-2 مراجعة الإطار القانوني لسلطة المياه وتحديثه بروح الفصل بين المستوى الإشرافي والتنفيذي، وضمان تحقيق المسائلة والشفافية في عمله،	<ul style="list-style-type: none"> إعادة هيكلة قطاع المياه بما يحقق الفصل بين المستوى السياساتي، والمستوى الرقابي، والمستوى التنفيذي إعادة تشكيل مجلس المياه، وتفعيله لضمان متابعة تطور القطاع، وتحقيق الشفافية والمساءلة في أداءه. توحيد جهود كافة الشركاء للعمل على تأمين الدعم الدولي للحقوق المائية للفلسطينيين، وتقسيم المسؤوليات لمتابعة تلك الحقوق في كافة المحافل والجهات الدولية ذات العلاقة. تصميم وتنفيذ حملة رأي عام دولية حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه الفلسطينية وإعمال القانون الدولي بهذا الخصوص. 	متوسط الأجل	مجلس الوزراء / سلطة المياه	القطاع الخاص
			متوسط الأجل	مجلس الوزراء	
	2-2 العمل على توفير كميات إضافية من المياه من خلال ألتحليه	بناء محطة تحليه المياه في غزة وشبكات التوزيع اللازمة	متوسط الأجل	وزارة الخارجية / سلطة المياه	القطاع الخاص
			متوسط الأجل	سلطة المياه	
	2-3 وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المشتريات من الجانب الإسرائيلي بشفافية، وإدارة الإنتاج بكفاءة من المصادر الخاضعة للسلطة الوطنية، وتحقيق التوزيع بعدالة، والاستهلاك بمسؤولية من الآبار الخاصة وترشيد الضخ منها لحماية المصادر المائية،	<ul style="list-style-type: none"> ضبط توزيع المياه بعدالة بين المحافظات وبين التجمعات السكانية فيها، وإعلان برنامج وكميات التوزيع في الصحف لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف. وضع قوانين رادعة لمنع التعديات والسرقة وتطوير كفاءة شبكات التوزيع. مواصلة الجهود لضبط الالتزام بتسديد فواتير المياه وتقليص صافي الإقراض. توفير إدارة مهنية للحوض الساحلي في قطاع غزة وعمل كل ما يلزم لمنع انهياره وفي مقدمة ذلك وقف الضخ الجائر. نشر ثقافة ترشيد استخدامات المياه في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. 	قصير الأجل	سلطة المياه	
			قصير الأجل	سلطة المياه	
			متوسط الأجل	سلطة المياه	
			متوسط الأجل	سلطة المياه / وزارة الحكم المحلي	
			متوسط الأجل	سلطة المياه	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	سلطة المياه	متوسط الأجل	• وإيجاد حلول لمشكلة تسعير المياه وتوفيرها		
القطاع الخاص	سلطة البيئة / وزارة الحكم المحلي	قصير الأجل	• تعزيز شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة الخاصة بالمدن والصناعة وإيجاد المناطق النائية البعيدة عن تجمعات السكنية والزراعية لتصريفها	2-4 تكثيف الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة والمناطق الطبيعية من التلوث الحضري.	
	مجلس الوزراء / وزارة الخارجية	قصير الأجل	• معالجة مشكلة تسرب الصرف الصحي من المستوطنات إلى المناطق الفلسطينية المأهولة والمزروعة، من خلال حملة دبلوماسية قانونية ومطالبة سلطات الاحتلال بالكف عنها.		
القطاع الخاص	سلطة البيئة / وزارة الحكم المحلي	متوسط الأجل	• تكثيف الجهود والاستثمارات لإنشاء مكبات لفرز وتدوير النفايات الصلبة وإطلاق حملات توعية وتوفير حاويات بلدية للبدء بذلك.		
	سلطة البيئة	متوسط الأجل	• تكثيف الجهود للحفاظ على المناطق الطبيعية المقررة في المخطط المكاني الوطني وتطوير المسارات والخدمات فيها		
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات					
	وزارة الاتصالات	قصير الأجل	• تشكيل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ومباشرة عملها فوراً	3-1 تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3- تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال الرقمية
	وزارة الاتصالات	متوسط الأجل	• تنفيذ قانون تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • تأسيس الهيئة التنظيمية الضرورية للرقابة على الجودة والأسعار والمواصفات الفنية.		
صندوق الاستثمار	وزارة الاتصالات ووزارتي الاتصالات والتربية	قصير الأجل	• تحسين البنية التحتية الخاصة بالخدمات الإلكترونية - G3	3-2 تطوير القوانين ذات العلاقة بتوسيع استخدام أنظمة الكمبيوتر والتكنولوجيات الرقمية في الخدمات الحكومية والتجارية وغير الحكومية، وعلى وجه الخصوص في حفظ المعلومات والأرشفة	
القطاع الخاص	صندوق الاستثمار	متوسط الأجل	• تحسين جودة وفرص التعليم المحلي في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال تدريب المعلمين، وتحسين المناهج الجامعية، وتوفير المهارات المطلوبة لعاملي هذا القطاع، وبالأخص مهارات حل المشكلات والتفكير الناقد. • إنشاء صندوق لتوفير التمويل لأفكار المشاريع الجديدة في مجال		

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	والإدارة المالية ونقاط البيع لتشكيل رافعة لزيادة الوعي المحلي بأهمية استخدام التكنولوجيا، وتشجيع المؤسسات على إدخال التكنولوجيا في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والمعاملات اليومية.	<ul style="list-style-type: none"> التكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال لمساعدة الشركات المبتدئة في تثبيت أقدامها من خلال الوصول إلى التمويل و/أو إيجاد شركاء أو الحصول على عقود لبيع منتجاتها. تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال في كافة المحافظات الفلسطينية لتوفير بيئة حاضنة للمشاريع الجديدة والحلول القابلة للتطوير، وتوفير التدريب المناسب والتشبيك وعرض المشاريع على المستثمرين والممولين. التنسيق بين الوزارات المعنية لتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وإصدار تعليمات جديدة للمشاركة في البنية التحتية تفعيل وتوسيع العمل في تأسيس شبكة الألياف الضوئية 	متوسط الأجل	وزارتي الاتصالات والتربية	
			متوسط الأجل	وزارات الحكم المحلي / الاتصالات /	
			متوسط الأجل	الإشغال العامة شركة كهرباء القدس وغيرها	
النقل والمواصلات					
4- تأمين قطاع نقل عصري وخدمات النقل العام يتميز بالكفاءة والانتظام لتتقل المواطنين ونقل البضائع	4-1 إصلاح قطاع النقل بما يمكنه من الالتزام بالشروط والمواصفات العصرية لنقل الركاب وشحن البضائع بفعالية وبشكل آمن.	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بنقل الركاب والبضائع بروح تحديث وتطوير مواصفات وتطوير فعاليتها وشروط الأمان وحقوق الزبائن. إقرار قانون الطرق ودليل المواصفات العامة لأعمال الطرق والجسور تطوير خدمات النقل العام الوطنية لتقديم خدمات نقل عصرية وجاذبة لمعظم شرائح المجتمع، وقادرة على تلبية احتياجاتهم. والبدء بتسيير حافلاتها في الخطوط العابرة للمدن التي تفنقر لخدمات المواصلات والنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، التأكد من وصل جميع المناطق السكنية بمواصلات عامة، بما فيها الأحياء السكنية الجديدة خارج مراكز المدن. تطوير شبكة الطرق البرية اعتمادا على الدراسات المنجزة 	قصير الأجل	وزارة المواصلات	
			قصير الأجل	مجلس الوزراء	
			متوسط الأجل	وزارة المواصلات	
			متوسط الأجل	وزارة المواصلات	
			متوسط الأجل	وزارة المواصلات	

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> مراجعة نظام عقود تأجير خطوط النقل العام القائمة، وتحديثه بما يتناسب وتطور متطلبات واحتياجات نقل الركاب، وإلغاء أية امتيازات التي تعجز عن الالتزام بالموصفات والمتطلبات العصرية. صيانة الطرق وتوسيعها وفق الاحتياجات والأولويات، وإنشاء مسارات جديدة وإنجاز المخطط الرئيسي (Master Plan) للطرق الداخلية، والإسراع بوضع خطط الطرق الدائرية حول المدن الكبرى. 	متوسط الأجل	وزارة المواصلات	
			متوسط الأجل	وزارتي المواصلات والإشغال العامة	
قطاع الإسكان					
5- إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان	1-5 إقرار التشريعات لتصنيف المهن لجميع المنخرطين في قطاع البناء والإسكان بما ينظم الأعمال ذات العلاقة، وبما يضمن تأهيلهم وإجازتهم لتولي القيام بأعمال بناء المساكن وكافة أنواع المباني الأخرى.	<ul style="list-style-type: none"> إصدار نظام توصيف المهن بدءاً بتلك المرتبطة بقطاع البناء والإنشاءات، وإقرار اللوائح التنفيذية لتطبيق النظام، وتطوير الإدارات الحكومية المناسبة لتنفيذه. 	قصير الأجل	وزارة الإسكان	القطاع الخاص
	2-5 بذل المزيد من الجهود لتنظيم وتسجيل المشاركين في قطاع البناء والتشييد، والعمل على تحسين مستوى التنسيق بين الشركات العاملة في القطاع.	<ul style="list-style-type: none"> منع تشغيل أفراد بصفتهم مهنيين مهرة غير المجازين بشهادات رسمية، والتأكد من تأهيلهم. منع الدخول في تعاقدات بناء مع شركات بناء أو مقاولين غير مسجلين في اتحاد المقاولين، ومرخصين من الجهات ذات العلاقة للقيام بأعمال البناء. 	قصير الأجل	وزارة الإسكان	قطاع المقاولين
	3-5 وضع خطة للإسكان الميسر والعمل على تخفيض تكاليف البناء وتسهيل الوصول	<ul style="list-style-type: none"> توفير بيانات ذات مصداقية ومحدثة، ودراسات تحليلية لتلك البيانات، للوقوف على حالة العرض والطلب على المساكن لتسهيل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعرفة 	متوسط الأجل	وزارة الإسكان	

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	إلى التمويل وإعطاء أهمية أكبر للبناء المستدام أو ما يسمى بالمباني الخضراء، وخاصة في القدس.	<ul style="list-style-type: none"> التوسع في فتح الطرق المزودة بخدمات البنية التحتية من طرق وشبكة مياه وكهرباء على الأراضي المخصصة للبناء لتشجيع المواطنين على بناء مساكنهم بأنفسهم. العمل على تخفيض تكاليف البناء بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. العمل على توفير المساكن والأحياء السكنية الجديدة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض (الإسكان الاجتماعي) وتخصيص جزء من مشاريع إقامة مدن جديدة لهذه الفئات. تطوير واستخدام تقنيات بناء حديثة موفرة وصديقة للبيئة. توفير خدمات الرهن العقاري لمدد تزيد عن 25 عام لتمكين غير المقتدرين من الحصول على التمويل. 	متوسط الأجل	وزارة الشغال العامة	القطاع الخاص
			متوسط الأجل	قطاع المقاولين	
			متوسط الأجل	صندوق الاستثمار	
			متوسط الأجل	قطاع المقاولين	
			متوسط الأجل	القطاع المصرفي	
4-5 رقابة أفضل للزيادة في عرض المساكن في المدن الكبرى واتجاهات الطلب عليها		<ul style="list-style-type: none"> تطوير قاعدة بيانات وإحصاءات دورية دقيقة حسب المحافظات والمدن للتطورات في تسجيل المساكن الجديدة وصفة استخدامها (خالية، مأهولة) وأسعار تأجيرها وبيعها إعمال وإنفاذ القوانين والأنظمة السارية عند منح رخص البناء قيام البلديات بمراقبة التوسع في إنشاء مساكن إضافية واتخاذ الخطوات اللازمة للحد أو المنع من بلوغ فائض لا يتناسب مع احتياجات السوق. 	قصير الأجل	جهاز الإحصاء المركزي	وزارة الإسكان
			قصير الأجل	وزارة الحكم المحلي	قطاع المقاولين
			متوسط الأجل		
5-5 التوجه نحو بناء قرى ومدن جديدة		<ul style="list-style-type: none"> تحديد مناطق أو أراضى جديدة بأسعار مقبولة، وتهيئة البنية التحتية لها لجذب المستثمرين. 	متوسط الأجل	صندوق الاستثمار	القطاع الخاص

ملحق 3: الندوات التحضيرية

أ. وقائع الندوات التحضيرية

الندوة التحضيرية الأولى

"أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني، التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهةها"

افتتح الدكتور نبيل قسيس الجلسة التحضيرية الأولى لمؤتمر ماس بالتعريف بالمؤتمر وجلساته المختلفة، وبدأ حديثه بأن السياق الذي يعقد فيه هذا المؤتمر هو استمرار الوضع السياسي الحالي (استمرار الاحتلال) المناوئ للنهوض بالاقتصاد على المدى المتوسط، وبالتالي عدم إمكانية تنفيذ خطط تنمية شاملة، كذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب حيث ترتفع معدلات البطالة، والفقر وعدم المساواة. يأتي المؤتمر كمحاولة للإجابة على سؤال "ما الذي يمكن عمله في ظل هذا السياق؟"، وهنا يعود ويؤكد على أن المؤتمر لا يتحدث عن تنمية وطنية شاملة، بل عن تدخلات موجهة نحو تحديات يمكن تذليلها رغم السياق المذكور.

وأشار أن المؤتمر سيتكون من الجلسة التحضيرية الحالية والتي مهمتها تحديد هذه التحديات، يتبعها ثلاث جلسات علاجية، تتألف كل جلسة من ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول الأهداف التي يمكن تطبيقها على المدى المتوسط، ويتناول الجزء الثاني السياسات القائمة الواجب تفعيلها أو أخرى يجب استحداثها ووضعها حيز التنفيذ لتحقيق الأهداف المنشودة، فيما يتناول الجزء الثالث الآليات والطرق التي يمكن من خلالها تحقيق هذه السياسات. وعند الانتهاء من الجلسات الأربعة، سيتم تجميع مخرجات هذه الجلسات لتعرض في جلسة ختامية يتم فيها اعتماد هذه المخرجات كتوصيات لجهات صنع القرار.

وقدم بعدها للورقة التي أعدها منسق البحوث في ماس، رجا الخالدي، والتي تشخص الوضع الاقتصادي الحالي مع التركيز، كما ذكر سابقاً، على التحديات الممكن تذليلها أو التخفيف من حدتها على المدى المتوسط. وتأتي الجلسة التحضيرية والتي تضم مجموعة من الخبراء الاقتصاديين في البلد لنقاش وإثراء هذه الورقة من أجل حصر التحديات التي يوجد أفق لعلاجها أو تخفيف وطأتها على المدى المتوسط، تحت ثلاثة عناوين عريضة، هي: التحديات الاجتماعية؛ التحديات التي تواجه بيئة الأعمال، والتحديات الاقتصادية الكلية والقطاعية.

وذكر قسيس أن المؤتمر ينطلق من عدة توجهات، هي: نحو اعتماد أكثر على الذات؛ نحو اجتذاب مشاركة الشتات؛ نحو شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية؛ نحو الانعتاق من قيود الاحتلال الاقتصادية.

ختم حديثه بالإشارة إلى حماسة كل من القطاع العام، تحديداً رئيس الوزراء ووزيرة الاقتصاد، والقطاع الخاص لفكرة المؤتمر. وانتهى بتقديم المتحدثين على المنصة، وهم: رجا الخالدي، سمير حليلة، محمد نصر، سام بحور.

استعرض الخالدي الورقة التشخيصية والمعونة بـ "أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني، التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهةها"، والتي تقدم تشخيصاً وتحليلاً لأبرز سمات الاقتصاد الفلسطيني وأهم التحديات التي يواجهها.

انقسمت الورقة إلى جزأين، تناول الجزء الأول تحديات التحول الهيكلي المتوازن وتعزيز المقومات الاقتصادية الذاتية. فيما تناول الجزء الثاني عملية التخطيط الفلسطيني والأطر المتوفرة لصياغة رؤية وطنية لمواجهة التحديات الراهنة.

تبنت الورقة إطاراً تحليلياً يؤكد على عدم وجود فصل حقيقي بين ما هو اقتصادي واجتماعي عند الحديث عن التنمية، وعلى العلاقة الإيجابية على المستويين النظري والعملي بين النمو والاستثمار والتي تنعكس على بناء قدرة إنتاجية ذاتية من جهة، وخلق فرص عمل وزيادة معدلات الأجور من جهة ثانية. في مقابل العلاقة السلبية بين التشوّهات في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال الطويل الذي تخضع له فلسطين من جهة والتهميش وعدم المساواة الاجتماعية والجغرافية من جهة أخرى.

أكدت الورقة على أن الأزمة التي يعانيها الاقتصادي الفلسطيني ليست وليدة اللحظة الراهنة وإنما تعود بجذورها إلى بداية الاحتلال الطويل والمستمر والذي يشكل العقبة الأساسية أمام تحقيق تنمية في فلسطين، وتحول طبيعي من اقتصاد ريفي/ زراعي إلى صناعي ومن ثم خدماتي، وتقدم اجتماعي يشمل جميع المواطنين. على العكس من ذلك، أدت سنوات الاحتلال الطويلة إلى ما يعرف بنكوص التنمية (de-development) والتي تتسم بالتضييق على استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية المحلية وتضخم الخدمات غير المرتبطة في الإنتاج وضعف القدرة الاستيعابية المحلية للقوى العاملة، وعدم استقرار النمو الاقتصادي والذي يعتمد على الإنفاق الاستهلاكي. وعلى الرغم من هذا الواقع القاتم، تشير الورقة أن السنوات العشرين الماضية قد شهدت تقدماً ملموساً على بعض المستويات منها: مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية لدى فئات واسعة من الشعب، الخدمات المقدمة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة، تحسن في بعض المؤشرات الصحية والديمقراطية والتعليمية لغالبية السكان. إلا أن الخالدي يشير أن هذه المؤشرات لا تزال منخفضة مع ما كان ممكن إحرازه.

انتقل بعدها للحديث عن الأداء الكلي للاقتصاد من خلال عنوان عريض هو "عدم استقرار النمو الإجمالي وركود في نمو دخل الفرد وبطالة مرتفعة وفقر منتشر" في السنوات العشرين الأخيرة. تحت هذا العنوان أكد على ضرورة التخفيف من حدة التقلبات التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تحدثت تحت تأثير التقلبات في المساعدات الخارجية أو النمو الذي يحدث بفعل تعافي الوضع الكارثي في قطاع غزة بعد عمليات إعادة الإعمار أو تجارة الأنفاق التي حدثت في العام 2008. يقابل هذا النمو الحقيقي المحدود تضاعف في أعداد السكان، مما يعني أن المكاسب الحقيقية للاقتصاد والسكان كانت محدودة ومتذبذبة.

أشار بعدها إلى التحسن الذي شهدته مساهمة العناصر المحلية في الدخل حيث بلغت نسبتها نحو 83% من إجمالي الدخل في 2015 مقارنة بنحو 73% خلال الفترة 2002-2006. وبالرغم من أن هذا يعكس انخفاضاً نسبياً في الاعتماد على إسرائيل والمساعدات الخارجية، إلا أن التجارب الماضية، كما وضح الخالدي، تشير إلى هشاشة مثل هذه المكاسب في توليد الدخل القومي. وفي هذا السياق أكد أن لهذا الأداء الاقتصادي انعكاسات سلبية عديدة: على دخل الأفراد، القدرة على توظيف القوى العاملة والبطالة، الفقر. حيث تشير الأرقام على سوء وضع هذه المؤشرات جميعها.

تحت عنوان عريض آخر هو "تزايد الإنفاق الاستهلاكي مع مستويات ادخار محلية سالبة مما يعيق فعالية الاستثمار المحلي" تطرق الخالدي إلى سمة أخرى لمسار الإنماء الفلسطيني، وهي "التنمية المنحرفة أو المشوهة" والتي تتمثل بتشوهات في مكونات الطلب الإجمالي. انعكست هذه التشوهات في ارتفاع الاستهلاك مقابل انخفاض الاستثمار، وعجز تجاري يصل إلى 5.5 مليار دولار.

انتقل بعدها للحديث عن التحديات التي تواجه السلطة في مسألة إدارة المال العام تحت عنوان عريض آخر هو "المالية العامة تحسن في الأداء والاستدامة المالية، وسط اختلال في هيكل الموازنة". حيث أشار إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة مقابل انخفاض نسبة الإنفاق التطويري، الخلل في توزيع الإنفاق الجاري بين القطاعات المختلفة بحيث تتركز النسبة الأعلى منه في قطاع الإدارة العامة والأمن مقابل انخفاضه في القطاعات الخدمية الحيوية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتي تتفاقم فيها الحاجة إلى التشغيل. وعدم وجود معايير ترشيديّة للإنفاق الحكومي تعكس الأولويات التنموية، أو تراعي احتياجات بعض المناطق الاستراتيجية مثل القدس، قطاع غزة والمناطق المسماة "ج".

تحول الخالدي بعدها للحديث عن التشوهات الهيكلية في القطاعات المنتجة، حيث تراجع القطاع الزراعي والصناعي مقابل تقدم وهيمنة القطاع الخدمي غير المتصل بالإنتاج. وفي هذا الصدد ذكر جملة من الأسباب التي قادت إلى هذه التشوهات، إلا أنه أكد أنها لم تكن نتيجة حتمية لكون فلسطين بلد خاضعة للاحتلال، وإنما بعض هذه التشوهات جاءت نتيجة لقرارات اقتصادية واستثمارية خاطئة تداخلت مع الظرف السياسي الذي تعيشه فلسطين.

انتقل بعدها للحديث عن التحكم الإسرائيلي بالأرض والموارد الطبيعية. وبالرغم من أن الخالدي يسلم بأن الحل لإنهاء هذا التحكم هو إنهاء الاحتلال، إلا أنه يرى أن هناك حيز بيزال متاح، ويتجاوز اتخاذ الموقف الدفاعي فقط للحفاظ على ما تبقى من الموارد، وإنما استغلال الحيز القانوني والمحافل الدولية لتجريم هذا التحكم. كذلك تحدث عن الهيمنة الإسرائيلية على التدفقات السلعية مع الأسواق الدولية والإيرادات التجارية.

انتهى الخالدي باستعراض تجارب التخطيط في فلسطين بدءاً من التجربة التي بدأها يوسف الصايغ في منظمة التحرير، مروراً بتجربة 1992-2000 والتي كانت مهمتها وضع الأسس للسلطة الفلسطينية، وانتهاءً بخطة التنمية الوطنية 2014-2016. تطرق أيضاً إلى المخطط الوطني المكاني 2025 و 2050. بالإضافة إلى بعض المبادرات الاقتصادية الأخرى. وخلص إلى مجموعة من النتائج منها: وجود صعوبة في ربط أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع الإجراءات التنظيمية اللازمة لتحقيقها من جانب، من جانب آخر وجود حيز للتجاوب مع احتياجات الوضع الراهن بشكل أفضل. الأمر الذي يستدعي مراجعة لأهداف السياسات التي يتم إقرارها في هذه الخطط وقابليتها للتحقيق على المدى المتوسط.

استهل سمير حليلة حديثه بالثناء على الورقة والإشادة بشموليتها وتغطيتها لمعظم الجوانب ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث. وانتقل إلى طرح بعض الأسئلة "الكبرى" والتي تتجاوز القضايا والتحديات اليومية، على حد تعبيره. وأشار أن

ما يستدعي هذه الأسئلة، من وجهة نظره كجزء من القطاع الخاص، هو ضرورة صياغة رؤية أوسع، حيث أن الخلل الأساسي برأيه منذ 1994 إلى اليوم يكمن في غياب مثل هذه الرؤية وغياب إطار موجه للاقتصاد الفلسطيني. تركزت أسئلته على أربعة قضايا مركزية، هي: الرؤية السياسية للمرحلة القادمة، "مستقبل" اتفاق باريس، الاحتلال، وأخيراً دور الدولة في العملية الاقتصادية.

عند حديثه عن الرؤية السياسية للمرحلة القادمة، أكد حليلة أن إنشاء السلطة الفلسطينية في 1994 قام بناء على افتراض وجود اتفاق شامل سيتم تنفيذه بسهولة ويسر وبدون معركة عسكرية، (وهو ما يطلق عليه مشروع إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال بطريقة سلمية)، وبعد مضي 22 عام على هذا المشروع يرى حليلة أننا ملزمين على طرح السؤال "هل ما زلنا أمام نفس المشروع ونفس الأدوات؟ أم أن الصيغة السياسية التي قام عليه المشروع الأصلي لم تعد قائمة اليوم؟" وفي معرض الإجابة، يقول الحليلة أن إمكانية استعادة الصيغة السابقة في الوقت الراهن غير واردة، يترافق هذا مع عدم وضوح الرؤية لطبيعة الخيار الواجب تتيبه لإنهاء الاحتلال؛ هل لم يتبقى أمامنا إلا أن نختار بين العمل المسلح، أم الاستمرار في "ضبط النفس" لعشرين سنة أخرى دون أي تحرك؟ إن غياب رؤية سياسية توضح الكيفية التي سنتجز بها مهمة التخلص من الاحتلال تجعله، كمستثمر وجزء من القطاع الخاص، يضع علامة استفهام على مشروع بناء الدولة وإنهاء الاحتلال. وفي هذا السياق أشار أن المليارات التي وضعت في الاقتصاد الفلسطيني لم يكن الهدف منها فقط دعم وتسيير الحياة اليومية للناس، بل مشروع اقتصادي أكبر. أمام هذا الواقع وفي هذه المرحلة أكد حليلة أن هناك شكوك وأسئلة لدى القطاع الخاص، الرد عليها بحاجة لنقاش مع القيادة السياسية للتوصل لفهم مشترك لطبيعة المرحلة القادمة، لمعرفة نوع وحجم الاستثمار الذي تستوعبه المرحلة، وهل أن المطلوب تنمية الاقتصاد بالطريقة "العادية" والمتبعة في الدول العربية المجاورة، أم أن ما تتحمله المرحلة هو فقط اقتصاد صمود.

انتقل حليلة بعدها للحديث عن ضرورة تحديد الموقف من اتفاق باريس والذي يشكل الإطار المنظم للاقتصاد الفلسطيني، وفي هذا السياق أشار إلى الضعف السريع (بعد سنتين من توقيع الاتفاق) الذي أصاب اللجنة الاقتصادية المشتركة والتي تعمل بمثابة الموجه لهذا الاتفاق على الأرض، وهنا ذكر بعض الأسباب التي قادت إلى هذا الضعف، أهمها عدم جدية الطرف الإسرائيلي في التعامل مع هذه اللجنة. هذا جعل منه اتفاق مشتت؛ يتم فيه انتقاء ما هو مناسب لإسرائيل، في حين يحاول الفلسطينيون، كل حسب موقعه، الحفاظ الجزء الذي يخص هذا الموقع بدون وجود توجه واضح ماذا نفعل في هذا الاتفاق. هذا يتطلب منا، كما أشار، إجراء معالجة وتقديم إجابات جادة حول إذا ما كان هذا الاتفاق يحد من إمكاناتنا أو يوسعها.

تحول بعدها للسؤال عن دور الحكومة في العملية الاقتصادية، وفيما إذا كانت تشكل عنصراً محفزاً أم عبء على الاقتصاد الفلسطيني؟، وأشار إلى مشروعية هذا السؤال بعد عجز الحكومة خلال العشرين سنة الماضية على توفير أيأ من متطلبات البنية التحتية لهذا الاقتصاد، بالرغم من جميع المساعدات الدولية التي تتلقاها، والتي تذهب حصة الأسد منها إلى الإنفاق الجاري والرواتب. وفي هذا السياق رأى ضرورة أن تدرك الحكومة أن التوظيف ليس أحد مهامها. ودعا أن تحتوي الرؤية الجديدة المطروحة لمراجعة لدور الحكومة في الاقتصاد.

انتهى إلى القول بأن الحديث السابق لا يعني إعفاء القطاع الخاص من مسؤولياته اتجاه ما وصلنا له في الحالة الراهنة. وهنا أكد على أن استمرار العملية التنفيذية الديمقراطية مسألة جوهرية لبقاء القطاع الخاص جزء فعال ونشط في ممارسة مسؤولياته تجاه الاقتصاد والمشروع الوطني ككل. وتوصل في النهاية إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مهمة المزوجة بين بناء الدولة ومؤسساتها اعتماداً على قواعد الاقتصاد الحر والمناقسة وبين مهمة التحرر الوطني التي تتطلب صداماً مع الاحتلال، وكيف نبني استقراراً لمشروع الدولة يتناقض مع أدوات إنهاء الاحتلال، تتطلب ضرورة حشد القوى الاجتماعية وتضامن وتشاور أوسع بين أطراف العملية التنموية المختلفة.

صدر محمد نصر حديثه بالإشارة إلى أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني باتت معروفة من قبل الباحثين وصناع القرار، ووردت في خطط التنمية المختلفة، وبالتالي فإن المشكلة ليست في التعرف على هذه التحديات وإنما استعصاء هذه التحديات على الحل وتفاقمها مع مرور الوقت. وعليه فإن السؤال الذي يجب أن يثار هنا هو "ما السبب وراء عدم القدرة على حل هذه التحديات؟"، وفي هذا الصدد ذكر بشكل موجز جملة من الأسباب، منها: غياب رؤية اقتصادية واضحة، ارتباط وجود بعض هذه التحديات بعوامل خارجة عن السيطرة الفلسطينية، كثرتها وتعقيدها، عشوائية التخطيط.

انتقل بعدها للحديث عن ظاهرة اقتصادية ينبغي العمل على علاجها نظراً لانطوائها على تحديات خطيرة كما أشار، وهي تدهور القطاعات الإنتاجية، حيث شهد قطاعي الزراعة والصناعة تراجعاً كبيراً من حيث مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة². نتج عن هذا، كما أشار، تحديات خطيرة، أهمها: تقليص القدرة الاستيعابية والتشغيلية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وبالتالي عدم القدرة على توليد فرص عمل للعاطلين عن العمل أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي يضع هؤلاء أمام ثلاثة خيارات: الانضمام إلى صفوف البطالة، التوجه للعمل داخل إسرائيل، الهجرة إلى خارج البلاد. وأشار أن الخيار الأخير هو الأسوأ، حيث هجرة الأدمغة والكفاءات. التحدي الثاني الناجم عن تدهور القطاعات الإنتاجية هو ضعف القدرة الإنتاجية. والتحدي الثالث هو انخفاض الاستثمار الفلسطيني العام والخاص، حيث تحول الاستثمار العام إلى استهلاك عام لدفع الرواتب والأجور والنفقات الجارية، وضعف الاستثمار الخاص وتركز في قطاع واحد تقريباً هو قطاع الإسكان، (تشير البيانات أن 80% من هذا الاستثمار موجه إلى قطاع الإسكان). في نفس السياق ألمح إلى وجود بعض الأرقام التي تشير إلى أن حجم الاستثمار في السنوات الأخيرة لم يكن كافياً لتغطية الاهتلاك في الماكينات والآلات، وهو ما يعني تآكل القاعدة الاستثمارية. وأضاف أن جزء كبير من رأس المال الفلسطيني يوظف خارج البلاد.

مما سبق يتضح أن تدهور عناصر الإنتاج الرئيسية في الحالة الفلسطينية، حيث تسيطر إسرائيل على الأرض، ورأس المال يهرب إلى الخارج، و العمالة الماهرة تهجر إلى الخارج يقابل هذا استيراد السلع والخدمات من الخارج، وفي هذا الصدد تساءل عن جدية الحديث عن التنمية أمام هذا الواقع. هذا يضعنا أمام تحدي مركزي هو كيفية الحفاظ على

² تشير بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني أن مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 بلغت 3.3% مقارنة في 12% في العام 1994. ووصلت مساهمتها في العمالة 8.7% في 2015 مقابل 13% عام 1994. في حين وصلت مساهمة قطاع الصناعة من الناتج المحلي إلى 13.4% في 2015 مقابل 23% سنة، ومساهمتها في العمالة 13.4% مقابل 18% خلال نفس فترة المقارنة.

الموارد الإنتاجية الهامة في بناء وتطوير الاقتصاد، وما الذي يمكن عمله لاستعادة العامل والمستثمر الفلسطيني؟ وفي الإجابة على هذا السؤال أشار أن المهمة التي تقع على عاتقنا هي خلق بيئة تعمل على تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار، واستعادة الأموال الموظفة في الخارج، الأمر الذي يعني خلق آلاف من فرص العمل، تخفيف البطالة، زيادة النمو الإجمالي، زيادة الدخل وتخفيف الفقر، زيادة الصادرات وتقليل الواردات وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري، وزيادة الإيرادات الضريبية وبالتالي تخفيف عجز الموازنة وتقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية.

واختتم كلامه باقتراح أن تدفع الرؤية التي يتم العمل على تطويرها في هذا المؤتمر اتجاه اقتصاد قادر على المنافسة، جاذب للاستثمار، يعتمد على القدرات الذاتية في التخلص من الفقر والبطالة، ويتمشى مع عصر المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

تركز حديث سام بحور على تعداد القضايا التي غابت عن الورقة التشخيصية والتي تتعلق، كما وضح، بمناقشة الثغرات الهيكلية في نهج التنمية الاقتصادية الخاص بنا. نوردها على شكل نقاط، كالتالي:

النقطة الأولى، وجود ثغرة هيكلية في عناصر التحليل المستخدمة في التقرير، الثغرة التي نفع فيها جميعاً، ويقع فيها الآخريين بما فيهم صندوق النقد والبنك الدولي عند الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني، وهي محاولة تطبيق أدوات صممت لتحليل اقتصاديات دول مستقلة وذات سيادة على دولة خاضعة للاحتلال، مثل الناتج المحلي أو النمو. ونظراً لصعوبة ابتكار أدوات قياس جديدة، فمن الضروري في كل مرة نستخدم فيها أدوات القياس هذه أن نشير إلى مدى تأثير هذه المقاييس بممارسات الاحتلال.

النقطة الثانية، غياب أربعة مسائل مهمة عن الورقة: المسألة الأولى، تحليل للإطار التشريعي، وفي هذا الصدد أشار إلى ضرورة الرجوع إلى اتفاق جنيف بدل اتفاق أوسلو. المسألة الثانية، دور المساعدات الدولية في تشكيل الاقتصاد الفلسطيني، لم يقدم التقرير برأيه تحليلاً كافياً إلى أي مدى يتحرك الاقتصاد الفلسطيني مدفوعاً بأجندة الممولين. المسألة الثالثة، والتي عالجها التقرير بشكل مقتضب، هي التحرك الفلسطيني على المستوى الدولي، وفي هذه المسألة ضرب مثال مساعي الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية على مدى الخمسة عشرة سنة الماضية، حيث يرى أن علينا إعادة النظر في هذا التحرك، وطرح مجموعة من الأسئلة على أنفسنا، منها، هل هذا الوقت المناسب لمثل هذه التحرك، هل هي أولوية. وفي هذا الصدد يرى أن بعض هذا التحرك الدولي من شأنه أن يضيف علينا أعباء إضافية، تتطلب من الإجابة على مدى قدرتنا على تحمل مثل هذه الأعباء ونحن لا نزال دولة تخضع للاحتلال. كذلك ضرب العلاقات التجارية الثنائية الدولية مثلاً آخر، والتي يرى أن معظمها غير مستغلة، هذا يتطلب منا دراسة كل واحدة من هذه الاتفاقيات على حدة لتحديد أسباب الفشل وعدم الانتفاع من المحفزات التي تقدمها هذه الاتفاقيات.

النقطة الثالثة، عدم تطرق الورقة إلى مجموعة من الملفات والتي فشلت الحكومة منذ تأسيسها حتى اليوم في معالجتها: القضية المركزية الأولى هي التخطيط، لا نزال حتى اليوم نفتقد لوجود رؤية لشكل الدولة التي نريدها. ثانياً، قضية

المناطق الصناعية بعد 25 عام لا يزال هذا المشروع متواضع مقارنة بالأموال التي ضختم فيه. مسألة تسجيل الأراضي، حيث تشير الأرقام أن استمرار عملية تسجيل الأراضي بالوتيرة الحالية يعني أننا بحاجة إلى 50-70 سنة إضافية لاستكمال هذه العملية. الملف الرابع، هو بضائع المستوطنات والعمل في المستوطنات. قضية أخرى لا تزال عالقة حتى اللحظة هي تأسيس جسم تنظيمي لقطاع الاتصالات الفلسطيني. وفي هذا الصدد أشار أنه خلال الثمانية عشرة سنة الأخيرة كان هناك مطالبات مستمرة بضرورة تأسيس مثل هذا الجسم بحيث يلعب نوع من الرقابة على هذا القطاع الحيوي.

النقطة الرابعة، غياب مسألة في غاية الأهمية، والتي حسب رأيه، لا يمكن إغفالها عند دراسة الاقتصاد الفلسطيني، وهي مسألة طلب التعويضات من الحكومة الإسرائيلية، وفي هذا السياق أشار أنه هناك آلية لدى محكمة الجنايات الدولية لحساب الدمار الناجم عن الحرب، وهو يطرح أسئلة فيما إذا كنا استخدمنا هذه الآلية، أو قدمنا الشكاوى، أم أن هذه المسألة شأنه شأن المسائل الأخرى "ضحية" العملية البيروقراطية الرسمية.

النقطة الخامسة، وجود قضايا يجب توسيع النقاش حولها، هي: التعليم والتدريب المهني؛ صلاحيات المؤسسات الاقتصادية؛ القطاع غير الرسمي؛ العمالة بما فيها عمالة الأطفال، العمالة في المستوطنات، انخفاض مساهمة النساء في سوق العمل؛ العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل والعلاقة بين الضفة وقطاع غزة.

ختم حديثه بتعداد مؤسسات اقتصادية ناجحة يجب اتخاذها نماذج لبناء المؤسسات الأخرى، ذكر منها صندوق الاستثمار الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

مداخلات الجمهور

أشار محمد اشتية إلى جملة من القضايا التي يرى ضرورة أخذها بعين الاعتبار في إعداد الرؤية الجديدة، هي: الإطار السياسي الذي نتحرك داخله، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية دون تحديد إطار سياسي يقود هذه العملية. الإطار النظري الذي سيوجه الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة، وفي هذا الصدد اختلف اشتية مع الخالدي بأن النظرية التي تصف الحالة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني هي "التممية اللامتكافئة"، بل ما نعيشه، كما يرى، هو حالة مركبة من الاستعمار الاستيطاني والتبعية، وبالتالي رأى أن هناك ضرورة لإعادة مراجعة الإطار النظري الذي ننطلق منه. في مسألة الرؤية أيضاً شدد على أهمية تحديد العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال، وتساءل هل نحن بصدد تحسين هذه العلاقة أم إلغائها؟ وبالتالي تحسين اتفاق باريس أم إلغائه؟ هل نتحدث عن تحسين ظروفنا الاقتصادية أم عن اقتصاد مقاوم يحمل برنامج سياسي نضالي؟.

في سياق آخر، وبالإضافة لكل الانعكاسات الاقتصادية السلبية لتآكل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، والتي تحدث بها الدكتور محمد نصر، رأى اشتية أن لهذه المسألة تأثير مباشر على صمود الناس على الأرض، حيث أن التراجع الهائل الحاصل في قطاع الزراعة يعني هجرة هائلة للأرض. وهنا أكد على ضرورة النظر للمسألة من الزاوية السياسية وليس من الزاوية الاقتصادية فقط.

انتقل بعدها للحديث عن نظام البنية التحتية المزوج الذي نعيشه، واحد استيطاني متطور وينمو على حساب الفلسطيني المتهاك. كذلك أكد على ضرورة النظر إلى مسألة شردمة الجغرافيا.

أكد أيضاً على ضرورة معالجة مسألة أموال المانحين، وفي هذا السياق أشار إلى التأثير السلبي الكبير الذي تلعبه أموال المانحين في النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يخلق صور غير حقيقة عن الاقتصاد الفلسطيني.

تحدث أيضاً عن ضرورة معالجة العلاقة العكسية بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل. وضرورة التركيز على البطالة بين صفوف الشباب لما لهذا من انعكاسات اجتماعية خطيرة.

كذلك ناقش مسألة دور القطاع المصرفي في إقراض القطاعات الإنتاجية، وهنا ذكر أن معظم القروض الممنوحة عبارة عن قروض استهلاكية من جانب، ومن جانب آخر وجود قانون يسمح بتوظيف نحو 55% من إجمالي الودائع في الخارج مسألة إشكالية وبحاجة لإعادة النظر فيها.

بدأ محمد مصطفى حديثه بالتأكيد على شمولية الورقة، وتحدث في ثلاثة نقاط رئيسية، هي: الأولى، ضرورة وجود عقيدة اقتصادية تعكس رؤية جديدة تتبع من الواقع، وهذا يتطلب عمل مراجعة جديّة للواقع لصياغة عقيدة اقتصادية تتناسب مع المرحلة السياسية الراهنة والتي تختلف عن تلك التي رافقت تأسيس السلطة. الثانية، هي الإرادة السياسية والإدارة، يجب أن يكون هناك إرادة سياسية لديها القدرة لحمل هذه العقيدة وقادرة على قيادة التغيير وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفلسطينيين مع الأطراف الأخرى بما في ذلك إسرائيل، المانحين، والمستثمرين. وفي هذا السياق أشار أنه لا يؤيد قطع العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل وإنما مع صياغة علاقة متوازنة معها، وهنا فإن نزاع الجانب السياسي في مسألة العلاقة مع إسرائيل والنظر إلى المصالح الاقتصادية سيجعل الأمور تستقيم بشكل أفضل على حد تعبيره. أما على صعيد الإدارة، فهناك فشل إداري ذريع في جميع الملفات التي تم العمل فيها، وهنا ذكر بعض الأمثلة، مثل تسجيل الأراضي، إنشاء محطة وقود، إنشاء شبكة موصلات، المياه وغيرها. وفي هذا السياق أشار إلى الضعف الفظيع في قدرات الطواقم والكوادر العاملة في الوزارات وعلى رأسها وزارة الاقتصاد. النقطة الثالثة، هو ضرورة وضع التراجع الحاصل في قطاع الزراعة في إطاره الصحيح، وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي تاريخياً في حياة الفلسطينيين لكن المرحلة اليوم تغيرت، وبالتالي فالسؤال هو ما هو شكل الاقتصاد الذي نريده، وما هو المتاح بين أيدينا. وفي نفس السياق أكد على أهمية التركيز على القوى البشرية والمهارات المتوفرة لديها واستخدام التكنولوجيا.

تحدثت أمل المصري في مجموعة من النقاط، هي: إدراج إحصائيات وأرقام للورقة التشخيصية للوضع قبل أو سولو لإتاحة الفرصة للمقارنة. الحث على إلغاء القوانين التي تشجع على الظلم الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. توسيع النقاش حول المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ووضع سياسات لتشجيع ودعم هذه المشاريع. إعادة النظر في التشديد على جباية الضرائب مقابل الخدمة المقدمة للمواطن. البطء الشديد في حل الخلافات التي تحصل في الشركات في المحاكم الفلسطينية. توجيه معظم أموال المانحين إلى كل ما هو عاجل (أو الدعم الإغاثي). تقترح أن مقارنة المؤشرات الاقتصادية لا يجب أن تتم مع الدول العربية نظراً لأن الأوضاع فيها ليست جيدة، وإنما المقارنة مع

ما يجب أن يكون عليه الوضع مقارنة بالجهود المبذولة. إشكالية زيادة الاستثمار في قطاع الإسكان، وتأثير ذلك على الشكل الحضري في المستقبل.

عبد الفتاح أبو الشكر في ظل غياب أفق سياسي للحل السياسي، فإن المطلوب في المرحلة الحالية هو إدارة للصراع في الجوانب المختلفة، بما فيها الجانب الاقتصادي، وبرأيه فإن أفضل نهج لإدارة المجال الاقتصادي هو تبني استراتيجية الصمود. في سياق آخر أشار إلى أن خطط التنمية المختلفة التي وضعتها الحكومة لم تحقق الأهداف التي وضعتها، وإنما استخدمت كأدوات لجلب أموال المانحين. وأخيراً أشار على ضرورة التركيز على مسألة التعليم المهني والتقني.

اختلف شحادة حسين مع الرأي الذي تحدث عن غياب الرؤية، وأشار أن هذا جلد ذات غير مبرر. في سياق آخر اتفق مع آخرين، في ضرورة التركيز على التعليم والتدريب المهني في الفترة المقبلة.

تحدث عمر عبد الرزاق عن وجود مشكلة جدية في الإدارة السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق قال أن "عقيدة أوصلو" أوجدت مجموعة من المنتفعين كرسست وضع اقتصادي يمتاز بالهوة الكبيرة، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بين فئات المجتمع المختلفة.

أكد غسان الخطيب على أن صياغة الرؤية الجديدة التي يتم العمل عليها يجب أن تبنى على تشاؤم عميق منبعه عدم وجود أفق للحل السياسي، وهنا شدد على ضرورة الاستفادة من الخبرة السابقة والتي قامت على بناء رؤى اقتصادية غير منسجمة مع الواقع السياسي.

قال محمود الجعفري أن صياغة رؤية صحيحة تحتاج إلى تشخيص وإعادة تعريف للواقع بشكل صحيح، وهذا يتطلب إعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل باعتبارها عدواً وليس شريكاً اقتصادياً.

أكد إبراهيم برهم على ضرورة وجود ورقة واضحة تحدد ما هو المطلوب من الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الحالية، بحيث ينسجم هذا مع الوضع السياسي الراهن. في سياق آخر نادى بضرورة وجود مرجعيات رقابية. وفي سياق مختلف تحدث عن ندرة توفر العمالة الماهرة في فلسطين، تحديداً على المستوى المهني أو "الصناعية" كما سماهم، وهنا أكد على ضرورة التركيز على التعليم المهني والتقني.

بدأ مازن سنقرط حديثه بالإشارة إلى أن المؤسسات الحكومية المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص على حد سواء قد أخفقوا بتراكم التجربة خلال السنوات السابقة، وندى بضرورة تشكيل مجلس اقتصادي واجتماعي برئاسة الرئيس، يضم القطاع الخاص، الوزراء ذوي العلاقة، وأكاديميين، بحيث يكون هذا المجلس مشرف ومراقب على العملية الاقتصادية- الاجتماعية بحيث يخرج العمل من العشوائية إلى التنظيم.

بدأت علا عوض حديثها بالإشارة إلى التحول في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام من علاقة تكاملية إلى علاقة تنافسية. انتقلت إلى الحديث عن ضرورة إعادة العلاقة بين القدس وغزة والضفة الغربية. في سياق آخر تحدثت عن ضرورة إعطاء حيز أكبر لموضوع الشباب، علماً بأن 70% من المجتمع الفلسطيني تقل أعمارهم عن 30 سنة. انتقلت بعدها للحديث عن غياب رؤية سياسية فلسطينية وإلى وجود فجوة بين التشخيص والتطبيق. انتهت إلى التأكيد على ضرورة مناقشة دور الممولين في صياغة وتشكيل الاقتصاد الفلسطيني.

أكد ماهر المصري على ضرورة الموازنة بين التشخيص والتطبيق.

الندوة التحضيرية الثانية

"المشهد الاجتماعي في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية"

قدمت علا عوض مديرة الجلسة عرض ملخص حول التحضير لمؤتمر ماس السنوي المنوي عقده في صيف 2016، والإشارة إلى الندوة التحضيرية التي عقدت بتاريخ 2016/04/20 بعنوان "أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهةها"، والتي حضرها نخبة من صانعي السياسات والخبراء المتخصصين من القطاعات الثلاث: العام، والخاص، والأهلي بما فيه الأكاديمي، وأوضحت للحضور حيثيات وآليات الترتيب لعقد المؤتمر المذكور، وبيّنت أن الهدف الأساسي من هذه الندوة هو الخروج بمجموعة من السياسات وتحديد آليات تنفيذها ضمن إجراءات علاجية ممكنة قابلة للتطبيق لتحقيق الأهداف المرجوة. وقد عقب على ورقة د. شبانه بأنها ورقة هامة تتضمن آليات وتوصيات تساعد في خدمة أهداف عديدة والتي أبرزها ما يلي:

- تحسين وصول الفقراء والمجموعات المهمشة إلى خدمات التعليم الجيد وخدمات الصحة والإسكان والمياه النظيفة
- خلق بيئة تشاركية وتضامنية ونكاملية بين كافة الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال تشكيل إطارا عاما جامعاً لسياسات وخطط الحكومة استناداً إلى سياسة استهداف الفقراء وزيادة كفاءة برامج الحماية الاجتماعية
- إشراك القطاع الخاص في معالجة البطالة في إطار من الشراكات الإبداعية التي تتيح للقطاع الخاص التأثير في محتوى المناهج التعليمية
- تحفيز المزيد من الشباب على المبادرة وتأسيس أعمال جديدة وتوفير التدريب الملائم لهم، بالإضافة إلى تسهيل حصولهم على القروض من البنوك للمشاريع المتوسطة والصغيرة
- تشجيع الشركات بإعفاءات ضريبية للتوسع التوظيفي، وإعفاءات ضريبية للشركات التي أنشئت في المناطق الفقيرة الأكثر عرضة للبطالة.
- فتح أسواق عمل خارجية بشكل غير تقليدي يتيح العمل من الداخل. وقد يشكل صندوق التشغيل مظلة لمبادرات تتضمن شراكات إبداعية، وصندوق إعانة للمشاريع الأسرية الصغيرة لا سيما في قطاع غزة والقدس ومناطق "ج"، وضمان تسهيلات مصرفية استثمارية للفئات المهمشة.

استعرض لؤي شبانه مؤلف الورقة في هذه الندوة ورقة نقاش علاجية اجتماعية ذات بعد اقتصادي وتقدم مراجعة عامة للمشهد الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في سياق الاقتصاد الأوسع، والبحث عن طرق ومداخل عملية وتطبيقية لمعالجات خارج التفكير النظري والرؤى بعيدة المدى، وفي إطار التطورات الدولية الجديدة لا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة". أشار شبانه أنه تطرق إلى موضوع اللا مساواة الاجتماعية أو كما أطلق عليها الفجوة الاجتماعية على مستويات مختلفة، والمشهد الوطني في ظل أجندة التنمية الدولية. وتطرق أيضاً إلى نتائج السياسات الاجتماعية دون الدخول في تقييمها، حيث أن المراد هو معرفة ما الذي تحقق وما يمكن تحقيقه لاستدراك الأهداف التي تسع إليها هذه السياسات بما فيها الرؤية الاجتماعية وحدود القطاع الاجتماعي ومحاولة اقتراح مداخل على

المدى القصير بشكل يستهدف الفقر والبطالة والفجوة الاجتماعية. تبنت الورقة الفكر التشخيصي في المدى القصير والمتوسط ولم تقم الورقة بمناقشة العلاقة بين السياسة والاقتصاد، أو بجمع أي بيانات إضافية.

أشاد شوقي العيسة في بداية حديثه بشمولية الورقة وتغطيتها للموضوع بشكل علمي. وتساءل حول كون المعايير المعمول بها في الدول الأخرى والاستراتيجيات التي تضعها المؤسسات الدولية والأمم المتحدة وغيرها قابلة للتطبيق في فلسطين أم لا؟ وأضاف بأنه يتوجب علينا دراسة كل ما عمل سابقا للوقوف على أسباب فشل تنفيذ التوصيات التي خرجنا بها. وعند الحديث عن عملية التخطيط لفلسطين فنحن أمام أربع مناطق مختلفة من حيث الأرض والسكان والعوامل المؤثرة على الاقتصاد والمجتمع. وتساءل عما إذا كانت لدينا أليات وكفاءات بشرية قادرة على تنفيذ ما نخطط له أم لا؟ وأضاف بان الورقة لم تتطرق إلى موضوع البطالة المقنعة التي نعاني منها.

ومن الجدير بالذكر أن نظام التعليم الفلسطيني بحاجة إلى إعادة نظر جديّة، حيث أننا الآن في عصر التكنولوجيا وأنظمة المعلومات، فمن المفترض على وزارة التعليم أن تتعامل مع هذا الموضوع بشكل جدي وسريع، والسير باتجاه الجوانب العلمية أكثر من الجوانب الأدبية والكلاسيكية.

وأشار العيسة بأنه من الضروري النظر إلى إحصائيات السكان، حيث أن 40% من السكان هم دون الـ 14 عام، هذا يجب أخذه بعين الاعتبار عند أي عملية تخطيط اقتصادي أو اجتماعي. وأضاف بأننا بحاجة إلى تخطيط قطاعي لتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني للتكامل مع الدولة في الأمور التي لا تستطيع الدولة القيام بها. وأنهى حديثه بالقول بأننا بحاجة إلى بناء دولة قانون.

ماهر الننتشة اقتضرت مداخلته على تلخيص واقع التعليم في فلسطين وخاصة التعليم العالي وعلاقته بنسبة البطالة والفقر واقتراح آليات مناسبة للحد من هذه الظاهرة، على اعتبار أن التعليم الجيد أولوية في خدمة التنمية المستدامة. وقد أكد على أن برامج التعليم العالي مكررة في غالبية الجامعات ولا تخدم سوق العمل، وأن السوق الفلسطيني ليس بحاجة إلى اعتماد مؤسسات تعليم خاصة جديدة. وفي هذا الخصوص تم عرض الآليات المقترحة للحد من هذه الظاهرة، والتي كان منها ما يلي:

- ضرورة وضع قانون عالي جديد وقانون لهيئة الاعتماد والجودة يراعى فيهما الحاجات لتوفير تعليم عالي بجودة عالية ويراعي حاجة سوق العمل وتوزيع الطلبة على مؤسسات التعليم العالي.
- ضرورة تقييم مؤسسات التعليم العالي لبرامجها المعتمدة بحيث يتم العمل على تجميد البرامج التي لا يوجد حاجة لها في سوق العمل والعمل على طرح برامج جديدة.
- أن تطبق الوزارة الإستراتيجية الموضوعية لتمويل مؤسسات التعليم العالي والتي يراعى فيها البرامج المعتمدة والتي يوجد حاجة لها في سوق العمل.
- أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بمراجعة برامجها في ناحية الخطط والمخرجات التعليمية وأن توائمها حسب حاجة سوق العمل بحيث يتم التركيز على التدريب العملي ومشاريع التخرج والمهارات المطلوبة.

- إنشاء مراكز تميز التعليم والتعلم في الجامعات يتم من خلالها تدريب أعضاء هيئة التدريس على الطرق الحديثة للتعليم بحيث يتم تخريج طلبة قادرين على الإبداع وإمكانية قيامهم بإنشاء شركات صغيرة.

اعتمدت مداخلة سامية البطمة على فكرتين أساسيتين، الأولى تكمن في أهمية ربط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي، حيث أن جزء كبير من الجوانب الاجتماعية الناتجة تعتمد على السياسات الاقتصادية، فمن المهم أن نراجع الأطر الاقتصادية النظرية التي بنيت عليها هذه السياسات والتي أنتجت هذا النوع من المشاكل الاجتماعية. والفكرة الثانية تربط الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي، حيث أن الاستعمار الإسرائيلي كان دوماً مرتبطاً بشكل أساسي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتم التعامل مع السياسات الاقتصادية في السنوات العشرين الماضية بشكل منفصل تماماً عن المؤثرات السياسية.

وقد تركزت مداخلتها على تناول ثلاثة سياسات رئيسية، وهي 1- سياسات جسر فجوة اللامساواة، 2- سياسات مالية وضريبية محابية للفقراء ومحفزة للنمو الاقتصادي، 3- سياسات مكافحة البطالة والفقير.

وأضافت، أن السياسات الاقتصادية التي طبقت في السنوات الماضية تفصل بشكل أساسي بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والاجتماعي. وعند حديثها عن خطة التنمية المستدامة 2016-2030 أكدت البطمة على ضرورة أن تشمل الخطط والأهداف التنموية التحرر من الاستعمار كأحد الحقوق المهمة للتمكين السياسي. ويجب أيضاً حماية الإنتاج المحلي وربطه بالسياسة التجارية من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الواردات. وأشارت بأن هنالك قرابة ما قيمته 800 مليون دولار من بضائع إسرائيلية يمكن استبدالها محلياً وخلق 200 ألف وظيفة محلية، لذلك من الممكن محاربة الفقر والبطالة عن طريق إتباع سياسة حماية المنتج المحلي. وأنهت البطمة مداخلتها بالحديث عن أهمية التوجه للعمل من خلال التعاونيات حيث أن الهدف من التعاونيات هو ليس تحقيق الأرباح فقط بل المساهمة في التشغيل وحماية الجانب الاجتماعي فنحن في وضع بحاجة لهذا النوع من السياسات.

وأخيراً تطرقت إلى موضوع النتائج الاجتماعية السلبية للاستعمار وخاصة فيما يتعلق بقضايا ترويح المخدرات بشكل مقصود من الاستعمار، بالإضافة إلى ظاهرة الانتحار بين فئات الشباب وخاصة في قطاع غزة.

مداخلات المشاركين

إبراهيم الشاعر - وزير الشؤون الاجتماعية أكد:

1. على الورقة بقوله أنها تتسجم وتتنام مع توجهات الحكومة في الخطة الخمسية القادمة، وخاصة في موضوع التعليم والصحة. وأكد على أن هذه الموضوعات ضرورات ومحركات أساسية للتنمية وليس مجرد خدمات كلاسيكية.

2. حول العلاقة الجدلية التاريخية بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، على أن المشكلة أو الجدل في هذه العلاقة يكمن في التطبيق وليس في طبيعة هذه العلاقة، ولحل المشكلة يتطلب ذلك إيجاد معادلة توازن بين العدالة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، وهذا هو المطلوب من هذا المؤتمر.

واختتم الحديث بأنه على الرغم من أن الوضع الفلسطيني صعب واستثنائي، فإن ذلك لا يمنع من التفكير خارج الصندوق وتحضير خطط بديلة ووضع قوانين وأنظمة تخدم قضايا العدالة الاجتماعية.

أشار محمد نصر إلى أن المشاكل التي تتعلق بالفقر واللامساواة هي مشاكل متداخلة ومتشابكة ومن الصعب أن نعالجها على انفراد بل يجب النظر إليها كمجموعة متكاملة، وأضاف أننا بحاجة إلى تعريف معنى الفقر نظراً للتغيرات التي حصلت على مفهوم الفقر، وأضاف بضرورة توفير بيانات عن الفقر ومؤشرات أخرى كالصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وأكد أن البيانات الدقيقة والحديثة هي الأساس لاتخاذ سياسات سليمة، كما أكد على ضرورة وجود سياسات لتقليل اللامساواة لدعم النمو الاقتصادي. وفي نهاية حديثه أكد على الدور المهم الذي يقوم به القطاع الخاص في محاربة الفقر، ودعا إلى الحذر من تطبيق نماذج وسياسات أجنبية في فلسطين.

استهل جواد الناجي حديثه بالقول أن النجاح في معالجة التنمية ككل سينعكس إيجاباً على معالجة المشاكل الاجتماعية، وأضاف بأن حل مشاكل الفقر لا تأتي فقط من خلال المساعدات حيث أن هذه سياسات إسعافية فقط، فألاهم هو توفير فرص عمل للفئات المهمشة في المجتمع. وأشار بأن مشاكل الفقر والبطالة هي مسئولية تضامنية جماعية ولا يتحملها طرف واحد. وانتقل في حديثه بالقول بأنه يعترض على الادعاء بأن مؤسسات الدولة لا تتماشى مع الحوكمة وكونها غير كفؤة. وفي نهاية حديثه أشار بأن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكمن في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً منافساً.

أشارت أمل المصري في حديثها إلى ضرورة ربط قطاعي الزراعة والبطالة بمشاكل البطالة. وتطرقت إلى عدد من المواضيع وهي:

- التسهيلات البنوية في أنماط الاستهلاك في ظل محدودية الدخل
- زيادة الاقتراض من البنوك بطريقة مقلقة جداً
- البطالة غير القابلة للتشغيل وعمالة الأطفال
- إدماج الإعلام في السياسات التي لها علاقة في التعليم
- الجهاز الحكومي المترهل وإمكانية التقليل من عدد الموظفين وإدماجهم في سوق العمل المنتج

أكد خليل رزق في حديثه على ضرورة توفير مناخ مناسب للقطاع الخاص للقيام بدوره على أكمل صورة، وأشار بأن الانقسام السياسي هو عائق أمام عملية التنمية. وشدد على ضرورة حماية المنتج المحلي من المنتج المستورد.

أشار عادل الزاغا في حديثه أن التخطيط الاستراتيجي الحاصل في فلسطين بعد عام 1994 لم يتم تبنيه وكانت عملية المشاركة في هذه العملية مقتصرة على النخبة ونوبي المصالح. وأضاف بأن هنالك خلل في الرؤية للوصول إلى اقتصاد منافس، حيث أن التنافسية بحاجة إلى دعم حكومي وإرشاد وتسهيلات الدخول إلى الأسواق الخارجية. وأشار إلى أن المطلوب هو سياسة إعادة توزيع فعالة ومستمرة للثروة والدخل ولا بد من سياسة إنفاق اجتماعية واسعة.

تطرق داوود الديك إلى عدد من المواضيع وهي:

- إعادة النظر في كيفية التخطيط القطاعي برمته، وأن كل منطقة في الوطن بحاجة إلى دراسة خاصة من منطلق جغرافي اجتماعي.
- ضرورة إعادة تعريف الفقر والتركيز أيضا على الفقر المتعدد الجوانب وإعادة الاعتبار للأجندة الاجتماعية نظرا لأهميتها
- الإقصاء الاجتماعي والتهميش موضوع مهم يجب النظر به

رفيق الحسيني

بدأ الحسيني حديثه عن قطاع الصحة الفلسطيني حيث أشار إلى أن هذا القطاع المهم هو قطاع ناشط وذو إنتاجية عالية ويعمل به الكثير من أفراد المجتمع، وبالتالي يجب أن لا تكون الحكومة المقدم الأساسي للخدمات فيه، حيث أن القطاع يعاني من فساد كبير وضعف في الإنتاجية والكفاءة. وأضاف بوجود العمل على خطة اقتصادية واضحة المعالم وفعالة تقوم بقيادتها وزارة الصحة من الناحية الرقابية، وتطرق أيضا إلى أهمية توطين العلاج في فلسطين والنهوض بهذا القطاع اقتصاديا. وانتقل في حديثه إلى موضوع القدس حيث أكد على ضرورة جعلها من أولوياتنا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية.

غسان الخطيب

التركيز اللافت للمانحين، على جانب الطلب في معادلة فرص العمل، حيث تركز التمويل مؤخرا على تدريب الخريجين وإعدادهم ومواءمتهم لسوق العمل، وما إلى ذلك، أكثر من التركيز على جانب العرض المتمثل في زيادة فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار حيث توجد المشكلة الحقيقية.

تتمثل المشكلة البنوية لظاهرة البطالة في وجود بطالة عالية بين الخريجين، بينما يوجد نقص في الأيدي العاملة الماهرة، و سبب ذلك خلل استراتيجي في إدارة العملية التعليمية، يتمثل في الاستمرار في إهمال قطاع التدريب المهني والتقني مع الاستمرار في ترخيص جامعات أكاديمية إضافية وعلى سبيل المثال تم ترخيص جامعتين جديدتين هذا العام ونحن لسنا بحاجة إليها.

الندوة التحضيرية الثالثة

"آفاق تعزيز بيئة الأعمال والتجارة في ظل الإمكانيات المتوفرة"

افتتح الدكتور محمد مصطفى رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني الجلسة التحضيرية الثالثة لمؤتمر ماس الاقتصادي موجهاً شكره إلى معهد ماس بشكل عام وإلى الدكتور نبيل قسيس بشكل خاص لحرصه على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وأفاد بأنه يأمل من هذا المؤتمر الوصول إلى شيء مميز ومختلف للتغلب على التحديات التي يواجهها اقتصادنا الفلسطيني. واستذكر الدكتور مصطفى الجلستين السابقتين اللتين سلطتا الضوء على جوانب مهمة من التحديات الكثيرة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. وانتقل مصطفى إلى موضوع الاجتماع موضحاً الأهداف المرجوة منه والتي تكمن في:

- إيجاد وسائل جديدة للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية.
- التغلب على العقبات التي يواجهها الاستثمار للتغلب على الفقر والبطالة .
- حل مشكلة العجز في التجارة الخارجية، والمتمثل بقلّة حجم الصادرات وزيادة الواردات بشكل كبير، بالإضافة إلى حجم التبادل التجاري الهائل مع إسرائيل، وما يسببه من اعتماد التجارة الفلسطينية على إسرائيل.

وعبر مصطفى عن أمله بالخروج بحلول تساعد على النهضة بالاقتصاد الفلسطيني قبل تقديم المتحدثين الرئيسيين، ومن ثم ترك المجال للدكتور محمود الجعفري ليعرض الورقة التي أعدها لهذا الموضوع.

بدأ محمود الجعفري حديثه باستعراض الورقة التي أعدها بعنوان "آفاق تعزيز بيئة الأعمال والتجارة في ظل الإمكانيات المتوفرة" والتي تتكون من مقدمة حول الموضوع، وأهداف ومنهجية البحث، ومحددات التجارة الداخلية، ومحددات التجارة الخارجية، ومحددات الاستثمار، ومجالات التدخل لتحسين بيئة الأعمال والتجارة.

استعرض الجعفري أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العشرين سنة الماضية، حيث تضاعف عدد السكان إلى خمسة ملايين نسمة في العام 2015، وتضاعف حجم الإنتاج المحلي، والتوظيف ومع ذلك لا تزال المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني حاضرة من حيث العجز في الموازنة، وفي الميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتتسع هذه المؤشرات من سنة إلى أخرى، كما أنها تعكس التراجع الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من الدراسات الكثيرة التي اهتمت بالموضوع، إلا أنها لم تتجح بالوصول إلى خطوات علاجية للتخلص من التشوهات الاقتصادية، حيث لم يتم توفير حياة كريمة للفقراء، ولم يتم تخفيض البطالة، ولم تخلق بيئة جذابة للاستثمار، إضافة إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، وعدم توفر تشريعات وآليات لتنشيط أعمالها.

ما هو الشيء الذي كان يجب أن نقوم به ولم نقوم به للحد من هذه التشوهات؟

- توفير بيئة أعمال نظيفة.

- الحد من زيادة البطالة، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تحميل مؤسسات التعليم العالي الجامعي مسؤولية زيادة البطالة وسط الخريجين حيث أن أكثر من 55% من الخريجين عاطلين عن العمل.
 - الحد من التضخم، وذلك بتقليل الاستيراد حيث ما زالت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تتعدى 50%.
 - الحد من تراجع الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك بالتعليم الإلزامي والعالي إذ تشير الإحصاءات أن 30% فقط من الذين يكملون تعليمهم الثانوي يستمرون بتعليمهم.
- وبعدها، بدأ الجعفري بمناقشة مواضيع الورقة الرئيسية، حيث تطرق إلى محددات التجارة الداخلية، والتي أوعزها إلى:
- تفاوت في الأسعار بسبب التهرب الضريبي والجمركي وتهرب السلع من وإلى المستوطنات، وارتفاع تكاليف النقل بسبب الحصار والحواجز، والمنافسة غير العادلة وغير النزيهة بين التجار والمنتجين بسبب التهرب وغياب الرقابة، كما أنه لا توجد علاقة بين السعر والجودة.
 - التهريب والإغراق، فما زالت ظاهرة التهريب والإغراق بأشكاله مصدر قلق للعاملين في الأسواق المحلية نظراً لما يلحقهم من خسائر جراء هاتين المشكلتين، بالإضافة إلى التشوه الذي يلحق أداء السوق بسببها.
 - عدم تحقيق المنافسة العادلة والنزيهة وذلك لعدة أسباب منها عدم تكافؤ الفرص، والاعتماد على وعي وسلوك المستهلك في اتخاذ القرارات الشرائية، وعدم حصول فلسطين على مزايا الدول المغلقة، وسياسة الاحتواء الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني، والقيود التي تفرضها إسرائيل على بعض القطاعات الاقتصادية.
 - وبينت الورقة أيضاً المحددات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية ومجالات التدخل في كل جانب.

قدم السيد باسم خوري وجهة نظره بالورقة ويقدم أفكاره حول الموضوع، استهل باسم خوري حديثه بشكر الدكتور الجعفري على جهده الواضح لإعداد الورقة، ومن ثم باشر في سرد ملاحظاته على الورقة وطرح وجهة نظره في هذا الموضوع.

- بداية نوه السيد خوري إلى ضرورة اعتماد سياسة صناعية شاملة لفلسطين من خلال رصد وتحليل كامل وشامل للإمكانيات الفلسطينية المالية، والبشرية، والزراعية والتجارية وأية سلطات تشريعية أو تنفيذية بالإضافة إلى المصادر الطبيعية والمناطق السياحية و المكونات الثقافية وأية مكونات اقتصادية أو اجتماعية قد تسهم في تحقيق ما نصبوا إليه.
- وأضاف خوري، لتحقيق النهضة الاقتصادية يجب أن نجيب على الأسئلة التالية:

1. ماذا نريد؟
2. أي القطاعات التي يجب أن نركز عليها؟
3. أين ميزتنا التنافسية وكيف يمكن أن تصب في صالحنا؟
4. ما هي السياسات التجارية والمالية والاقتصادية التي يجب وضعها؟

- وذكر خوري أن السياسة الصناعية مرتبطة بشكل كامل بالقدرات التنافسية للدول، حيث يجب تحديد مجالات الاستثمار فيها إذ أن تطبيقها يساعد على:
 1. تحقيق الشفافية والمنافسة العادلة.
 2. مكافحة الإغراق.
 3. تحديد المطلوب من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
 4. تحديد المجالات المطلوبة للتعاون الدولي.
- وشدد على أنها اللبنة الأساسية لإطلاق العملية الإنتاجية وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ثم تطرق إلى القطاعات والمنتجات والسلع والقوانين التي يمكن أن نبدأ بالعمل عليها وبدأ:

أولاً: اللحوم

- 1. اللحم المبرد والمجمد: تخضع للكوتا وفي معظم السنوات لم تخضع للكوتا المحددة.
- 2. الحيوانات:
 - أ. العجول: منذ سنتين لا يوجد كوتا على استيرادها واستيرادها مفتوح.
 - ب. الخراف: لم تستغل الكوتا الخاصة بها منذ عشرين سنة إلا في هذه السنة، علماً أنها تمنح من وزارة الزراعة.
- تكمن المشكلة في استيراد الحيوانات بعدم توفر أماكن حجر لدينا واعتمادنا على أماكن الحجر في إسرائيل وفي الغالب محجوزة مسبقاً لسنوات لصالح التجار الإسرائيليين، بالإضافة إلى مشكلة الرسوم الجمركية ولكن ألغتها وزارة المالية العام الماضي. وينبغي لحل المشكلة أن نعمل على خلق أماكن حجر دخل فلسطين.

ثانياً: الأدوية

- تدعي الورقة أن أسعار الأدوية الإسرائيلية أقل من نظيرتها الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع الحصة السوقية لها وهذا غير صحيح حيث أن الأدوية الفلسطينية في المجمل أقل أسعاراً وأكثر جودة، وتبين إحصائية طبية حديثة أن 72% من الأدوية في السوق الفلسطيني فلسطينية الصنع وأقل من 15% إسرائيلية. وهذا أحسن قطاع صناعي من بين القطاعات الصناعية الفلسطينية، ومن المبشر أيضاً أنه خلال الست سنوات الماضية بلغت صادرات الأدوية 22 مليون يورو للجزائر ومالطا وبعضاً من دول الاتحاد الأوروبي. وحتى تتطور باقي القطاعات الصناعية في فلسطين يجب عليها أن تدرس أسباب نجاح قطاع صناعة الأدوية وتسلك مسلكها حتى يتحقق الهد المنشود.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات

- لا يوجد قيود بهذا الاستثمار وهذا بناء على اتصاله مع مدير شركة جوال لسيد عمار العكر ولكن يوجد بعضاً من القيود والتي تتلخص في:

1. حرمان الفلسطينيين من استيراد واستخدام تقنيتي G3 و G4.
 2. استيراد بعض الآلات والمعدات بحجة أنها ذات استعمال مزدوج.
- إن حرماننا من هذه الترددات يزيد الكلفة ويحد من قدرتنا التنافسية، وعليه فإن السماح بإدخال الخطوط الثابتة لغزة وإيجاد طرق للتغلب على الصعوبات التي تضعها إسرائيل في طريقنا في هذا المجال سيساهم في تطور قطاع التكنولوجيا والاتصالات بشكل كبير.
 - رابعاً: قانون تشجيع الاستثمار ركزت الورقة على قانون 2011 ولم تتطرق إلى قانون 2014، فمن الأجدر قبل المطالبة بتطويره التعرف على مزاياه، حيث أتاح إيجاد عقود الحزم والحوافز والتي تشمل على استثناءات لمناطق تنمية ولقطاعات صناعية إنتاجية محددة، ومنذ عام 2014 لم تتم الاستفادة منها.
 - ذكرت الورقة أن الإعفاءات مخصصة للمشاريع التي تشغل أكثر من 25 عاملاً مما أدى إلى تعطيل الدعم عن 99% من المشاريع، ولكن هذا غير صحيح حيث أن الإعفاءات تشمل من تصدر 40% من منتجاتها ولا يشمل البيع داخل إسرائيل أو من تستخدم 70% من المواد المحلية في صناعاتها.
 - خامساً: تشخيص المشكلة مع إسرائيل في قطاع التجارة اتفق الفريقان على بروتوكول باريس الاقتصادي وكان الهدف منه إيجاد غلاف جمركي، وتسهيل حرية التنقل ولكن بدأت إسرائيل في خرقه عام 1996 م حيث أجبرت الفلسطينيين على التعهد بالاستيراد فقط لفلسطين، كما قيدت حركة العمال الفلسطينيين، والخدمات، والغلاف الجمركي وهذا قبل الانتفاضة الثانية أي قبل أن تكون لهم حجة أمنية.
 - كيفية الخروج من المأزق؟
 - تطرقت الورقة إلى أن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) يعتبر أحد الحلول للتغلب على العوائق التي تحد من تطور الاقتصاد الفلسطيني وهذا يساعد في الحصول على ميزات الدول الساحلية وعمل ميناء بري ووضع حد للاختراقات الإسرائيلية لبروتوكول باريس الدولي.
 - ما العمل في المرحلة الحالية:
 - 1. إعادة توجيه علاقاتنا الاقتصادية مع العمق العربي والإسلامي، حيث أنه من المؤسف بعد 50 عاماً من الاحتلال أن تكون 95% من حجم تجارتنا مع أ عبر إسرائيل، على الرغم من أن الاستيراد عبر الأردن أقل كلفة وصعوبة.
 - 2. الاستخدام الفعال لأهم الأدوات المتاحة كنظام المعينات غير الجمركية والمتمثل بالتالي:
 - أ. المواصفات والمقاييس.
 - ب. بطاقة البيان الالكترونية (Barcode) وأوصي ببدء استعمالها سريعاً.
 - ج. بطاقة المستورد المعروف.
 - يمكن التطبيق باستخدام القوانين الحالية لكننا بحاجة إلى التحلي بالجرأة والشجاعة، والعمل على استخدام الإمكانيات المتوفرة لدينا.

- لماذا يجب استخدام الترفيم الإلكتروني؟
- يعرفنا منتج السلعة، ومستوردها، ومواصفاتها، ومن يوزعها، وجودتها، وسعرها للجمهور، مما يساعد على:
 - أ. للتخلص من مشكلة الإغراق والتقلبات في الأسعار بين المدن في فلسطين.
 - ب. ضبط السوق: وعلى الرغم من جهود الضابطة الجمركية ووزارة الزراعة لكنه غير مجد، إذ يجب مأسسة هذا الموضوع وإجبار المصنعين والمستوردين وتجار الجملة على استخدام الباركود قبل إدخال السلع للأسواق، ويتم الحصول عليه من جهات متخصصة بسعر رمزي مما يضبط السوق ويحمي المستهلكين.
- 3. معالجة معضلة رأس المال البشري في فلسطين والتي تعود إلى:
 - أ. مشكلة التعليم حيث أن أقل من 18% من الطلاب يتوجهون إلى الفرع العلمي.
 - ب. الخريج غير مؤهل.
 - ت. غياب التطوير عن الكوادر البشرية.
- يجب الاستثمار في الكوادر البشرية للتغلب على هذه المعضلة.
- ما العمل في المرحلة الحالية؟
- 4. اعتماد سياسات ضريبية لتحسين البيئة الاستثمارية: تحسين العلاقة المباشرة بين أصحاب الشأن في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص مما يساعد على زيادة إنجاز الشركات التي تمشي بخطوات متسارعة.
- 5. العمل على إنجاز تحديث حقيقي للصناعة حتى نصل إلى وضع تكون فيه جميع البضائع المصنعة حائزة على شهادة مواصفات عالمية، حيث ما لم نحسن جودة منتجاتنا لن نستطيع المنافسة.
- 6. تشجيع البحث والتطوير وذلك عن طريق:
 - أ. اعتماد وتوفير كافة مصاريفه.
 - ب. اعتماد تمويل موازي.
- 7. إنشاء بنك أو إيجاد تسهيلات ائتمانية للصناعة كما الحال في الدول المجاورة، وإيجاد بنك صناعي يعطي قروض طويلة الأجل بأسعار تفضيلية.
- 8. إنشاء بنك أو إيجاد تسهيلات لتنمية الصادرات كما هو الحال بالدول الأخرى، حيث أن الصادرات دافع للإنتاج.
- لا بد للتتويه أن الورقة لم تتوجه إلى تفعيل العلاقة مع المهجر، ولم تذكر القدس وغزة، فيتوجب علينا أن نشير إلى أنه لا مستقبل اقتصادي بدون غزة والقدس.
- شكر إبراهيم برهم القاتمين على العمل والنشاط المميز الذي تقوم به ماس للنهضة بالاقتصاد الفلسطيني، كما عبر عن طموحه بعمل ورقة مميزة تساعدنا على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وشكر الدكتور الجعفري على إضافاته ولكن لديه بعض الملاحظات.
- نعاني منذ 22 سنة من فشل الاستراتيجيات المتبعة على المستوى الاقتصادي ويجب الاعتراف بهذا الفشل حتى نستطيع النهوض من جديد. كما أشار إلى وجود إستراتيجية معادية من إسرائيل وخاصة لإعاقة القطاع الخاص

- حيث تعتمد إسرائيل إلى خلق الاقتصاد الفلسطيني عن طريق خلق حواجز كتلك التي على الاستيراد مما يعيق النهضة باقتصادنا.
- لا يوجد إمكانية للتنمية تحت الاحتلال، لكن يجب العمل على إيجاد بدائل لتحسن وضعنا الاقتصادي ليعكس تحسناً سياسياً، فلو أننا بوضع اقتصادي أفضل لكننا بوضع سياسي أفضل.
 - غياب كامل للمرجعيات وغياب المراقبة والاعتماد على الأشخاص.
 - يحذر برهم من التهرب الضريبي، فمحاربة التهرب الضريبي لا تتم بالمحاربة العلنية مما يحارب الاستثمار لكن من الممكن إيجاد آليات تحد منه.
 - الإطار القانوني المعمول به في فلسطين سيء جداً، حيث أن التعليمات الصادرة مبنية على فكر الأفراد، فيجب دراسة هذا الموضوع بشكل جدي.
 - يجب استخدام كل المصادر وتوحيد الأيدي وتوفير موارد وطنية للنهضة الاقتصادية.
 - القوى العاملة الفنية: تزيد الأمور سوءاً حيث يجب أن يتحسن مستوى التعليم وتفعيل المرأة اقتصادياً حيث أنها نصف المجتمع، بالإضافة إلى أن 60% من الجامعيين من الإناث، فينبغي استغلالها لتسريع عملية النهضة.
 - أما بالنسبة إلى قطاع غزة فهي جزء أساسي وليس ثانوي ولا يمكن المزودة عليه، فقطاع غزة نقطة انطلاقنا للعالم، وهو سوق فلسطيني مهم.
 - يجب حل المشكلة الوطنية في قطاع غزة، واختتم برهم حديثه بضرورة تسريع الاتفاق الوطني حتى لا تتفاقم الخسارة لأن خسارتنا تزيد كل سنة عن التي قبلها.
- طالب هيثم الزعبي تكون الورقة أكثر جرأة لمحاكاة الواقع.
- بالنسبة للقوانين المذكورة في الورقة، فالعجز ليس بالقوانين ولا بالنصوص لكنه بالإجراءات والتنفيذ، يوجد أزمة ثقة بين المستثمرين وتشريعات وقوانين السلطة، فكما تواجدت مشكلة أصدر قانون وألغى آخر، وبالنسبة لقانون الأمن، شدد الزعبي على أننا لسنا بحاجة إلى البنك الدولي لإصدار قوانين ثلاثمنا، وبخصوص قانون الشركات الجديد أضاف بأنه ليست هناك مشكلة فيه، لكن إصداره سيخلق بلبلة كبيرة، حيث يتطلب مسؤولية قانونية يجب توحيدها بين الضفة وغزة، وأضاف الزعبي أن معظم القوانين لتي يتم ضخها حسب ما يلائم المانحين وأنها بحاجة إلى تعديلات خاصة. وبالنسبة لقانون تسوية الأراضي والمياه أشار الزعبي إلى أن آليات شراء الأراضي والعقارات بطيئة مما تحبط المستثمرين، وذكر أثر قانون القيمة المضافة (VAT) والذي يدخل في جميع القطاعات وهو أمر عسكري صدر عام 1976 وعدل عام 1985 يعرف المنطقة إلى يهوذا والسامرا أو أي منطقة يوجد بها جيش الدفاع الإسرائيلي.
 - كما تطرق الزعبي إلى موضوع الوكالات الدورية والذي يحتاج إلى حوسبة حيث أن 70% من قضايا ومشاكل الأراضي تتعلق بالأراضي التي يعاد بيعها مرة ثانية فيجب أن توجد له مراقبة ومرجعية.
 - وبخصوص قانون الضمان الاجتماعي، يجب أن يكون له مرجعية دستورية، ويجب بحثه بجميع تفاصيله وأضاف أن القوانين لا تعمم هكذا، وإنما يجب أن تناقش وتدخل الوجدان أولاً حتى يطمئن لها الناس قبل أن

تطبق، وأنهى الزعبي حديثه بأن مشكلة القضاء عندنا تعد مشكلة بالغة، حيث أنه يوجد محاكم الدرجة الأولى والثانية ومحاكم النقد لا يوجد أساس ومعايير للتنقل بينها حيث أنه ببساطة تذهب القضية لمحكمة النقد.

- بداية ذكر مأمون أبو شهلة (وزير العمل) بعض الحقائق :
- يعيش في فلسطين خمسة ملايين مواطن، بينهم مليون وربع يعيشون تحت خط الفقر، ونصف مليون عاطل عن العمل.
- الأرقام الاقتصادية حائرة في المواطن الفلسطيني، إذ أن متوسط دخل المواطن الفلسطيني يعتبر من أقل الدول.
- تتحدث الورقة عن الاستيراد والتصدير!! ماؤنا وهويتنا وجواز سفرنا وطرقنا ومصادرنا، جميعها بيد إسرائيل.
- الطاقة الشمسية في غزة لا نستطيع إدخال مشغلاتها.
- الأيدي العاملة في فلسطين:
 - أ. تتجاوز البطالة 40% على الرغم من أنها في الضفة حوالي 20%.
 - ب. يعمل أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني في إسرائيل.
 - ت. صدر قانون إسرائيلي في السبعينات يقضي بأن يعامل العامل الفلسطيني كإسرائيلي، وبعدها تعرض للعديد من الصعوبات.
 - ث. يتم التواصل مع وزارة المالية الإسرائيلية للكشف عن حساب وأموال العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.
 - ج. قانون الضمان الاجتماعي همه الأكبر الحفاظ على حقوق العاملين الفلسطينيين وخصوصاً العاملون في إسرائيل.
 - ح. نظراً لكثرة الطلاب الذين يدخلون فرع العلوم الإنسانية فقد سبب ذلك زيادة في البطالة.
 - خ. معارضة الضمان الاجتماعي ليست معارضة للقانون ولكنها لمصدره.
 - د. ختم الوزير حديثه بقدرتنا كفلسطينيين على النهوض باقتصادنا رغم التحديات التي نواجهها.

أكد حسن أبو ليدة أنه،

- نحن بحاجة إلى استكشاف متطلبات تأهيل اقتصادنا الوطني لتعزيز قدرته على توفير الحد الأدنى من النهضة.
- النمو الاقتصادي مقترن بالتصدير، فيجب توفير مواد كافية لتصنيع الصادرات.
- توفير الحوافز الكافية لزيادة الصادرات.
- توفير جهد حقيقي للتعمق وتوطين الاستهلاك وتعزيز الثقة.
- السياسات الاقتصادية دون رؤيا واضحة، فيجب توظيفها لخدمة الاستقلال.
- إعادة صياغة علاقتنا بالتشريعات حيث يوجد جفاء حقيقي للعمل بها مثل قانون الشركات.
- وقفة جادة نحو ما الذي يمكن أن يشكل لنا رافعة لزيادة تنافسيتنا السوقية، فنحن بحاجة إلى الكفاءة لا الوطنية فقط.

سأل زاهي خوري

- أين وصفة الدواء لعلاج المعضلة؟
- أين المحاسبة الداخلية؟
- يجب مناقشة مشكلة التهرب التي تعرقل القطاع الخاص.

وتابعه مازن سنقرط مشيراً الى انه:

- يركز القطاع الخاص على المنطقة (أ) وكأننا نرسخ ما يرمي إليه الاحتلال الإسرائيلي، ماذا سنفعل بمنطقة (ج) والقدس؟
- فمن المؤسف أن تكون رؤية المجتمع الدولي أفضل من رؤيتنا بالمنطقة (ج) والقدس.
- من الممكن استغلال أراضي الأغوار وتمييتها وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

أضاف نصار نصار ان:

- قانون تشجيع الاستثمار بحاجة إلى تعديل.
- قطاع الصناعة: يدعو السلطة الوطنية لتدارك التراجع الاقتصادي غير المسبوق.
- تعديلات قانون الاستثمار 2014 أفرغت مضمون قانون 2011. فاستثنت المحاجر من الإعفاء وهذا تهديم من لهذا القطاع على الرقم من أن مساهمته هي الأبرز من القطاعات الصناعية الأخرى حيث تشكل أكثر من 50%.
- توفير المياه للصناعة.
- إرجاع ضريبة المحروقات أسوة بدول الجوار.
- تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المصانع.
- إعادة الفورية للإجراءات الضريبية للتسهيل على الصناعيين.
- إعفاء جميع المنشآت الصناعية في مناطق (ج) للمحافظة على التواجد وتشجيع العمل فيها.
- إغلاق الأسواق التي تتهرب من الضرائب (مرفوضة نهائياً).
- إنشاء محاكم اقتصادية.
- هذه بنود دراسة برعاية المحاجر واتحاد الصناعات.
- واختتم أن سبب المعاناة هم المشرعين.

أشار شحادة حسين إلى أنه:

- يجب تحسين الوضع في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
- تقاعس الحكومة حول مؤشرات تقرير (Doing Buisness Report)
- تمكين المرأة اقتصادياً لكن المشكلة في عدم وجود الوظائف.
- وجود تركيز على التعليم المهني (مشكلة النظام التعليمي).

سمير حليلة

وعرض خمس قضايا لمناقشتها:

1. لا يوجد سياسة للحكومة في منطقة (ج)، حيث أن الحكومة هي من تقف في طريقنا.
 2. تسجيل الأراضي: لماذا التباطؤ في إعطاء التصاريح لأي شركة.
 3. النظام البنكي: يجب تزويد المستثمرين بقروض طويلة الأجل وخاصة للمستثمرين في قطاع الزراعة والصناعة.
 4. وزارة المالية: يجب أن يكون النمو الاقتصادي هو الأساس لفرض الضرائب وليس العجز في موازنة السلطة.
 5. الفات: موضوع خطير يؤثر على العقارات والأراضي حيث أنه من غير الممكن أن يعيق أمر عسكري إسرائيلي الاستثمارات الفلسطينية .
- اختتم السيد حليلة حديثه بأمله بأخذ الملاحظات والمقترحات بشكل جدي حتى يتسنى للقطاع الخاص المساعدة بنهضة اقتصادنا الوطني

أضاف أسامة عمرو:

- تشجيع مراكز التدريب المهني.
 - يجب احتضان الصناعات الوطنية والاستثمار فيها.
 - تشجيع العقول الفلسطينية المبدعة.
 - اختتم الدكتور محمد مصطفى الندوة بالثناء على الورقة، وأضاف أنها بحاجة إلى بعض التعديلات، حيث أشار إلى أن الندوة تتلخص بثلاث قضايا:
 - 1. العقيدة الاقتصادية التي نعمل بصورتها يجب أن تعطينا توجيهات كما ويجب إعادة النظر فيها.
 - 2. الإطار السياسي وهذه معضلة تحتاج إلى معالجة ولا بد من التعامل معها بجدية.
 - 3. العجز الإداري والالتزام بتنفيذ القوانين .
- إن ما يخلق هذا الوضع الصعب العقيدة المشوهة والوضع السياسي بالإضافة إلى وجود إدارة تنفيذية غير كفؤة.

الندوة التحضيرية الرابعة

"دور القطاعات الإنتاجية في تعزيز النمو الاقتصادي"

افتتح الدكتور محمد اشتية رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) الجلسة التحضيرية الرابعة لمؤتمر ماس واصفاً إياها بالجلسة الأكثر زخماً وإن كانت تنوياً لنظيراتها من الجلسات الثلاث السابقة لها، وذلك لأهميتها ثم قدم الدكتور سمير عبد الله شاكرأ له على ورقته "دور القطاعات الإنتاجية في تعزيز النمو الاقتصادي".

بدأ الدكتور سمير عبد الله حديثه بعرض لمحة عن الاقتصاد الفلسطيني الذي برأيه لا يزال تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي بغض النظر عن الشراكة الوحيدة معه. كما استعرض التشوهات الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني من:

- عجز في الموازنة وفي التجارة الخارجية.
- ارتفاع معدل البطالة والتضخم.
- المخاطر السياسية التي تحيط بالمناخ الاستثماري وتثقل كاهله.
- نقص التسهيلات الحكومية المقدمة للمستثمرين

تطرق الورقة إلى حالة الركود الاقتصادي منذ عام 2012، وإلى جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية الحالية والعقبات التي تقف في وجه القطاعات الاقتصادية الإنتاجية . ووضحت الورقة السياسات العامة التي تؤثر على القطاعات الإنتاجية، وأشارت إلى ضرورة الاستثمار في مكونات البنية التحتية واعتبارها من أولويات العملية التنموية، كما ركزت الورقة على الحلول والإمكانيات المتاحة لدى القطاعات الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

أكدت عبير عودة وزيرة الاقتصاد على التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني والتي ذكرها الدكتور سمير في ورقته كما أكدت على:

- وجوب تكوين شراكة بين القطاعين العام والخاص تصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني.
- أهمية دعم المنتج الوطني.
- استراتيجية الحكومة لتشجيع التصدير ودعم المنتج الوطني، مشددة على أن القطاع الخاص شريك بهذه الاستراتيجية، حيث أن الهدف القادم زيادة نسبة الصادرات إلى 13%.
- السبل التي يمكن من خلالها زيادة الصادرات:
 1. تحديث الصناعات الفلسطينية.
 2. إبرام اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى.
 3. تركيز الحكومة على القطاعات التي من الممكن أن نرتقي ونتميز بها، كصناعة الأحذية، ودباغة الجلود، والحجر والرخام، والصناعات التقليدية.

4. تحسين البيئة القانونية والتركيز على ما يخدم المؤسسات الصغيرة، والعمل على تحسين قانون الشركات بالإضافة إلى العمل على تنظيم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وإيجاد النافذة الموحدة للتسهيل على المستثمر المحلي والأجنبي.
5. محاول تذليل العقبات الناجمة عن المخاطر السياسية أمام الاستثمارات الأجنبية.
6. إنشاء المدن الصناعية في غزة، بيت لحم، جنين، وأريحا، وتحفيزهم حسب قانون تشجيع الاستثمار.
7. الترويج للمنتجات الفلسطينية في شتى دول العالم.

انتقل الدكتور اشتية إلى القطاع الزراعي متسائلاً عن أسباب التراجع المستمر في القطاع الزراعي الفلسطيني على الرغم من كونه ميزة في السنوات الماضية؟ وهل من الممكن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؟ وترك المجال إلى معالي وزير الزراعة الدكتور سفيان سلطان كي يعلق على هذا الموضوع.

بدأ الدكتور سفيان سلطان (وزير الزراعة) حديثه بالصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي في فلسطين والمتمثلة في:

- الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية تتواجد في أراضي (ج) والتي يضيق الاحتلال الإسرائيلي عليها بشكل كبير.
- مصادر المياه الجوفية تحت السيطرة الإسرائيلية.
- الدعم الدولي المقدم للحكومة لا يصل منه سوى 15% والباقي يمنح للمؤسسات الأهلية والتي تعمل باستقلالية عن الحكومة.

وأكد سلطان على أهمية القطاع الزراعي واصفاً إياه بالواعد، إذ يجب النظر في كثير من الأمور للنهضة به، فلو تعطى الحرية للفلسطينيين باستخدام الأراضي الزراعية في المنطقة (ج)، بالإضافة إلى السيطرة على مصادر المياه لزداد من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. كما أكد معاليه على ضرورة التعاون بين المؤسسات الأهلية والحكومة الفلسطينية للنهضة بهذا القطاع. أما بخصوص قطاع البيئة، فأكد معاليه على ضرورة استغلال المياه العادمة ومحاولة الاستفادة منها فهي إحدى الحلول للتغلب على نقص مصادر مياه الري. واختتم حديثه بالدعوة إلى التشارك مع كافة القطاعات للوصول إلى تنمية شاملة.

وأكد اشتية على ضرورة إيجاد حل لاستخدام أراضي المنطقة (ج)، وشجع التعليم الزراعي وضرورة إعادة النظر فيه ثم أفسح المجال إلى معالي وزيرة السياحة السيدة رولا معاينة للتعليق على دور القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

استهلت رولا معاينة (وزيرة السياحة) حديثها بصعوبة السياحة في ظل الاحتلال الإسرائيلي وضرورة التغلب على جميع المشاكل التي تواجه القطاع السياحي بالشراكة مع القطاع الخاص رغم العقبات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وذكرت بأن فلسطين هي الدولة الوحيدة التي يتوجه إليها السياح على الرغم من عدم سيطرتها على

المعابر وعدم توفر مطار لنقلهم. كما تطرقت إلى الإيجابيات المتوفرة حالياً والتي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق بهذا القطاع وهي:

- زيادة الغرف الفندقية مما يعكس زيادة الحركة السياحية في فلسطين.
- زيادات سنوية في نسب الإقامة وأعداد السياح.
- 45% من السياح يأتون عن طريق مكاتب سياحية فلسطينية وهذا أحد الدلائل على نجاحات الشراكة مع القطاع الخاص في هذا المضمار.

كما تناولت معالي الوزيرة النشاطات التي قد تلعب دوراً في جذب السياح إلى فلسطين والتغلب على كلفتها بإيجاد حلول بديلة فعلى سبيل المثال استبدال المحطات الفضائية ذات الإعلانات المروجة المكلفة باستقطاب صحفيين من شتى الدول إلى الأراضي الفلسطينية. وأشادت معاليها بالسياحة الإسلامية بعدما كانت السياحة مقتصرة على الحجاج المسيحيين فقط حيث بدأ السياح المسلمون منذ سنتين يأتون من تركيا وماليزيا وأندونيسيا لزيارة المقدسات الإسلامية. واختتمت حديثها بأن القطاع السياحي ليس الهدف منه اقتصادياً فقط وإنما سياسياً ليفتح المجال أما العالم ليروا معاناتنا من هذا الاحتلال.

وعقب الدكتور اثنتيه على كلام معالي الوزيرة باقتراحه رفع شعار ولد السيد المسيح في فلسطين مما قد يساهم في نشر مواقع فلسطين في جميع أنحاء العالم. ثم انتقل إلى السيد محمد نافذ حرباوي ممثل القطاع الخاص ليعلق على الموضوع.

بداية شكر محمد نافذ حرباوي معهد ماس على إعداد الورقة وأضاف أنه تم الاتفاق على بنود الشراكة بين القطاع العام والخاص ولكن لم يتم التنفيذ ونوه على ان القطاع الخاص بحاجة إلى خطة تنموية واضحة وبنية تحتية سليمة وأسعار مشابهة للدول المجاورة حتى يتمكن من المساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وأشار إلى ضرورة تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لخطة التنمية حتى يتم الأمر بالشكل الصحيح. وأضاف إلى أن المستثمر الفلسطيني لا يرى من السلطة الوطنية غير المطالبة بالتكاليف والضرائب بدلاً من الدعم.

واستكمل حديثه بالتعريح على بعض البنود:

- لا يوجد بطالة في فلسطين معلاً ذلك بأن القوى العاملة في فلسطين غير مؤهلة للمشاركة في سوق العمل.
- يوجد نقص في مخرجات التعليم في فلسطين.
- التشريعات والقوانين والتعديلات التي أجريت مؤخراً لا تصب في مصلحة المستثمر الفلسطيني وإنما أخرج قانون تشجيع الاستثمار من مضمونه.
- القضاء الفلسطيني بطيء في حل القضايا، كما أن الاستثمار يعاني من بطء تسجيل الأراضي.
- البنية التحتية هي الأهم في أي عملية تنموية وعليها يجب النظر في أسعار الكهرباء والبتروال التي تتجاوز الأسعار في إسرائيل.

- يعاني القطاع الخاص من التعقيدات في إتمام المعاملات اللازمة.
- الإنتاج الحيواني.
- ضرورة وجود خطة وقرارات لتنمية الطاقة البديلة.

واختتم حديثه بأن القطاع الخاص قطاع مكافح يعمل في ظروف صعبة ويحمل على كاهله بناء الاقتصاد الفلسطيني ولكن يتوجب دعمه لا الوقوف في طريقه.

وجه اشتيه الأسئلة والملاحظات التالية إلى الدكتور سمير عبد الله:

- الإطار الزمني للموضوع!!
- أين قطاع الصحة والتعليم من الورقة؟ ولماذا اقتصرت الورقة على القطاعات الإنتاجية فقط؟
- يجب تعزيز الاستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية أولاً قبل تحفيز القطاعات الإنتاجية الفلسطينية من أجل التصدير.

بداية شكر مأمون أبو شهلة ماس على ورقته، وتابع بأن الورقة خلت من المواضيع التالية:

- التشوهات والخسائر التي نجمت عن بروتوكول باريس الاقتصادي وأشار إلى وجوب تعديله.
- طرق تشغيل العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.
- التدمير الإسرائيلي الممنهج للبنية التحتية والمصانع الفلسطينية.
- الموارد الطبيعية التي من حقنا ولا نستطيع استغلالها من ماء وبترو، وأضاف أنه من الممكن أن يبلغ الدخل القومي الإجمالي 25 مليار دولار لو أننا المسيطرين على مواردنا الطبيعية.
- يجب حل مشكلة الطاقة الكهربائية وتخفيض الفواتير التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إسرائيل.
- التطرق إلى مشكلة النقص في التعليم المهني.

استهل جواد الناجي حديثه بأن هدف المؤتمر هو الخروج برؤيا واضحة تنهض بالاقتصاد الفلسطيني وكيف يجب أن تتوزع المسؤوليات كي يتحقق هذا الهدف. كما أبدى ملاحظاته على الورقة ولتي تتلخص في:

- اقتصرت الورقة على تحديد المشاكل فقط ولم تقترح الحلول لها.
- حددت فترة الركود سنة 2012 وتجاهلت الفترات الزمنية الأخرى.
- المديونية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تتراكم من سنة لأخرى وهي أساس العجز في الموازنة.
- لم تقترح الورقة سبل الخروج من حالة الركود.
- وجود تناقض يتضح من خلال المطالبة بالسيطرة على الموارد ثم الرجوع بالاعتماد على الموارد لحل المعضلة الاقتصادية.

واختتم الناجي حديثه بوجود تشخيص المشاكل جيداً وإيجاد حلول لها لتحقيق الهدف المنشود، بالإضافة إلى ضرورة تحديد المسؤوليات بشكل دقيق لإتمام شراكة مثمرة مع القطاع الخاص.

أكد خليل زريق على أهمية دعم المنتج الوطني بشتى الوسائل، واقترح تشكيل لجنة وطنية تهدف إلى تمكين المنتج الوطني في الأسواق الفلسطينية وزيادة ثقة المستهلك الفلسطيني فيه، وهذا قبل التفكير في التصدير حتى يعي المنتج الإسرائيلي بأن السوق الفلسطيني قادر على الاعتماد على نفسه. كما شدد على أن تشمل التنمية قطاع غزة وتراعي مشكلة الانقسام الذي لا بد من إنجائه.

نوه عاطف علونة إلى أنه لا يمكن تغيير الاتفاقيات وإزالة العوائق الإسرائيلية في الوضع الراهن لذا يجب العمل على التنمية في ضل هذا الوضع، كما شدد على ضرورة زرع الثقة بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والأهلي وبين العمال لما فيه من فوائد قد تعود على التنمية الاقتصادية، وتطرق إلى الانقسام وأثاره السلبية على الوضع الاقتصادي.

أثار بسام ولويل موضوع عدم مراعاة أصحاب القرار بالدراسات التي تدرس الوضع الفلسطيني، كما علق على الدراسات التي دائماً ما تركز على السلبيات ولا تأخذ عين الاعتبار الإيجابيات. أما بخصوص الموضوع الرئيسي فقد أبدى استغرابه من أن القوانين والتشريعات دائماً ما تعنى بالمؤسسات الكبيرة مع العلم أنها تشكل 2% فقط من عدد مؤسسات القطاع الخاص ويتم تجاهل المنشآت والمؤسسات الصغيرة والتي تشكل 98%، ونوه إلى ضرورة الاهتمام بهذه المؤسسات في الخطط والتشريعات القادمة حتى يكون لها دور في التنمية الاقتصادية.

علق إياد جودة على الموضوع بالملاحظات التالية:

- تحديد الفرضيات التي نحن بصدد العمل عليها.
- من العجلة إطلاق مفهوم الشراكة لاختلاف الأدوار التي يقوم بها كل قطاع فمن الواجب أولاً تسميتها بالحوار.
- القطاع الخاص بانتظار مبادرة جديّة من الحكومة.
- وجوب زيادة حصة القطاعات الإنتاجية من الموازنة التطويرية، حيث أنها لا تتعدى 3%.
- السوق هو الأداة الرئيسية للنهضة بالاقتصاد الفلسطيني فيجب العمل على تنظيمه.
- توفير تأمين زراعي لجذب القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي.

أشار حسن أبو لبدة في ورقة قدمها للندوة أعلنت كبرى وأعرق شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية عبر الصحف المحلية في التاسع من أيار 2016، بأنها لن تستطيع تزويد المشاريع الإسكانية والتجارية والصناعية الجديدة بالكهرباء، وذلك لعدم تمكنها من الحصول على كميات إضافية لما تشتريه حالياً من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. يأتي ذلك في ظل معاناة فائقة ومستمرة لمحافظة شمال الضفة الغربية وخاصة قلقيلية وطولكرم وسلفيت، بسبب النقص الحاد في إمداد الكهرباء، أفضى ويفضي دائماً إلى قطع الكهرباء عن المواطنين لساعات طويلة يومياً، تجاوزت في بعض مناطق طولكرم 16 ساعة في اليوم خلال صيف عام 2015.

يمكننا الاسترسال في وصف معانات المواطنين وموزعي الكهرباء في الضفة الغربية نتيجة لتقنين إمدادات الكهرباء من إسرائيل لأسباب مختلفة، إضافة لارتفاع أسعارها للمستهلك، حيث أن معدل سعر كيلو واط الكهرباء للمستهلك في فلسطين هو الأعلى في المنطقة العربية، متجاوزاً 17 سنت أمريكي لكل كيلو واط. أما في قطاع غزة، فإن المواطنين يعيشون جحيماً مستمراً لانقطاع الكهرباء لأكثر من 18 ساعة يومياً، واضطرابهم إلى اللجوء لبدائل مكلفة جداً وخطرة جداً على الصحة والسلامة الشخصية والبيئة، متجاوزين في حرمانهم من أبسط حقوقهم، أكثر بقاع الأرض فقراً ومعاناة.

آخذين بالاعتبار ما سبق، وحقيقة أن فلسطين تستورد ما يقارب 90% من الكهرباء من إسرائيل، وعدم وجود ما ينبئ بتوفير مصادر تقليدية أخرى للتزود بالكهرباء، ولأهمية السعي الحثيث لتقليل اعتمادنا على إسرائيل كسوق أوجد للتزود بهذه السلعة الإستراتيجية، فإن اللجوء إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة، لا يشكل بديلاً منطقياً فحسب، وإنما بديلاً سياسياً واستراتيجياً بامتياز للحد من الاعتماد المتزايد على إسرائيل، والسير على طريق استقلالية الطاقة عنها، وتوفير جزء من النقص الحاد في توفرها، ناهيك عن حرمان إسرائيل من مئات ملايين الدولارات التي تحصل عليها سنوياً من عوائد بيع الكهرباء للفلسطينيين.

إن مصادر الطاقة المتجددة متوفرة بشكل كبير في فلسطين، وقد بينت دراسات حديثة قامت بها بيوت خبرة دولية لصالح سلطة الطاقة الفلسطينية بأن فلسطين تتميز عن غيرها بمناخ معياري لإنتاج الكهرباء من الشمس، وبدرجة أقل من الرياح. إضافة لما سبق، فإن كميات النفايات المنتجة يومياً (أكثر من 5.5 ألف طن يومياً) تتيح المجال لتوليد الطاقة والمياه من استثمارها من خلال مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، المنتشرة دولياً على نطاق واسع. وقد أصدرت الحكومة الفلسطينية عام 2012 إستراتيجية للاستثمار في الطاقة المتجددة، تهدف لأن يكون بموجبها 25% من خليط الطاقة الكلي في فلسطين، من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، أي ما يعادل قدرة توليد لا تقل عن 250 ميغا واط في الساعة.

الآن وبعد أكثر من 4 سنوات من المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، فإن الواقع على الأرض يشير بجلاء إلى أن هذه الإستراتيجية لم تحقق أهدافها آنفة الذكر، حيث أن مجموع ما تم استثماره في الطاقة المتجددة خلال 4 سنوات لا يزيد عن قدرة توليد 6 ميغا واط ساعة، أي أقل من 0.5% من القدرة الحالية، ويبدو تحقيق أهداف الخطة في هذا المجال أقرب إلى الخيال في ضوء السياسات والتشريعات السارية، وبرأيي فإن قطاع الطاقة المتجددة تلقى ضربة قاصمة خلال عام 2015 وذلك غداة قيام السلطة الوطنية بإصدار تشريعات خانقة للبيئة الاستثمارية في هذا المجال، وما لم تبادر السلطة إلى تصحيح ذلك فإن الفرصة الذهبية لاستغلال أحد أهم مواردنا الطبيعية (الشمس) وتوظيفها للحد من الاعتماد على إسرائيل في مجال الطاقة، تكون ولت إلى غير رجعة. ولا يفوتني التنويه هنا إلى أن هذه التطورات المؤسفة حدثت على الرغم من إعلان كل من الرئيس ورئيس الوزراء عن قطاع الطاقة المتجددة كقطاع ريادي واستراتيجي في فلسطين، وذهب كل منهما بعيداً في التأكيد على ذلك.

تضمنت التشريعات التي أشرنا إليها سن قانون يخلو من الحوافز للمستثمرين ويعزز هيمنة القطاع العام على قطاع الطاقة، وإصدار لوائح داخلية لتنظيم توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للاستهلاك الذاتي، يتم بموجبها اقتطاع 25% من كمية الكهرباء المولدة الفائضة عن حاجة المستهلك في أي شهر لصالح شركات الكهرباء، وذلك في حال تم بناء المشروع على سطح المنزل أو الشركة أو المصنع، وفي حال تم بناء المشروع في منطقة أخرى ضمن امتياز شركة توزيع الكهرباء، فقد نصت اللوائح على اقتطاع 10% من إجمال الإنتاج لصالح شركات توزيع الكهرباء، إضافة إلى 25% من الفائض الشهري. أما في حال الاستثمار في بناء نظام توليد الكهرباء لغايات تجارية وبيع الكهرباء للسلطة، فقد حددت السلطة سعر شراء الكهرباء من المنتج بـ 90% من سعر الشراء من إسرائيل، وبمثل ذلك إجحافا اقتصاديا وسياسيا بحق الاستثمار الوطني وتمييزا إيجابيا للمصادر الأجنبية. والغريب في الأمر أن هذه التشريعات واللوائح الطارئة للاستثمار في الطاقة المتجددة صدرت بذات الوقت الذي أعلن فيه كل من الرئيس ورئيس الوزراء عن الطاقة المتجددة كقطاع ريادي وسيادي واستراتيجي كما أسلفنا.

في ظل هذا السرد والتوصيف القاتم لما هو عليه حال هذا القطاع، فإن السؤال الملح الآن هو ما إذا كانت السلطة الوطنية أدركت عدم جدوى ما تم إصداره، وابتأت مستعدة للبحث في ما يمكن عمله لتصويب المسار وإعادة الاعتبار لقطاع الطاقة المتجددة في فلسطين، وذلك انسجاما مع رؤية الرئيس ورئيس الوزراء، وهل تتوفر الإرادة السياسية والإدارية للقيام بذلك، خاصة لدى سلطة الطاقة؟. برأيي فإن ذلك ممكن خلال فترة بسيطة عبر ما يلي.

أولا: فإن السلطة الوطنية مطالبة بتوجيه سلطة الطاقة تغيير نهجها بالإنفراد في قيادة وإدارة قطاع الطاقة المتجددة والنأي عن القطاع الخاص كشريك أساسي في بلورة السياسات واقتراح التشريعات، كما حدث خلال مرحلة إصدار القانون واللوائح الداخلية، على الرغم من إصدار قرار من مجلس الوزراء للتشاور مع ممثلي القطاع الخاص قبل طرح اللوائح الداخلية على طاولة مجلس الوزراء، إضافة إلى تعزيز وتكريس استقلالية مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وتفعيله، وتمكينه من القيام بدوره بعيدا عن سياسات الاحتواء والهيمنة والتهميش التي تُمارس بحقه.

ثانيا: فإن السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني ومجلس الوزراء مطالبة بتعديل القانون لتضمينه مجموعة من الحوافز الحقيقية للمستثمرين، وإعادة التوازن لدور جميع الأطراف وحقوقها وواجباتها.

ثالثا: المبادرة إلى تعديل اللوائح التنفيذية الصادرة أواخر العام الماضي، بما يتفق مع الممارسات الدولية الفضلى، والتأكد من صدورهما بعد التشاور الوثيق مع ممثلي القطاع الخاص.

رابعا: النظر بجدية في مسألة إلزام القطاع المصرفي لمنح التسهيلات المالية لمشاريع الطاقة المتجددة بتكلفة رمزية كما هو الحال في الكثير من الدول.

خامسا: تفعيل دور سلطة الطاقة في الرقابة الإيجابية على مزودي الكهرباء للتعاطي بإيجابية مع مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وتخفيف الإجراءات المتعلقة بترخيصها وربطها على شبكة الكهرباء المحلية.

وسادسا: العمل الحثيث على توعية المواطنين والتجار والصناعيين لأهمية المبادرة للاستثمار الواسع في قطاع الطاقة المتجددة، وتذليل أي عقبات تحول دون الانتشار الواسع لهذه المشاريع في كافة أرجاء الوطن، ترجمة لشعار "الطاقة المتجددة في خدمة الاستقلال الطاقوي والسياسي".

أفاد طلال ناصر الدين بأن القطاعات الإنتاجية يجب عليها أن تحذو حذو قطاع الأدوية، وأنه يوجد لدينا العديد من المنتجات عالية الجودة كالحليب فلماذا لا يتم العمل على دعم هذه المنتجات والمنافسة فيها بالأسواق الخارجية. كما نوه إلى خطر تزوير طابع المنتجات على السلع، حيث انتشر وضع الطابع الفلسطيني على المنتج الإسرائيلي وهذا يؤثر سلباً على المنتج الوطني فيجب على وزارة الزراعة بشكل خاص ملاحقة هذا الموضوع. كما تطرق إلى مشكلة تسجيل الأراضي ووجوب حلها بأسرع وقت ممكن.

أضاف طلعت علوي الملاحظات التالية:

- يجب مكافحة الإغراق حيث لم تقترح أي جهة أي مشروع لمكافحة الإغراق.
- بروتوكول باريس الاقتصادي هو أخطر العقبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني "سيء الصيت والتطبيق".
- لا يوجد لدينا معاملات إلكترونية فيجب العمل على هذا الأمر.
- حل المشاكل المتعلقة بتسجيل الأراضي من قوانين وإجراءات وغيرها.

ركز إسماعيل دعيق على العقبات التي تواجه القطاع الزراعي وهي:

- الضرائب هي أكبر المعوقات.
- الاسترجاع الضريبي: يجب أن نسترجع أكثر من 120 مليون دولار ضريبة قيمة مضافة من إسرائيل ونحن لا نسترجع سوى 10 ملايين شيكل سنوياً.
- الحقوق المائية: لماذا يتم منع المواطنين من حفر الآبار في منطقة (ج)؟ تحول مصادر المياه الزراعية من آبار ارتوازية إلى مياه شرب، فكيف سيتم تطوير هذا القطاع؟.
- تصدير المعارف والخبرات الزراعية المتوفرة لدينا .
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي.
- نحن بحاجة إلى الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

ذكر سمير حليلة ملاحظة وحيدة وهي متعلقة بفلسطيني القدس والداخل إذ لا يتم النظر إليهم إلا بالمنظور الأمني فقط، ولذلك ومن أجل التنمية الاقتصادية الشاملة فعلى الوزارات بشكل علم ووزارة الاقتصاد خاصة أخذهم بعين الاعتبار . وأردف أنه سيرسل تعليقاته لماس بسبب ضيق الوقت الحالي.

علق هيثم الزعبي على التشوهات المتواجدة بالتشريعات والقوانين الفلسطينية والنظام القضائي الفلسطيني، وأضاف أن كثرة الإلغاء والتعديل يؤثر سلباً على عملية التنمية.

ذكر عبد الفتاح ابو شكر الملاحظات التالية:

- يجب أن تركز الورقة على الحلول.
- يجب تنمية رأس المال البشري.
- الأجدد بالسادة الوزراء أن يشاركونا بالحلول وبيبنوا لنا الإمكانيات المتاحة بدلاً من التبرير للوضع الحالي.

تساءلت ماجدة سالم أين الحلول؟ وأضافت بفتح مجال الاستثمار بالزراعة وتكنولوجيا المعلومات، كما يجب الإلمام بالصناعات القائمة على المعرفة وتطور التعليم لأن مخرجات التعليم في فلسطين لا تواكب التطور الصناعي والاقتصادي مما يزيد من البطالة.

اقترحت عبير عودة وزيرة الاقتصاد عمل استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد، ووجوب التركيز على الزراعة بداية بالمناطق التي تتوفر فيها المياه، ووجوب دعم المنتج الفلسطيني الذي هو بالحقيقة منتج عالي الجودة لكن النقطة الفاصلة والتي يجب عليها العمل هي ثقافة المستهلك الفلسطيني.

قال سفيان سلطان وزير الزراعة أنه يجب مكافحة مشكلة الإغراق في السوق الفلسطيني، كما يجب مواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه التنمية وتطبيق الاستراتيجية، ونوه إلى وجوب إقامة عدة جلسات لمناقشة قضية المياه.

اقترحت رولا معاينة وزيرة الساحة أن يتم عقد جلسات خاصة لكل قطاع على حدا من أجل الوصول إلى تنمية كاملة وشاملة.

أكد محمد نافذ حرباوي يجب تطوير النظام التعليمي لأن مخرجات التعليم لا تفي بحاجة السوق الفلسطيني ويوجد نقص في التخصصات اللازمة لحاجة السوق. كما طالب الحكومة بتوفير كل السبل والقوانين التي تدعم المستثمرين مما يخلق بيئة استثمارية مشجعة.

ب. المشاركون في الندوات التحضيرية

الاسم	المؤسسة
الدكتور جواد ناجي	مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية
الدكتور محمد اشتية	المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكار
الدكتور محمد مصطفى	صندوق الاستثمار الفلسطيني
السيد عوض دعبس المحترم	صندوق الاستثمار الفلسطيني
السيدة رفيف درويش المحترمة	صندوق الاستثمار الفلسطيني
السيدة عبير عودة المحترمة	وزارة الاقتصاد الوطني
السيد هيثم الوحيد المحترم	هيئة تشجيع الاستثمار
السيد اباد مصطفى المحترم	هيئة تشجيع الاستثمار
السيد امجد عيسى المحترم	هيئة تشجيع الاستثمار
السيدة علا عوض المحترمة	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيدة أمينة خضيب المحترمة	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيد أيمن قعبر المحترمة	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيد محمد قلادة المحترم	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيد أيمن دويكات المحترم	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيد فائد ريان المحترم	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
السيد بشار جمعة المحترم	رئاسة مجلس الوزراء
الدكتور شحادة حسين المحترم	سلطة النقد الفلسطينية
الدكتور سائد خليل المحترم	سلطة النقد الفلسطينية
السيد محمد عطا الله المحترم	سلطة النقد الفلسطينية
السيد مأمون ابو شهلا المحترم	وزير العمل
الدكتورة خيرية رصاص المحترمة	مستشار رئيس الوزراء
السيدة رولا معاينة المحترمة	وزارة السياحة والآثار
الدكتور سفيان سلطان المحترم	وزير الزراعة
الدكتور ناصر القدوة المحترم	مؤسسة ياسر عرفات
حضرة السيد حسام زملط المحترم	
السيد شوقي العيسة المحترم	وزير سابق / محامي
السيد رياح جبر المحترم	الهلال الأحمر
السيد ابراهيم الشاعر المحترم	وزير التنمية الاجتماعية
السيد داود الديك المحترم	وزارة التنمية الاجتماعية
السيد ظافر الهمشري المحترم	وزارة الزراعة
السيد سمير حليلة	باديكو القابضة
السيد نصار نصر المحترم	مجموعة نصار للحجر والرخام
السيد طلال ناصر الدين المحترم	شركة بيرزيت للأدوية
السيد هاشم الشوا المحترم	بنك فلسطين
السيد عمار العكر المحترم	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
السيد زاهي خوري المحترم	شركة المشروبات الوطنية
السيد ابراهيم برهم المحترم	شركة صفد

السيد مازن سنقرط المحترم	مجموعة سنقرط العالمية
السيد سامر خوري المحترم	شركة المقاولون العرب
السيد بسام ولويل المحترم	اتحاد الصناعات الغذائية
الدكتور عاطف علاونة المحترم	بنك فلسطين
الدكتور عودة شحادة المحترم	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
السيد ايباد جودة المحترم	Solutions
السيد ايباد عنبتاوي المحترم	مجموعة عنبتاوي
السيد أسامة عمرو المحترم	جمعية رجال الاعمال الفلسطيني
السيد براق النابلسي المحترم	هيئة سوق رأس المال
السيد خليل رزق المحترم	اتحاد الغرف التجارية
السيد عميد المصري المحترم	مزارع فلسطيني
السيد مازن كرم المحترم	مؤسسة تطوير بيت لحم
السيد محمد ابو رمضان المحترم	رئيس مجلس ادارة الوطنية موبيل
السيد محمد مسروجي المحترم	شركة القدس للمستحضرات الطبية
السيد محمد نافذ الحرياوي المحترم	شركة المصنوعات الورقية
السيد وليد الأحمد المحترم	شركة القدس العقارية
السيد علي حمودة المحترم	شركة كهرياء محافظة القدس
السيد طارق الديسي المحترم	اتحاد شركات التأمين
السيدة مها ابو شوشه المحترمة	منتدى سيدات الاعمال، مجلس الشاحنين
السيد عارف الحسيني المحترم	النيزك
السيد ايمن الميمي المحترم	غرفة تجارة وصناعة رام الله
الدكتور باسم خوري المحترم	شركة دار الشفاء
السيد غسان الخطيب المحترم	جامعة بيرزيت
السيدة لانا أبو حجلة المحترمة	CHFمؤسسة مجتمعات عالمية
الدكتورة ماجدة سالم المحترمة	جامعة بيرزيت
الدكتور لؤي شبانة المحترم	عضو مجلس أمناء ماس
السيد نافذ الحسيني المحترم	عضو مجلس أمناء ماس
الدكتور محمد نصر المحترم	جامعة بيرزيت
الدكتور صبري صيدم المحترم	وزير التربية والتعليم
السيد ماهر المصري المحترم	البنك الإسلامي الفلسطيني
الدكتور رفيق الحسيني المحترم	مستشفى المقاصد
الدكتور حسن أبو لبدة المحترم	اتحاد صناعات الطاقة المتجددة
الدكتور اسماعيل ادعيق المحترم	الاجاثة الزراعية
السيد صلاح هنية المحترم	جمعية حماية المستهلك
السيدة أمل ضراغة المصري	مجموعة أوجاريت
السيد محمد عياد المحترم	هيئة شؤون المنظمات الأهلية
السيد هيثم الزعبي المحترم	قانوني
الدكتورة سامية البطمة المحترمة	جامعة بيرزيت
الدكتور عادل الزاغة المحترم	جامعة بيرزيت
الدكتور محمود الجعفري المحترم	جامعة القدس

الدكتور عبد الفتاح أبو الشكر المحترم	جامعة النجاح
الدكتور عمر عبد الرازق المحترم	جامعة بيرزيت
السيد سام بحور المحترم	AIM
السيد ماهر النتشة المحترم	جامعة النجاح الوطنية
السيدة ليزا تراكي المحترمة	جامعة بيرزيت
السيد قيس عبد الكريم المحترم	المجلس التشريعي الفلسطيني
السيد طلعت العلوي المحترم	صحيفة السفير الاقتصادي
المشاركون في اللقاء الخاص حول مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: أعضاء المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	
جهاد عقل	اتحاد جمعيات رجال الاعمال
ماجد أبو صفا	اتحاد المقاولين
سعيد الخالدي	مجلس الشاحنين
نبيل ابو ذياب	جمعية البنوك
ابراهيم برهم	بالتريدي
عودة شحادة	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
يحيى السلطان	اتحاد شركات أنظمة المعلومات
مها ابو شوشة	منتدى سيدات الاعمال
اكرم حجازي	اتحاد الغرف التجارية
المشاركون في اللقاء الخاص حول مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: شبكة المنظمات الأهلية	
محرّم شعبان البرغوثي	اتحاد الشباب الفلسطيني
علا عدوي	اتحاد الشباب الفلسطيني
اشرف طه	الاجاعة الزراعية
اسامة زامل	مركز ابداع المعلم
المشاركون في المجموعات البؤرية جلسة: التحديات الاقتصادية الكلية 2016/8/1	
محمد نصر	
محمود الجعفري	
شادي شاهين	
محمد البرغوثي	
محمد أبو رمضان	
سمير عبد الله	
نعمان كنفاني	
عزمي عبد الرحمن	
رشاد يوسف	
ابراهيم برهم	
سمير زريق	
جواد الناجي	
سمير حنيلة	
مها ابو شوشة	

بسام ولويل
خليل رزق
المشاركون في المجموعات البؤرية جلسة: القضايا الاقتصادية - الاجتماعية الملحة 2016/8/2
صلاح هنية
حاز قواسمي
سامية البطمة
قيس عبد الكريم
خليل رزق
بشير البرغوثي
أمل ضراغمة
جيهان دعيبس
رشا أحمد
علا عوض
مصطفى البرغوثي
المشاركون في المجموعات البؤرية جلسة: تطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية 2016/8/4
عبد الفتاح أبو شكر
سامي أبو دية
حسن الأشقر
شادي شاهين
عودة شحادة
جواد الناجي
ماهر المصري
زياد عنبتاوي
زاهي خوري
محمد العامور
نصر عبد الكريم
المشاركون في المجموعات البؤرية جلسة: تطوير قطاع الإنشاءات والبنية التحتية 2016/8/7
علي شعث
مها ابو لين
حسن أبو لبدة
علي ذويب
وليد الأحمد
اشرف قريع
رامي عبد الهادي
مروان جمعة
بشير البرغوثي
ليندا جاد الله

ياسر وحيدى
المشاركون في المجموعات البؤرية جلسة: تطوير بيئة الأعمال 2016/8/9
مها ابو شوشة
امجد عزت
امل ضراغمة
ابراهيم برهم
حسن أبو لبدة
محمود الجعفري
سام بحور
ماجدة سالم
أمجد جدوع
سمير زريق
شوقي مخطوب
خليل رزق

ملحق 4: التغطية الصحفية

<p>http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=186d3e3y25613283Y186d3e3</p>	<p>1. 2016/8/31 الاقتصادي: "ماس تطلق مؤتمرها للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"</p>
<p>http://www.wattan.tv/video/185799.html</p>	<p>2. 2016/8/31 وطن: "مؤتمر لبحث سبل النهوض بالاقتصاد"</p>
<p>http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=186f909y25622793Y186f909</p>	<p>3. 2016/8/31 الاقتصادي: "الحمد الله: ماس هام لبلورة سياسات تعزز من صمود المواطنين"</p>
<p>http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=186cc75y25611381Y186cc75</p>	<p>4. 2016/8/31 مصدر للاقتصادي يضع ثلاث قضايا تحدد نجاح مؤتمر ماس</p>
<p>http://www.alhadath.ps/article/43996/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84-%D9%88%D9%82%D9%88%D9%8A-(%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B3)</p>	<p>5. 2016/8/31 الحدث: "الحمد الله: هكذا نسعى لبناء اقتصاد مستقل وقوي"</p>
<p>http://www.alhadath.ps/article/43984/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB--%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-2016</p>	<p>6. 2016/8/31 الحدث: "انطلاق أعمال مؤتمر ماس الاقتصادي 2016"</p>
<p>https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/08/31/965033.html</p>	<p>7. 2016/8/31 الاقتصادية: الحمد الله يُعلن عن تشكيل إطار شراكة إستراتيجية دائمة لمتابعة نتائج وتوصيات مؤتمر "ماس" الاقتصادي وضمان التنفيذ</p>

	8. 2016/8/31 معهد ماس: "ماس يفتتح أعمال المؤتمر الاقتصادي 2016 بعنوان "تحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"
http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2530024&language=ar	9. 2016/8/31 وكالة الأنباء الكويتية (كونا): "مؤتمر اقتصادي يطلق رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"
http://www.al-bayader.org/2016/08/17322/	10. 2016/8/31 البيادر الإخباري: "الحمد لله: مؤتمر ماس فضاء ربح لبلورة سياسة اقتصادية"
http://www.arn.ps/archives/185450#	11. 2016/8/31: شبكة أجيال الإذاعية: "مطالبات بزيادة الإنفاق على قطاعات البنية التحتية بفلسطين"
http://www.alquds.co.uk/?p=590596	12. 2016/9/1 القدس العربي: "المؤتمر ملتقى مهم لبلورة سياسات وخطط تعزز صمود المواطنين"
http://www.wattan.tv/news/185886.html	13. 2016/9/1 وطن: "قراءة في توصيات مؤتمر ماس الاقتصادي"
http://www.al-ayyam.ps/pdfs/2016/09/03/p11.pdf	14. 2016/9/4 الأيام: "حتى لا تغيب ماس في أدراج المسؤولين"
	15. 2016/9/4 الأيام: "حول مؤتمر ماس الاقتصادي: بعيداً عن المديح والإطراء"
http://www.wattan.tv/news/185886.html	16. 2016/9/5 الحياة الجديدة: جمعية المستهلكين تؤكد أهمية مؤتمر ماس الاقتصادي 2016

ملحق 5: الملصقات الخاصة بالمؤتمر

رؤية
جديدة

النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

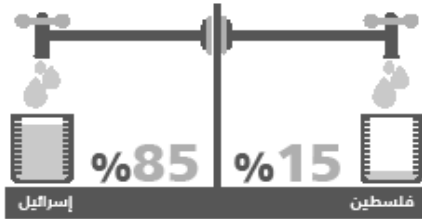
التحديات الاقتصادية



ضيق الفضاء الجغرافي



توزيع مجحف للموارد المائية



60% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للاحتلال (منطقة ج)

إقصاء القدس الشرقية

عزل قطاع غزة



هيمنة الاحتلال على التجارة الفلسطينية



70%

من الواردات الفلسطينية من / عبر إسرائيل



87%

من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل



جميع الأرقام والإحصاءات الواردة هنا من مصادر رسمية وتمثل أحدث الإحصاءات المتوفرة

رام الله، الماصيون، شارع معين بيسيوس

www.mas.ps

info@mas.ps

+970 2 298 7055

+970 2 2987053/4

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

رام الله - ص.ب. 2426، القدس - ص.ب. 19111



رؤية
جديدة

النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

القطاعات الإنتاجية

الزراعة الزراعة النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مساهمة الزراعة بالنتائج المحلي الإجمالي وفي الدخل الزراعي للمنتجين



14.1%
2000

8.7%
2015

8.2%
2000

3.3%
2015

..... إنخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إنخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة

- 39% من الوظائف في المنطقة (ج) في قطاع الزراعة.
- 6.8% فقط من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية مروية، وتزود هذه الأراضي نصف الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية تقريباً.

الصناعة وضع التصنيع على قائمة الأولويات الاستثمارية والتشغيلية الإستراتيجية



14.2%
2000

13%
2015

13.6%
2000

13.4%
2015

..... مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير نسبة العاملين في المحاجر والصناعة التحويلية تراجعت

- 85% تقريباً من المواد الخام والأولية التي تستخدمها الصناعة الفلسطينية تأتي من إسرائيل أو من خلالها.
- 20% تقريباً حصة المنتج المحلي من إجمالي الاستهلاك.
- 16% من تكاليف الإنتاج في القطاع الصناعي مصاريف وقود وكهرباء وماء وضرائب ورسوم ومصاريف أخرى.

السياحة الحفاظ على القطاع السياحي وجعله محور الفروع الخدمية المتصلة



45
2014

38
2000

21
2014

43
2000

22%
2015

35.1%
2000

..... تراجعت نسبة إشغال الغرف عدد الفنادق الفلسطينية في القدس الشرقية النصف تقريباً ازدياد عدد الفنادق الإسرائيلية في القدس الغربية

- قطاع حيوي بإمكانات كبيرة: بين عام 2009 و2014 ارتفع عدد المنشآت السياحية من 5258 منشأة إلى 7064 منشأة، وأستوعب القطاع 10,908 عامل جديد، كما تضاعفت القيمة المضافة لقطاع السياحة من 176 مليون دولار إلى 364 مليون دولار.
- 53% من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة المسماة «ج»، وتمنع إسرائيل أية أعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين.

جميع الأرقام والإحصاءات الواردة هنا من مصادر رسمية وتمثل أحدث الإحصاءات المتوفرة

رام الله، الماصيون، شارع معين بيسو
www.mas.ps info@mas.ps +970 2 298 7055

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
رام الله - ص.ب. 2426، القدس - ص.ب. 19111 +970 2 2987053/4



رؤية
جديدة

النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

بيئة الأعمال والحكومة الاقتصادية



تعزيز البيئة القانونية
والاستثمارية المشجعة
لزيادة الإنتاج المحلي
كبدل للاستيراد

- سياسات إقراض غير مشجعة
- ثقة المستثمرين بالاقتصاد الفلسطيني ضعيفة



إنشاء جهاز حكومي فعال،
ورفع مستوى الرقابة والإشراف
والتأهيل في الإدارات الحكومية
بناء على التخصص

- ظاهرة الإغراق والتهريب مستمرة
- فقدان السلطة الفلسطينية لجزء مهم من إيراداتها العامة



نظام قضائي وتشريعي
أكثر جذبا للاستثمار ويعزز الثقة
بضمان الحقوق ويحدد الواجبات
في إطار زمني واضح

- إجراءات قضاء بطيئة وغياب محاكم متخصصة



رؤية
جديدة

النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

تحديات التنمية الاجتماعية

معالجة البطالة وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل

29.9%



من الأكثر تعليماً في فلسطين
(13 سنة دراسية فأكثر)
عاطلين عن العمل

17.3%

الضفة الغربية

41%

قطاع غزة

19%

القدس الشرقية



25.9%

معدل البطالة في فلسطين

22.5%



39.2%



بطالة حسب الجنس

مكافحة ظاهرة الفقر واللامساواة الاجتماعية



من العاملين في
القطاع الخاص
يتقاضون أقل من
الحد الأدنى للأجور

39%
126.4 ألف



معدل الدخل الحقيقي
في قطاع غزة

12.9%

فقر متقع



25.8%

معدل الفقر في فلسطين

جميع الأرقام والإحصاءات الواردة هنا من مصادر رسمية وتمثل أحدث الإحصاءات المتوفرة

رام الله، الماصيون، شارع معين بيسسو
www.mas.ps info@mas.ps +970 2 298 7055

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
رام الله - ص.ب. 2426، القدس - ص.ب. 19111 +970 2 2987053/4



رؤية
جديدة

النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

قطاع الإنشاءات والبنية التحتية

إصلاح وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية

الكهرباء

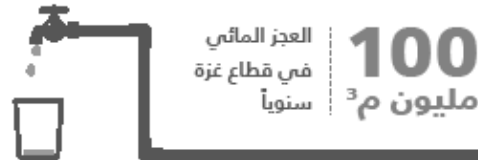


تنمية قطاع المياه

المياه



■ يحصل المستوطن الإسرائيلي على أربعة أضعاف حصة المواطن الفلسطيني من المياه
■ 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب



تأمين قطاع نقل عصري يتميز بالكفاءة والانتظام لتنقل المواطنين ونقل البضائع

النقل والمواصلات

عدم كفاءة شبكة ونظام المواصلات العامة



جميع الأرقام والإحصاءات الواردة هنا من مصادر رسمية وتمثل أحدث الإحصاءات المتوفرة

رام الله، الماصيون، شارع معين بيسسو
www.mas.ps info@mas.ps +970 2 298 7055

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
رام الله - ص.ب. 2426، القدس - ص.ب. 19111 +970 2 2987053/4



